

اسلام



سَيُوعِيَّة

وَلَا اِسْمَالِيَّة



البهي الجوم

الإسلام
لأشيعوية ولأرأسمالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإسلام
لأشيوعية ولأرسمالية

البهي الخولي



مكتبة الفلاح

جميع الحقوق محفوظة
طبعة مكتبة الفلاح الأولى
١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

مكتبة الفلاح - الكويت 

ص. ب. ٤٨٤٨ - الكويت - شارع بيروت - عمارة الحساوي
مقابل بريد حولي - تلفون ٥٤٧٧٨٤ .

إهداء الكتاب

إلى أخي الذي أحبه وأذهب في حبه إلى أبعد مدى .
واساني حين تنكر لي الناس . . . وأقبل عليّ في غير معرفة ،
وهو يعلم أنه الخطر المحقق .

إلى المروعة الجزلة ، والطبع الأبي المكتمل ، والرجولة التي
لا يلحقها ذرة من هوان :

إلى النفس الزكية ، والنفحة العلوية ، والسباحة التي
تنطف نورا كأنها قناع رحمة الله .

إلى أخي الذي أحبه ، ولا أسميه إجلالا وتكرمة ؟

البهي الخولي

مَقَامَةُ الطَّبَعَةِ الثَّانِيَةِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله ومن والاه .

وبعد ، فهذه هي الطبعة الثانية للرسالة الأولى من رسائل « الإسلام : لا شيوعية ولا رأسمالية » .

وقد قرأ حضرات القراء في نهاية الطبعة الأولى وعداً بمواصلة إصدار بقية حلقات هذا المبحث .

وقد أعان الله سبحانه على جمع مادة الموضوع من الآيات والأحاديث ، وآراء الصحابة وأحكام الفقهاء ، وشواهد التاريخ وغيرها من مظانها الكثيرة وبعد أن بذلنا في ترتيبه وتبويبه وكتابته من الوقت والجهد ما بذلنا نقلت من طنطا إلى القاهرة ، ولم يتح لي الاستقرار بعد ذلك ، إذ صدر قرار حل الإخوان المسلمين ثم قرار اعتقالي بمعتقل الها كستب والطور؛ ثم إلقائي في السجن وقد استغرق ذلك كله عامين تقريباً ، كانت البلاد خلالها في ذعر متصل : يصبح المرء فلا يدري أي يسي في أهله أم تحت سياط الجلادين، ويمسي فلا يدري

أصبح في بيته أم في سجن من السجون أو معتقل من المعتقلات؟! .

وكان أحد فضلاء الأصدقاء تفضل فأخذ مسودات الكتاب عنده مخافة أن تبعرها المحنة ، أو تذهب بها إلى حيث لا تعود . . . فلما أذن الله سبحانه بخروجه من السجن ، وطلب إلي بعض الإخوان أن أفي لهم بما وعدت ، عدت إلى هذا الصديق أسأله . وكانت حيرة ووجوم ، أدركت من خلالها أن هول المحنة ما كان يسمح بالإبقاء على آثار شخص جيء به من الطور ليزج به في السجن متهماً بقلب نظام الحكم .

وألقيتني مضطراً إلى أن أعود إلى بدء ما كنت قد انتهيت منه . ووفق الله سبحانه فانتهيت من إعداد الرسالة الأولى ، بعد أن أضفت إليها ما يزيد على نصف ما كانت عليه ، وأسأله سبحانه أن يمن بالعون والتوفيق فيما بقي .

وسنشر ما يمن به الله سبحانه في رسائل قصيرة ، متتابعة تتولى كل منها علاج موضوع مستقل بذاته ، ملتزمين في نهجنا عرض وجهة النظر الإسلامية البحت .

ومما يقع فيه بعضهم أنهم يحاولون تطبيق الإسلام ، ونظرياته على ما عرفوا من مذاهب ونظريات جديدة وافدة من الغرب ، في الحكم ، والسياسة ، والاجتماع ، والاقتصاد ، ليقولوا إن هذه النظرية في الإسلام هي نفس المبدأ الذي ينادي به أنصار

نظرية كذا في مكان كذا . وكثيراً ما يعتسفون في التأويل والتدليل بقصد حسن أو غير حسن ، حتى يبدو لك فعلهم كأنه محاولة لصب الإسلام في تلك القوالب الغربية . وهذا نهج مجانب للإنصاف العلمي من ناحيتين :

الأولى : أن الإسلام أقدم ظهوراً وتطبيقاً من كل هذه التي يتهافت عليها المتهافتون اليوم ، فقد عرفته البشرية منذ أكثر من ألف عام ومن حق هذه الحقيقة علينا أن نقيس هذا الجديد الوافد ، على القديم المقيم بيننا ؛ فما وافقه منه قلنا إنه من الإسلام ؛ وما خالفه كان له حكم آخر أما أن نحفل بكل وافد علينا في ترحيب وحماسة ، ثم نلتفت لنقول للإسلام إنك تشبهه في كيت وكيت ، وعليك أن تحور كذا وكذا من ملاحك لتكمل المضاهاة بينك وبينه ، فهو مسخ للإسلام ، ومجافة للحق وروح الإنصاف العلمي .

أما الثانية : فإن الإنصاف كان يقتضيهم أن يرسموا صورة كاملة للإسلام في الموضوع أو الناحية التي يجبون المقابلة بينها وبين غيرها ، صورة كاملة الأجزاء واضحة التقاسيم ، مدعمة بالنصوص والأدلة من القرآن والحديث وواقع التاريخ في الحقبة الإسلامية الزاهرة ، مصورة تصويراً علمياً لا عاطفياً ، يبين موقعها الأصيل من سائر تعاليم الإسلام ، وارتباطها بغايته العليا ، بحيث يقرؤها القارئ فيتجمع في ذهنه ضوء واضح يبين حقيقة رأي الإسلام في الموضوع الذي قرأه . . . أما خطف

آية ، أو تلقف فكرة والذهاب في تأويلها ومسح أعضائها كل مذهب ، ليقال أن الإسلام ضاهى كذا أو كذا من المبادئ الحديثة - فأسلوب لا يخدم به العقل ، ولا يتحقق به الوعي ، ولا يرضى عنه الحق .

نعم سنلتزم جهد الطاقة عرض وجهة النظر الإسلامية البحت غير متأثرين بمذاهب الآخرين ، بل غير متأثرين باصطلاحاتهم التي التزموها في هذه المذاهب ؛ حتى يتخذ الرأي الإسلامي مكانه المستقل في الأذهان ، ويبدو في فلسفته الدقيقة ذا كيان متميز بصفته الربانية ، واصطلاحاته الإسلامية الواضحة .

وسيرى القارئ الكريم أنني لن أعرض لشيء من هذه المذاهب المستحدثة بتأييد أو تفنيد ، إلا إذا أحسسته يلامسني ، أو يعترض طريقي وأنا أتولى عرض ما أنا بسبيله من حقائق الإسلام .

وسيرى كذلك - أو قد يخيل إليه - أننا قد خصصنا الشيوعية بنصيب من حملات النقد أوفر من نصيب غيرها

سيرى ذلك أو يخيل إليه ، لأن النزعة السائدة هي تصويب كل السهام أو أكثرها إلى الرأسمالية الباغية . . . فليعلم أن ذلك لم يخطر لي ببال . . . وليعلم أن كل ما رسمه لنا القرآن من صور الطغيان الرأسمالي الذي بلغ حد الكفر وادعاء

الربوبية مائل في أذهاننا ، وهو كفر لا يقل شناعة في موازين الإسلام عما تبشر به الشيوعية من إلحاد وإنكار لوجود الله .

فإذا وجد القارئ أن الرأسمالية الباغية تستأثر بأوفر حظ من الموجدة والغیظ في قلبه ، فليس ذلك لأن الشيوعية أهون ضرراً منها ، بل لأن رصید الكوارث الذي يهدم كياننا ويصدع أفئدتنا ويكوي أكبادنا ، هو رصید درج إلینا من أعشاش الرأسمالية الباغية وأوكارها التي باضت فيها وأفرخت ، لا من أعشاش الشيوعية التي تحاول أن تبني أوكاراً على أنقاض أوكار ، وأحجاراً مكان أحجار .

و حين يشق المسلم طريقه بين هذين المذهبين لا يستطيع إلا أن يسوي بين الكفر القادم وشناعة الشر المقيم ، دون أن يرى للطاغوت المحدث أي فضيلة على الطاغوت القديم . . ! .

ونحن لا نخشى الشيوعية أبداً ولا نقيم لها وزناً باعتبارها نظاماً اقتصادياً ، فقد تولت نوااميس المجتمع وقوانين الطبيعة مقاومته في عقر داره ، وأرغمت قاداته على التعديل منه ، مسaire لطبائع الأشياء وغرائز البشر ؛ ولكننا نخشى على عقائد شبابنا أن يتسرب إليها الوهن من خلال البروق الخادعة . . . وعقيدة الشباب هي أئمن ما نحصر عليه ، فما المرء إلا عقيدته ، فإذا عاش بغير عقيدة ، فهو رماد منطفئ ، وغبار هامد ، وتفاهة سارحة إلى غير مصير .

ذلك هو النظر الصحيح ، أو نظر الإسلام إلى الشيوعية والرأسمالية الباغية ؛ فإننا نمقت الرأسمالية بدون شك ، ولكن يجب أن لا يكون بغضنا الصارخ لها صارفا عن بغض الأخرى . وكفاح الظلم الواقع من الرأسمالية فريضة تستمد قدسيتهما من الدين ، ولكن على ألا يلهينا عن مكافحة الإلحاد الزاحف من بعيد

ذلك هو ما أردت التنبيه إليه ، حتى لا يسبق إلى وهم أحد أنا نخص الشيوعية بأكثر مما نخص عديلتها الكريهة ، أو عدوتها اللدود .

وأسأل الله أن ينير بصائرنا بنور الإسلام ، ويبصرنا بحقيقة تعاليمه ، ويعلق هممنا بأهدافه وغاياته ، وأن يثير الراكد من عزائمتنا ، ويبث في قلوبنا الغيرة على مقدساته الغالية ، من الحرية الصادقة ، والتوحيد الخالص ، والتراحم العام الذي ينظم الجميع تحت لواء الآخاء ، والحب ، والتعاون على البر .. والتقوى . . . آمين ؟ .

القاهرة في : ذي القعدة سنة ١٣٧٠ هـ

اغسطس سنة ١٩٥١ م

البهي الخولي

مقدمة الطبعة الأولى

ربنا آتانا من لدنك رحمة ، وهبنا لنا من أمرنا رشداً
وصل اللهم على إمام الهدى وقائد الخير ، سيدنا ومولانا
محمد صلوات الله وسلامه عليه ، وعلى آله وأصحابه ومن تبع
هداه إلى يوم الدين :

وبعد : فإن شباب هذا الجيل من العمال والطلبة ، تهفوا
آمالهم ، وتتناجى ضمائرهم ، وتجيش مشاعرهم ، وتتلفت
أذهانهم إلى عهد جديد من الإنصاف ، والمساواة ، والعدالة ،
والعزة ، والحرية .

عهد يتجدد فيه كل ما عندنا من أوضاع بالية ، وأفكار
عتيقة ، وأخلاق وضيعة ، واتجاهات قائمة على الأنانية
والاستغلال الدنيء . عهد نهضة قوية حية شاملة ، يتجه فيها
المجتمع نحو العمل الجدي المثمر في كل ميدان ، ونحو التكافل
الذي يرمى حقوق الفقراء والضعفاء ، رعاية حازمة صريحة
وافية .

أو قل عهد ثورة مباركة ؛ ثورة على الظلم ، والرشوة ،

والمحسوبة ، والجبن ، والذل ، والكسل ؛ ليحل محل هذا كله أصداده من الفضائل العملية النظيفة .

تتجه آمال هذا الجيل إلى هذه الغاية وقد ترددت في أوساطهم وأنديتهم المختلفة كلمات الشيوعية ، والرأسمالية ، والاشتراكية ، ونحوها مما تسرب إلينا من أوهام الغرب وضلالاته التي لا تقوم على أساس .

وهذه كلمات موجزة سهلة ، أردنا بها في زحمة المبادئ والنظريات ، أن نجلو للأبصار والبصائر شيئاً من هدى الإسلام كنظام اجتماعي أهمله أهله ، ونسوا ما فيه من جمال وقوة وخير .

ونريد هنا أن نؤكد للشباب أن كل نهضة تتنكر لماضيها المجيد وتراثها التليد ، وتتهافت بلا قيد ولا شرط على الجديد الذي عند غيرها ، هي نهضة ذليلة عمياء .

ذليلة ، لأنها احتقرت نفسها وآمنت بغيرها .

عمياء ، لأنها لم تبصر ولم تميز ما في تراثها من خير وشر .

والذلة والعمى ، لا يصلحان لنهضة عزيزة مأمونة السير ، ولا يفضيان إلا إلى العبث والخلل والفوضى .

وهنا يفرض علينا الواجب أن نعتز بماضيينا ، وأن ننظر إلى تراثنا وتقاليدنا نظرات فاحصة ناقدة مميزة ؛ فما كان منه صالحاً

أبقينا عليه ، وأخذنا به ، وما كان غير ذلك كان لنا معه شأن آخر . . .

وعلى هذا الأساس المتزن نقتبس من حضارة الآخرين كل ما نراه صالحاً من أنظمة ومبادئ .

والإسلام هو ماضينا المجيد ، وتراثنا العتيق وعليه قامت كل تقاليدنا الكريمة ، فما حسن أن نغض الطرف عنه ونحن على أبواب هذا العهد الجديد .

فإذا وجدت أيها الأخ فيما نعرض عليك كلاماً يرضي طموحك ، ونظاماً يسعد آمالك ، فالعزة كل العزة ، أن تعتصم به ، وأن تدعو إليه لأنك إنما تعتز بقوميتك ، وتصل نهضتك الحديثة ، بالعروق الحية النابضة في تاريخك القديم . . . أما إن وجدت غير ذلك - وهو ما لا نعتقده - فإننا نسأل الله أن ينير لك الطريق الحق ، وأن يهديننا وإياك سواء السبيل .

طنطا : ذو القعدة - ١٣٦٦

سبتمبر - ١٩٤٧

البهي الخولي

مَعَ الْأَزَلِ

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾

[قرآن كريم]

هذه الأرض

هذه الأرض التي نسكنها :

من مالكتها وصاحبها ؟

من مصرف أمرها وقائم على أقدارها ؟

من الذي أبدعها وأنشأها وخلقها من العدم ؟

لا شك أن أحداً منا لا يستطيع أن يدعي أنه هو الذي فعل

ذلك .

ولا شك أن كلامنا يجد في فطرته الجواب حاضراً فيقول في

غير تردد : « إنه هو الله رب العالمين » .

ولا يمكن أن يكون هناك جواب تطمئن إليه النفس غير

هذا .

هذه حقيقة من حقائق الأزل لا سبيل الى إنكارها، ولا مشقة في فهمها، وقد سجلها القرآن الكريم، في مثل قوله تعالى : ﴿ قل أنتم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين ، وتجعلون له أنداداً ، ذلك رب العالمين ﴾ .

فهي إذاً ملك الله سبحانه ؛ ملك له بحق الخلق والإيجاد ، لا بحق البيع والشراء أو الميراث أو وضع اليد : ﴿ إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ﴾ . . ﴿ وأرض الله واسعة ، إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب ﴾ .

وإليك حقيقة ثانية : هي أننا نحن أبناء هذه الأرض ، منها خلقنا الله ، ومنها نبتت لحومنا ونشأت أبداننا .

وليس في ذلك شك ، فهو الأمر الواقع ، والمشاهد الذي لا يكابر فيه أحد . . . وإلى هذه الحقيقة أو البديهية الأزلية أشار القرآن الكريم بقوله : ﴿ منها خلقناكم ، وفيها نعيدكم ، ومنها نخرجكم تارة أخرى ﴾ .

. . . ﴿ والله أنبتكم من الأرض نباتاً ﴾ . . . ﴿ هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض ﴾ .

وإليك الثالثة من هذه الحقائق ، إن الله إذ خلقنا منها وأوجدنا عليها لم يتركنا بمضيعة نهلك في مجاهلها من الجوع ، بل أنزل عليها الماء ، وفجره خلالها ، وسلكه فيها ينابيع ، وأحيا به الأرض الميتة وأنبت فيها ما تقوم به حياتنا .

وهذا قول سهل ، لا يحتاج في فهمه إلى كد القرائح ، وإجهد العقول ، وإليه أشار القرآن الكريم ، ﴿ والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبثنا فيها من كل زوج بهيج ، تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ، وأنزلنا من السماء ماء فأنبثنا فيها جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد ، رزقاً للعباد وأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج ﴾ .

مائدة :

ومعنى ما تقدم أننا بإزاء مائدة كبرى مدها الله سبحانه لخلقه وجعل لهم فيها كل ما يرون عليها من ألوان الطعام والزينة .

وبدهي أنه لا فضل لأحد منا على آخر في هذه المائدة فهي فضل الله ، ورزقه لعباده : ﴿ كلوا واشربوا من رزق الله ﴾ . . . وليس لإنسان كائناً من كان ، أن يدفع آخر عن هذه المائدة ، أو يجرمه من حقه الأزلي الإلهي فيها .

فإذا وجدت قوة ما ، أو إنسان ما ، يعمل لحرمان آخر من هذا الحق ، فليس له جزاء إلا مقاومته بالقوة ، واستئصال شره بكل ما ملكت أيدي الأحرار من وسيلة مشروعة : ﴿ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ، ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا أو يصلبوا ، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ، ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾ .

لقد نصب الله هذه المائدة ، وزينها بكل رزق حلال ، ثم وجه الدعوة إلى عباده جميعاً ، بدون استثناء أن يقبلوا عليها وأن يأكلوا منها : ﴿ يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالاً طيباً ﴾ .

فمن الفضول والوقاحة ، ومن الأنانية البغيضة ، أن يبذل جهد ما ، ليحال بين إنسان وحقه في مائدة نودي إليها من السماء ، ومدتها الطبيعة بين يديه مدأ : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ؟ ﴾ .

إذاً فليعلم الجميع كباراً وصغاراً ، أن لكل إنسان في هذه المائدة حقه الذي لا ينازعه فيه منازع ، أي حقه في أن يحصل على مطالبه الضرورية للحياة .

ولو أن الناس فهموا هذه البديهية السهلة ، وعملوا بها ، وجعلوها أساساً للعدالة وتوزيع الحقوق ، لما كانوا اليوم فيما يعانون من فوضى وآلام .

كيف نأكل من هذه المائدة ؟

منذ وجد الإنسان وهو يرى نفسه أمام ألوان هذه المائدة وجهاً لوجه ؛ ويرى نفسه حراً في تناول ما يشاء منها .

ولو وقع الإنسان بتناول هذه الألوان كما هي على طبيعتها ، بدون تحوير فيها أو إدخال تعديل عليها ، لعاش في أغلب الظن ، عيشة سلمية ، أو قريبة من السلم .

ولكنه لم يقنع بهذه العيشة الساذجة ، وفيه من غرائز الطموح ما فيه ، فأخذ يعالج اللقمة التي تقيم أوده ، والثوب الذي يرد عنه عوادي الجو ، والمتاع الذي ينتفع به ، والأداة التي يستعين بها .

وأخذت علاقته بهذه الأشياء الطبيعية ، تنمو شيئاً فشيئاً وأخذت احتياجاته إليها تزيد وتتكاثر ، حتى وجد نفسه عاجزاً عن الوفاء بها جميعاً ، ومن ثم وجد نفسه شاعراً بضرورة التعاون بينه وبين غيره .

ومن هنا نشأ بين الأفراد ، والجماعات ، والطبقات ، ما نشأ على مر العصور من منافسة . . . واحتكاك . . . وأزمات . . . وثورات . . . وحروب . . . ونشأ تبعاً لذلك ، ما عرفه الناس قديماً وحديثاً من مذاهب سياسية ، وآراء اجتماعية معتدلة أو متطرفة .

شيوعية ورأسمالية

فاضطراب سلم الانسان كما ترى جاء من أننا لم نعرف كيف نأكل من هذه المائدة ، أو أننا لم نستطع إيجاد أساس للتعاون العملي العادل بين أفراد الناس وجماعاتهم لتحقيق هذه الغاية ؛ أو على تعبيراتهم الحديثة ، جاء التعكير من سوء علاقة الإنسان بالمواد الخام الطبيعية ، التي خلقها الله له ، ووجدتها هو أمامه على ظهر الأرض أو في جوفها .

ويرى الشيوعيون أن تناول الإنسان للمواد الخام ليعالجها ويصنع منها ما يشاء ، قد استلزم توزيعاً للأعمال . كما استلزم بطول المران خبرة في العمل لدى بعض الأشخاص ، وتخصّصاً جاء بملكات فنية ممتازة فأنتج هذا بتعاقب السنين ، أفراداً ممتازين أنتجوا ما لم ينتج غيرهم ، وصار لهم من الأموال والممتلكات ما ليس لسواهم ، ونشأ لهم من الحقوق والقوة ما سوغ لهم أن يستأثروا باستغلال كثير من المرافق ، وأن يدفعوا غيرهم عنها ، ويبعدوهم عن الانتفاع بها . . . أي نشأت الملكية المشؤومة في جانب . . . والحرمان البغيض في جانب آخر .

وتستمر سلسلة الفروض عند الشيوعيين حتى يقولوا :

إن المالكين بما لهم من قوة ، استطاعوا استخدام غيرهم وتسخيرهم في مصالحهم لقاء أجر زهيد لا يكاد يفي بحاجاتهم الأولية .

هذه قصة الشقاء كما يتصورها الشيوعيون ، وهي القصة التي يبنون عليها مذهبهم في محاربة الملكية ودستورهم الذي يقرر : أن يعمل العامل وينتج بقدر ما يستطيع ، ثم يأخذ من هذا الإنتاج في النهاية بقدر ما يحتاج إليه ، حتى لا يتجمع في يده على التوالي ، ما يعيد أسطورة الملكية المشؤومة في جانب . . . والحرمان البغيض في جانب آخر . . .

ولكي نرى فساد هذا الرأي ، يجب أن نكون مع الفطرة ونور الأزل .

للسيوعيين الحق في استنكار استغلال الضعفاء ، ولكن هذا الاستنكار ليس وقفاً عليهم ، بل هو صوت ينبعث من كل نفس حرة ، وضمير أبي كريم .

ومقاومة هذا الاستغلال الدنيء واجبة ، ولكنها لا تكون بإلغاء الملكية ؛ بل بتجريد هؤلاء الأقوياء من كل جاه ، أو نفوذ أو سلطان ، يطوع لهم البغي الذي يبغون . . . أي بإقامة السلطة العادلة ، التي تكف عدوان الأغنياء والأقوياء على حقوق الضعفاء ؛ وتقيم موازين العدل الدقيق بين كافة الطبقات .

أما الملكية بذاتها فليس من طبيعتها أن تنتج مثل هذا العدوان ؛ فقد يملك الإنسان ولا يظلم . . . وقد يملك ويكون محسناً كريماً ، وسمحاً رحيماً ، يفشى الخير ، والمواساة ، والسلم بين الناس . . .

فالملكية إذن - ليست في حاجة إلى علاج أو مقاومة ، إنما يحتاج إلى العلاج والنهذيب ، غرائز الناس وما في نفوسهم من نوازع الطمع ، والأنانية وحب الذات .

ومن الفساد الظاهر في فلسفة الشيوعيين ، أنهم يتركون

الرجل يعمل وينتج ، ثم لا يمكنه آخر النهار من أن يستولي على ثمرة عمله ، بل يعطونه بقدر ما يحتاج إليه .

وقله يكون هذا الذي يحتاج إليه ، أقل من الإنتاج الذي أنتجه ولا يوازيه . . . وقد يكون أكثر . . . ولا شك أنك تلمج ما في الحالتين من شذوذ وخروج عن الوضع الطبيعي المعقول . . فنفس الإنسان أرضى ما تكون وأطيب ، حين ترى أنها جنت ثمار جدها في الحلال ، واستحوذت عليه قليلاً كان أم كثيراً .

فأنت ترى أن البشرية في حاجة إلى من يغنيها عن جهالة الشيوخ ، كما هي في حاجة إلى من يريحها من طغيان الرأسماليين ؛ فكلاهما نظام غير طبيعي . . . وإنما يتطرق الفساد إلى المجتمع حين تسير أموره على غير قانون الطبيعة وسنة الفطرة .

وجوب مسايرة الفطرة

والفطرة في الإنسان ، هي مجموعة القوى الطبيعية ، والدوافع الأصيلة ، التي جهزه الله بها ، ليكون عنصراً عاملاً مثمراً ، صالحاً لعمارة الأرض على الوجه الذي يريد سبحانه .

وهذه القوى الفطرية ، هي التي يسمونها الغرائز :

وهي ذات أثر طيب مبارك ، إذا أحسن تهذيبها ، وتوجيهها ، ولكنها قابلة للطغيان ومجاورة حدود المنفعة ، إذا

تركت بغير ضابط من عقل أو قانون ، أو إذا ألحنا عليها بما يضعفها ويكبتها ؛ فذلك تغيير لخلق الله ، ومسوخ لفطرة الإنسان ، يصبح به المرء هيكلًا هامدًا فارغًا من كل قوة تبعث على جلائل الأعمال . . . ولسنا بصدد بيان هذه الغرائز وتحليلها ، وكيفية الانتفاع بها ، فذلك مرجعه إلى علم النفس ، ويكفي هنا أن نذكر منها :

(١) غريزة المحافظة على النفس ، أو حب البقاء .

(٢) السيطرة .

(٣) الملك والاقتناء .

(٤) الجنس .

(٥) التدين .

فإذا أردنا الخير لأنفسنا فلنجعل تشريعاتنا تشريعات لهذه الغرائز ، وتنظيماتنا الإجتماعية تنظيمات لهذه القوى ، أي نراعي في هذه التشريعات دوافع الغرائز ، واتجاهات الميول الفطرية . . بحيث لا نضع قانونا أو نظاما الا بعد أن نعرف الغرض منه ، وأي غريزة يتناول ، على أن يكون دستورنا في التشريع دائما هو الوقوف بهذه الغرائز عند الحد الوسط ، فلا نتملقها بالتدليل والطغيان ، ولا نرهقها بالكبت والحرمان .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا المنهج الحكيم هو منهج القرآن ومنه تعلمناه وعنه نقلناه . . . وإنك حين تتبع تشريعات

الإسلام الخفيف ، ترى أنها كلها جاءت لتنظيم فطرة الإنسان ، أي تنظيم غرائزه تنظيماً عادلاً حكيماً ، يكفل خيراً الدنيا والآخرة . . . وهذا سر خلود قوانين القرآن وصلاحتها للإنسانية كلها في كل زمان ومكان .

أما أولئك الذين يضعون القوانين كيفما اتفق ، فهم سطحيون ، محجوبون عن السر ؛ وكذلك الذين يحدثون انقلاباتهم وتنظيماتهم لمجرد التخلص من وضع قائم ، فهم لاعبون بالنار ، ما داموا لا يراعون حساب هذه الغرائز في عمارة الأرض وسلم الإنسان .

وهؤلاء الشيوعيون ، جاءونا بنظام عجيب متخاذل ، ينادي في جراءة عجيبة « أن يعمل كل بقدر ما يستطيع ، ثم يأخذ كل بقدر ما يحتاج » ، ويرتبون على هذا تحريم الملكية !!
فأي شيء في هذا يساير غريزة من الغرائز .

يعمل العامل ويجد نهاره ، ثم تحجز عنه ثمرة عمله ، فأين غريزة التملك ؟ .

والعامل مفطور على المباراة والمنافسة ، والتفوق على الأقران . . . فهل نرى في هذا النظام ما يغذي هذه الميول ؟ . إن المنافسة يحركها ويدكيها ما يكون وراءها من مقابل . . . ولكننا نرى في هذا النظام أنه . . . لا ثمر ، ولا مقابل ، ولكن . . . «جِرايئة مقررّة» أو «تعيين معلوم» يناله المرء بقدر ما يكفيه .

إن المنافسة تثير الهمم ، وتشحذ العقول وترقى بمستوى العلوم والفنون ، وتجعل المرء يدفع الحياة بيديه إلى الأمام ، وينفخ فيها من روحه ويمنحها قوة من قوته .

أكل ذلك يتأتى بغير إثارة القوى الغريزية ؟ .

إنهم - إذا - يفترضون الإنسان آلة صماء ، خالية من العواطف ، والمشاعر والميول ، وهو افتراض لن تستقيم به حال ، أو يستقر عليه نظام ، ما دام الإنسان إنسانا ، ولا تبديل لخلق الله .

وأن ليس للإنسان إلا ما سعى

فإذا أفلحنا في سن التشريعات وإقامة النظم التي توجه قوى المرء إلى المصلحة في تناسق ، وحكمة ، ألفينا علاقتنا بمتاع الأرض ، أو بالمواد الخام كما يقولون ، علاقة سهلة لا تعقيدة فيها .

فميدان العمل مباح للجميع ؛ ينزل إليه كل ليطلب نصيبه ، بكل ما سلحته به الطبيعة من قوة وفن ؛ على أن يكون الميدان خاليا من كل المؤثرات الفاسدة ، ومن كل ما يغير عليه نظام طبيعته وعدالته ، بل على أن يرصد لحماية هذا الميدان من القوى الحازمة ، ما فيه غناء لحسم الشر وإقرار السلم . . . فينال كل عامل أجر ما عمل ، أو ثمر ما عمل .

يناله كاملاً ، غير منقوص منه ، ولا مزيداً عليه ، جارياً
على سنة الجزاء العادل التي سنّها الله تبارك وتعالى بقوله :

﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ﴾ .

وهي سنة تحمل كل ما عرفت موازين الجزاء من عدالة في
الدنيا والآخرة :

١ - فلا جزاء لقاعد بلا سعي ، إلا الحرمان والهوان .

٢ - ومن أخذ بدون سعي ، فهو غصب وفساد ، وهو مجافاة
لسنة الحياة .

٣ - ومن سعى ولم يأخذ ، فهو ظلم وحرمان ، وهو إفساد
لعوامل التقدم والعمران .

٤ - ومن سعى وأخذ أقل مما له ، أو أكثر ، فهو نذير الجور
الذي يثير الخلل ، ويعبث بكفتي الميزان .

فلا بد من السعي . . . ولا بد من الجزاء عليه . . . ولا بد
من مماثلة الجزاء للعمل ومكافأته له . . . ولن يضير المجتمع
بعد ذلك أن تكثر الثروات في أيدي العاملين ، وأن تتسع
الممتلكات في أيدي المالكين ، وأن ينبغ النابغون في كل فن ،
وأن يمهر الماهرون في كل صناعة ، مادام الجميع يبيتون في ظل
هذه العدالة الإلهية السابغة . . .

وجوب التكافل الاجتماعي

وقد يقول قائل : إن كلامك هذا حسن من الوجهة النظرية ، وتستطيع به أن تجادل فتحرز شيئاً من النصر في الجدل ، ولكنه إذا طبق عملياً ظهرت له عيوب ، بل ظهر له ما يشبه الكوارث الأليمة ، والضحايا التعسة . فقد ذكرت لنا أننا مدعوون إلى مائدة الله ، وأنا شركاء في هذه المائدة ، وأن نصيب كل منا فيها ، مقدر بما يبذل من عمل ، فخبّرني عن :

(أ) ذلك المريض الذي لا يستطيع أن يعمل ، ماذا يكون شأنه ؟ . أضيع حقه لأنه مريض ؟ . . . أو بعبارة أصح ، أيموت من الجوع لا لشيء إلا لمرض أقعده عن العمل ؟ . . .

إن أهل المائدة لا يبقون مما عليها شيئاً ، ولا يعباون بحق غائب ولا مريض . . فكل عامل يجني ثمراً ما عمل ، دون التفات إلى غيره ، ولو كان لابن آدم واديان من ذهب ، لا بتغنى لهما ثالثاً ، فخبّرنا ماذا يكون شأن هذا الذي غيبه المرض عن حقه بين أولئك الذين أطلقت لهمهم العنان في الفرص المتكافئة الحلال ؟ .

(ب) وذلك الشيخ الفاني ، الذي صيرته الشيخوخة إلى مثل حال المريض ، ماذا يكون أمره ؟ . إنه غير قادر على العمل الذي هو قانون هذه المائدة ، وهو المسوغ الشرعي للأكل منها ، أضيع حقه لأنه غير قادر على العمل ؟ .

(ج) وذلك اليتيم الضائع . وذلك الذي نزلت به الجوائح

فجأة ، فذهبت الآفات بزعره ، أو الأوبئة بماشيته ، أو الظروف بماله وتجارته ، فوجد نفسه على التراب ، ماذا يكون من شأنه ؟ .

إنها حالات تنزل صاحبها حتماً في منزلة المريض ، غير القادر على شيء ، فما حكم هؤلاء ؟ .

والجواب عن ذلك بسيط غاية البساطة ، فإن هؤلاء شركاء أذليون في هذه المائدة ، أو في خيرات هذه الأرض ، فلمهم فيها حقوق ثابتة ، ولقد ذكرت سابقاً أن لكل إنسان حقه الذي لا ينازعه فيه منازع : حقه في أن يأكل ويشرب ، حتى لا يهلك من الجوع ، وذكرت أن هذا كلام سهل واضح تقبله الفطر جميعاً حين تنظر إليه على نور الأزل وضوء الطبيعة . . . وهذه الحقوق الأزلية الثابتة لا بد أن تؤدي إلى أربابها ، وإلا فسيف الله كفيل أن ينزل الجميع على حكمه . .

وقد يكون هذا الكلام عاطفياً أو نظرياً في رأي من لا يفهمون ، وقد يطلب إليك هؤلاء أن تقنعهم بالأسلوب الواقعي والمنطق العملي ، أن ثروة الأغنياء ليست ملكاً خالصاً لهم ، بل فيها حقوق أزلية لغيرهم . ومن حقهم أن يطلبوا هذا ، أو من واجبنا أن نقنعهم بالمنطق الذي يريدون .

ومما نتفق فيه مع هؤلاء أن الثروة بنت العمل ، وأن الإنسان إنما يستحق كسبه بعمله . أي أن العمل قانون من قوانين استحلال الثروة ؟ وسبب من أسباب امتلاكها .

ولا سبيل الى المهاراة في ذلك

ومما لا مرأ فيه مع هؤلاء أيضاً ، أنه إذا اشترك عاملان في عمل ما ، كان لكل منهما حصة من الثمر تكافئ ما بذل من جهد . . . فإذا تساوى الجهد ، فالكسب بينهما مناصفة ، وإذا اختلف الجهد اختلفت الأنصبة تبعاً لذلك .

ولامراء في هذا أيضاً

ونحب أن نسأل بعد هذا ، ما نسبة عمل الإنسان في هذه الأرض إلى عمل الله سبحانه وتعالى ؟ .

لا تظن أننا نستغل الوجدان الديني في هذه المسألة الاقتصادية . . لا . . إننا نتكلم عن واقع الحياة الاقتصادية وتقرير حقائقها . . .

فالاقتصاديون يقررون أن الناس لا يخلقون الثروات وإنما يخلقها الله سبحانه وتعالى ، وما عمل الإنسان فيها إلا عمل ظاهري وشكلي فقط ، يتناول معالجة الأشياء وتكييفها ، حتى تصير صالحة لنفع الناس . . . فأين عمل الإنسان بها ، من عمل الله سبحانه وتعالى ؟ .

إن عمل الإنسان إذا قورن بعمل الله من حيث الانتاج الحقيقي ، لكانت النسبة : لا شيء إلى كل شيء . . . إذ تكشف لك المقارنة ، أن الله تعالى هو الذي يعمل وينتج . . . ونحن مستهلكون فقط ، نستهلك ما ينتجه لنا كما نريد .

فمثلا النجار الذي صنع الكرسي ، ليس هو الذي خلق

الخشب ، ولن يستطيع أن يخلقه ، وإنما كل شأنه أنه جمع قطعاً من الخشب ، وأخذ يدخل عليها تعديلات وتحويرات ، ويضم بعضها إلى بعض ، حتى صارت ملائمة للغرض الذي يريده . . . فأين هذا من خلق الخشب نفسه ، وإيجاده من العدم؟! .

إن القصة تتلخص في أنه سبحانه يخلق . . . ونحن ننتفع . . . وهذا هو معنى الإنتاج والاستهلاك الذي يدور عليه علم الاقتصاد كله . . .

وكل ما هنالك أن الإنسان أدخل على حياته شيئاً من التعقيد ، فجعلها كثيرة المطالب ، وصار لا يرضى أن يستهلك الأشياء كما خلقها الله ، فغير فيها وبدل ، على حسب ما يلائم ذوقه ورغبته .

لقد وجد الإنسان أن طعم البرتقالة المقشرة ألد وأجود من طعمها وهي بقشرها الذي خلقه الله لها ، فهل يعد إزالة القشرة شيئاً يذكر ، بجانب إنتاج البرتقالة نفسها؟! .

وقد وجد نفسه يميل إلى تناول الأطعمة بعد علاجها ، بالتشقيق أو التقطيع ، أو التقشير ، أو نحوه ، فما قيمة هذه المعالجة في عرف الإنتاج؟! .

إن هذا كله ما هو في الحقيقة إلا تهيئة للاستهلاك فقط ، وقد يقوم المرء بنفسه بهذه التهيئة ، وقد يكلف بها خادمه أو طباخه ؛ وعمل الطباخ أو الخادم حينئذ ، لا يخرج عن عمل النجار في

تهيئة الخشب للاستعمال . . . ولا فرق بين عمل الرجلين إلا في الصورة والمجهود ونوع المادة أو « الخام » الذي يعد للاستهلاك . . .

فنحن في الحقيقة لا نعمل في الانتاج شيئاً يذكر . . . وإنما نعمل في الاستهلاك فقط ، فهو سبحانه يخلق ، ونحن ننتفع . . . ويعمل ، ونحن نأكل ونستهلك .

وما نظن عاقلاً يحار في فهم هذا الوضع ، أو يجادل فيه . فهو الحقيقة الظاهرة ، التي لا يستطيع العقل أن يتهرب منها ويتمرد عليها ؛ وهو الأمر الواقع الذي لا مفر من الاعتراف به ، وإلا فبأي شيء نعتزف ، إن كنا لا نعتزف بهذه البديهية الفطرية ، التي تشهد بها الحواس ، وتقر بها البصائر والأبصار ؟ .

ولعل مما تطيب له نفسك ، أن تقرأ هذه الحقائق في القرآن الكريم سافرة ناصعة مشرقة في مثل قوله تعالى ﴿ وآية لهم الأرض الميتة : أحييناها ، وأخرجنا منها حباً . فمنه « يأكلون » . . . وجعلنا فيها جنات من نخيل وأعناب ، وفجرنا فيها من العيون ليأكلوا من ثمره ؛ وما عملته أيديهم أفلا يشكرون ﴾ ؟!

فأنت ترى في الآية الكريمة ، أن الخلق والإيجاد ، أو العمل والانتاج في جانب . . . والأكل والاستهلاك في جانب آخر . فالله سبحانه وتعالى ينسب لنفسه - صادقاً - أنه هو الذي أحيا

الأرض . وينسب لنفسه - صادقاً - أنه هو الذي أخرج منها
الحب . أما نحن فمهمتنا أن نأكل ونستهلك ﴿ فمنه
ياكلون ﴾ .

ثم ينسب لنفسه - صادقاً - أنه هو الذي جعل في الأرض
جنات من نخيل وأعناب ، وأنه هو الذي فجر فيها من
العيون . . . لماذا صنع كل هذا ! ﴿ ليأكلوا من ثمره ﴾ . .
وبعد أن أسند العمل كله لنفسه ، نفى أن يكون هناك عمل
لغيره ، فقال بصريح العبارة : ﴿ ليأكلوا من ثمره وما عملته
أيديهم ﴾ وإنما عملته يد الله سبحانه . . . ولهذا ختم الآية بهذا
الختم الذي ما كان يصح لها غيره فقال : ﴿ أفلا
يشكرون ﴾ ؟ .

ولعل مما يذهب عنك كل حرج ، أو كل قلق ، أن تعلم أن
الله سبحانه قد تحدث عن عمل يده في هذه السورة نفسها بعد
هذه الآية بقليل فقال : ﴿ أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت
أيدينا أنعاماً فهم لها مالكون ﴾ ؟ .

ولعلك تسأل بعد هذا : أما عمل الإنسان شيئاً في حقول
الحبوب وحدائق النخيل والأعناب ؟ .

نعم عمل ولكن ماذا عسى أن يكون هذا العمل ؟ .
إنه اجتهد في سقي الزرع ، أي في تحويل الماء من مجراه إلى
الحقول والحدائق . . . تحويل الماء الذي خلقه الله ، وأنزله من
السماء ، وأجراه قبل ذلك سحاباً تحمله الرياح ، وقبل أن تحمله

الرياح استنقذه بخاراً من العذب الفرات أو الملح الأجاج فأين تحويل الماء من مكان إلى مكان بجانب هذه الآيات المعجزة ؟ .

فإذا كان هناك من عمل للإنسان غير هذا ، فهو العزق الذي يستأصل النبات الطفيلي ، حتى لا يشارك الزرع في طعامه أو يشذب الأشجار ، حتى تعلقو وتصح ، وتكون أطيب ثمرًا وأكثر غلة فأين هذا من السهر على البذور في جوف الأرض والناس نيام ، والقيام عليها في وضوح النهار ، يصرف لها سبحانه غذاءها ، ورحيق حياتها ، من كيمياء الأرض ، وعناصر الماء والهواء والضوء ، ما تنبهر العقول لحكمته ودقته وعظمته ولا يشعر أحد بهذا ، ولا يدلّه في شيء منه ، ﴿فسبحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون﴾ .

وفي المجال ما يغري بالاستطراد إلى حقائق نفسية تتصل بهذا الموضوع ، ولكننا نكتفي بما يمس غرضنا الذي نحن بإزائه ، فليس لأحد مهما كان نشاطه أو كفاءته أو مقدرته ، أن يدعي أنه منتج ، فقد تبين أن أعمالنا كلها تدور حول الاستهلاك ، أو « تهيئة » الأشياء للاستهلاك والاستعمال ، وهي جهود لا يمكن أن تخرج الأشياء من ملكية منتجها أو خالقها سبحانه .

فإذا جاء الشرع يقرر : أن المال مال الله ، فهي قضية قائمة

على أسس اقتصادية واقعية سليمة . . . وإذا جاء المستهلكون يضعون أيديهم باسم العمل على هذه الثروات ، فإنهم يضعون أيديهم على مال الله . . . وإذا كان حق العمل يمنحهم هذه الملكية فهي ملكية عارضة طارئة ، لا تنسخ أبداً ملكية الله . . . وهي ملكية أشبه ما تكون بملكية الرجل المنتفع بأرض الحكر ، يضع يده عليها ، أو يبني فوقها ما يشاء من مسكن ، أو مصنع ، أو متجر أو ينتفع بها على أي وجه يريد ، دون أن ينسخ ذلك ملكية المالك الأصلي أو ينقص من حقوقه .

والله حين خلق ما خلق ، وعمل ما عمل ، وأنتج ما أنتج ، إنما أخرجه لعباده كافة ، ولم يخرج له لفريق دون فريق ، فهم فيه سواء كل على حسب جهده . فإذا استولى الصحيح القوي على نصيب ما ، في غيبة المريض أو الضعيف ، فإنما قد استولى على مال الله ، واستولى على أرض من الحكر ، ينتفع بها ولا يجحد حق الله فيها ، فيؤذي عنها ما يؤذي المحتكر لمالك الأرض الأصلي ، والله ولرسوله المثل الأعلى .

هذه هي القضية ، وهذا هو الوضع السليم .

وبدهي أن حقوق الله لن ينال منها شيئاً ؛ وأن أصحابها وأولى الناس بها ، هم أولئك الذين حسبهم العذر عن السعي إليها والجد في تحصيلها .

وعلى السلطان - وهو ظل الله في الأرض - أن يتولى هو تنظيم

هذه الكفالة ، وتحصيل تلك الحقوق ، على ما يفى بحاجة المجتمع ؛ فلا يضيع يتيم ليطمه ، ولا شيخ لضعفه ، ولا عاطل لاستغلاق أبواب العمل في وجهه ، ولا من في حكم هؤلاء ممن تتركهم الحاجة نهياً للهموم والحرمات ، والذلة والهوان .

وسياتي تفصيل ذلك في فصول قادمة إن شاء الله في رسالات أخرى . فنسأله العون والتوفيق .

العمل والعمال

﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا ، فامشوا في مناكبها ،
وكلوا من رزقه ، وإليه النشور﴾ سورة الملك .

مائدة وقانون

أما المائدة فهي مائدة الله التي أخرج لعباده ، وجعلها حافلة
بالمطاعم والمشارب والمنافع . ثم أباحهم إياها بمحض فضله
وكرمه ووجه لهم رقاع الدعوة إليها على يد رسله وانبيائه :
﴿يا أيها الناس كلوا مما في الأرض حلالا طيبا﴾ .

وأما القانون ، فهو نظام هذه المائدة ، وأسلوب الانتفاع بما
فيها ، وتناول ما عليها ، فكيف نأكل من هذه المائدة ؟ .

وليس في الأمر صعوبة ولا تعقيد ، فالله سبحانه وتعالى لم
يخلق الأرض على غرار اللجنة ، يجلس أصحابها على الأرائك ،
ثم يطاف عليهم بصحاف من ذهب وأباريق وكأس من معين ؛
فيها ما لذ وطاب من لحم وفاكهة وماء من سلسبيل ، لم يجعل

أشجارها كأشجار الجنة ، تتدلى بثمارها إلى أفواه الآكلين ، كلما لقموا منها ثمراً ظهر غيره في الحال مكانه ؛ لم يجعل أشجار الأرض كذلك ، ولم يجعل أنهارها مطاوعة لرغبات الظامئين ، كلما ظمىء ظامىء امتد إليه خليج من الماء ، وارتفع نحوه عموده الفضي ليبلغ فاه بدون عناء .

لم يجعل الله مائدته الأرضية على هذا المثال ، ولو أن ظامئاً جلس إلى شاطئ نهر ، وبسط كفيه إلى الماء يدعو أو يرجوه أن يبلغ فاه بدون رافعة ؛ لما أجيب بغير السخرية الصامتة من كل شيء حوله ، ولما كان له مصير إلا الموت ، إلا أن يعمل عملاً يرفع به الماء إلى فمه . وتلك سنة الله في هذه الأرض .

لا بد من سير إلى النهر ؛ ولا بد من عمل إذا أراد أن يشرب ، ولا بد من سعي إلى الشجر ولا بد من عمل إذا أراد أن يأكل . هذا هو المشاهد المحسوس من شأن هذه المائدة ؛ لا سبيل إلى تجاهله أو المكابرة فيه ، ولهذا سجله الله في كتابه الخالد الكريم تقريراً للواقع ، وحثاً لعباده أن يجاروا سنن الوجود ، فقال عز شأنه : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور ﴾ .

وقد قرأنا في القديم والحديث نصوصاً قوية ، تحث الناس على السعي والعمل . ولكنك لن تجد في القديم ولا في الحديث نصاً يقارب نص الله سبحانه :

١ - فهو يبحث على العمل والسعي والنشاط والحركة .

٢ - وهو يلم في الوقت نفسه بسنن الحياة وقوانين الوجود : ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾ ، امشوا وكلوا ؛ فالمشي مقدمة الأكل ، والعمل سبيل الفائدة . . . من مشى وسعى أكل . . . ومن قعد وأهمل فكيف يأكل ؟ ومن أين يأكل ؟ .

وأنت ترى القرآن في إلمامه بهذه السنن ، سهلاً غاية السهولة ، واضحاً غاية الوضوح ، يعرض عليك الفلسفة ، ولا تشعر إلا بأنك حيال بديهية لا تحتاج إلى حديث ؛ وهذا من إعجاز الله في كتابه سبحانه .

٣ - وهو في النص على وجوب العمل ، أمر ببذل أقصى ما في الطاقة ، ولم يرض لعباده المؤمنين أن يبذلوا اليسير من الجهد ، أو يقتنعوا بالقليل من الرزق . ولعلك تعجب : أين مكان هذه المعاني من الآية الكريمة ؟ . فاقراً يا أخي إن شئت وأعد قراءتها : ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ . لم يقل الله سبحانه : فامشوا وكلوا من رزقه ؛ لأن المشي هنا يشمل القليل والكثير ؛ ولكنه سبحانه قال : ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾ ومناكب الأرض هي آفاقها الواسعة ، وفجاجها البعيدة وأقطارها المترامية الأطراف ، والمشى في هذه المناكب الشاسعة العريضة لا يمكن أن يتم ببذل اليسير من الجهد ، ولا يمكن أن

تكون نتيجته خمول الشأن بين الناس والحرمان من أرزاق الله ! . . .

لقد فتحت الآية الكريمة أبواب العمل على مصاريعها كلها وأطلقت همم العاملين إلى أبعد الآماد ، بألفاظها الهينة اليسيرة مما لا تجدل له مثيلا في سابق أو لاحق .

٤ - وفي الآية حث على الأسفار والاستكثار من الرحلات لا بقصد النزهة والترويح ، فإن ذلك يأتي بدون قصد ، ولكن للاستفادة من كل ما خلق الله من رزق : ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾ ، ونحن في عصر الرحلات والاستكشاف والتنقيب عما خلق الله من أرزاق في بطون الأرض وصخور الجبال ، ولم تنقطع عنا أنباء هذه الرحلات وتسابقها العجيب في اكتشاف المعادن المختلفة مما له أثر في حضارة الإنسان ، فهل ترى الآية الكريمة تقصر مثقال ذرة في إمداد أبنائها بكل ما يواجهون به مستلزمات هذا العصر من نشاط وحيوية وقوة ؟ .

٥ - وما يجب الالتفات إليه في الآية الكريمة أنها في معرض الحث على طلب الرزق تنص على تمهيد الأرض وخلوها من كل عقبة يتعلل بها الكسالى ، فهي مذلة الصعاب ؛ موطأة الأكناف لمن يريد : ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها﴾ - ذلولا فامشوا . . . فكأنها تقول : لا عذر للقاعد بعد أن ذللنا له السبل ، ومهدنا له الأكناف ؛ ووطننا له فجاج

الدنيا وأطرافها ! فحسبنا يا أخي هذه الآية الكريمة من كتاب الله نرد بها على قطع الممسوخين الذين هبطوا بلادنا كالوباء ، يشتمون نبينا ؛ ويسبون ديننا ؛ ويشيعون جرائم الفوضى والإباحية والإلحاد في أوساطنا ، ويذيعون في شبابنا البريء الطاهر أن الإسلام دين كسل وخمول ورهبة واعتزال لمعترك الحياة .

ولكن للعمل - في الإسلام - وجه آخر إلى جانب العمل الذي لم يفهم الناس سواه ؟ . فأفاق العمل أوسع مما يتصوره الكثيرون وأهدافه وغاياته أشرف وأعلى من التي يهدف إليها عباد اللقمة والقميص . وذلك يبدو لك واضحاً ؛ حين تنظر إلى الأمور ببصيرتك ، وتسائل نفسك في عمق : ترى لأي شيء خلقنا ؟ .

جعل لكم الأرض

نعم ترى لأي شيء نحن مخلوقون ؟ .
هل خلقنا لكي نأكل من هذه الأرض ؟
وبعبارة أخرى : هل خلقنا لهذه الأرض ، أو أن الأرض خلقت لنا ؟ .

والفرق بعيد جداً بين المعنيين :
فالذي خلق للأرض ليس له رسالة إلا أن يخدمها ، ويأكل منها ، ثم يموت .

أما الذي خلقت له الأرض ، فله رسالة أخرى ، وهي بلا شك أعلى من رسالة الأول . . . وما الأرض في هذه الحالة إلا شيء مسخر للخدمة ، يسخره الإنسان على حسب ما يراه صالحاً للرسالة .

وليس من كرامة أحد أن يزعم أنه خلق للأرض ، وأن لا رسالة له إلا خدمتها ، والأكل منها ، وما نحسب إنساناً ، يزعم لنفسه هذا الهوان ، أو يقبل أن يوصم به .

على أن الأمر في ذلك ليس راجعاً إلى الكرامة الظاهرية أو العزة الجوفاء . . . إنما هو راجع إلى الحق نفسه ، إلى فطرة الأشياء . . فالإنسان أعز من الأرض وأكرم ، بما فيه من الأحاسيس ، والمواهب ، والملكات العالية ، وهو مخلوق ترابي وعلوي معاً ، وليست هي من ذلك في شيء .

وهذا السر العلوي ، هو الذي يثور حين يرمى الإنسان بأن همه الطعام والشراب والاستغراق في أنواع الشهوات البدنية فيقال إنه ثار لكرامته . . . فهي - إذأ - ليست ثورة ظاهرية ، بل هي احتجاج عميق ينبعث من فطرة الإنسان وأسرار تكوينه .

وأخيراً ، فإن المنطق الذي فطرنا الله عليه ، يأبى أن يصدق أن الإنسان خلق للأرض ، لأنه يأبى أن يصدق أن النقص خير من الكمال ، وأن العلوي يجب أن يخدم السفلي ، وأن المخلوق

الشاعر المفكر الملهم ، إنما خلق ليخدم هذا الوثن الأرضي الأصم .

فنحن لم نخلق للأرض ، إنما خلقنا لغاية أخرى ، ورسالة أعلى . . . أما الأرض فقد خلقت لنا ؛ وسخرت لخدمتنا ولذا قال تعالى : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً ﴾ .

الانسان بين العمل والرسالة

العمل هو قانون الله لعبارة هذه الأرض مادياً وروحياً .

فعلى سطحها خيرات معروفة ، وفي جوفها خيرات كذلك غير مجهولة ، وفي صخور الجبال ، وأعماق البحار ، وفي الهواء وجو السماء في هذا وغيره أرزاق مدخورة للإنسان ، ولكن لا يفيض خاتمها إلا لأهل العمل .

وأنت ترى أن من هذه الخيرات ، ما يمكن السعي إليه ، والحصول عليه ، بأيسر جهد عقلي ، وبوسائل آلية محضة ، أي بحواس الإنسان وجوارحه الظاهرة ، كالعين والأذن واليد والرجل ونحوها ، وهذا ما يقع في مقدور عامة الناس وخاصتهم . . . وهذا ادنى مراتب العمل . وأصحابه هم العمال .

وترى كذلك أن من خيرات هذا العالم الأرضي ، ما خبأه الله سرّاً في هوائها ، ومائها ، وضوئها ، وذراتها ، ونحوها ،

وهذه لا ينالها عامة الناس ، ولا يتوصل إليها إلا بجهد الخواص .

وكما خبأ الله هذه الأسرار ، في هذه اللطائف الكونية ، خبأ مفاتيحها ، وجعلها سرّاً مضمراً في مواهب الإنسان العقلية .

فإذا اتصل ظاهر الإنسان ، بظاهر الوجود ، واتصل سر مواهبه المضمرة بسر كنوزه الباطنة . . . استشيرت الخيرات وتضاعفت الغلات والثروات . . .

وهذه مرتبة من العمل والجد ، أعقد من سابقتها ، وأجدى على عمران الأرض في كثير من نواحيها . . . وأصحابها كذلك هم العمال .

ولكن ، ماذا وراء ذلك ؟ .

ماذا وراء العمل والسعي لإحراز الخيرات الباطنة والظاهرة ، والقبض على زمام القوى الخافية والسافرة ؟ .

أ تلك غاية تقف عندها الجهود ، وتدور حولها قوافل الأجيال ؟ هل رسالتنا في الحياة أن نعمل لنأكل ، وأن نعيش لنأكل . . . أو أن علينا أن نعمل لما هو أعز من هذا منزلة . وأوسع أفقاً وأبعد غاية؟ .

بين العمران المادي والروحي

لن يغني الإنسانية ، أنها استخرجت كل ما في الأرض من

ثروة نباتية أو معدنية أو غيرها .

ولن يغنيها أنها كشفت عما لم يكن يحلم به الإنسان من قوانين الطبيعة وأسرارها وقواها ، وسخرته في منافعها .

ولن يغنيها أنها عمرت الأرض بالمدن العامرة ، والقصور الزاهرة ، والبساتين الناضرة ، ودور الصناعات الضخمة ، والجامعات ، والمدارس والمتاحف ، والمسارح ، ودور السينما وأماكن اللهو ، ووسائل الترفيه ، واللذة والمتعة .

لن يغنيها شيء من هذا أو ما يشبهه ، ما لم يقترن العمران الحسي ، بالعمران المعنوي .

وها نحن اولاء نرى الإنسانية ، قد جمعت من الثروات ما جمعت وبلغت من معرفة أسرار الطبيعة ما بلغت ، فهل أغناها ذلك من شيء ؟ ، وهل سعدت به يوماً من الأيام ؟ .

إن العبرة ليست بما يتحلى به ظاهر الحياة ، ولا بما يعرف الانسان من علم الطبيعة وسننها . ولكن العبرة بأن يعرف الانسان نفسه وان يكشف ما في فطرته من أسرار القوى وعجائب المواهب . وأن يقيم حضارته على هدي هذه المعرفة .

نحو العمران الروحي

لقد عملت الإنسانية بما علمت من قواعد العلم المادي ، وطبقت أحكامه ، وجنت ثماره ، ولكن هناك علماً آخر ، تعرفه

ولا تطبقه ، وتراه وتتجاهله ، وإنه لبحود يزري بكرامتها ،
ولن يتقدم بها الجحود قيد انملة الى ما تحلم ، من استقرار ورقي
ورفاهية .

تكلم علماء الأخلاق ، والفلاسفة ، ومن قبلهم تكلم
الأنبياء ونزل الوحي ، بعلم هو أشرف بدون شك من كل ما
عرفت البشرية من علوم الطبيعة وأشياءها الظاهرة والخافية .

جاءوا بأحكام في :

الخير . . والشر . .

والفضيلة . . . والرذيلة .

والصدق . . . والكذب .

والحب . . . والبغض .

والحلال . . . والحرام .

والسلم . . . والحرب .

والحق . . . والباطل .

والطمأنينة . . . والقلق .

والوفاء . . . والغدر .

والأمانة . . . والخيانة .

والعدل . . . والظلم .

ومنطقوا ذلك ، وقرروا قضاياها ، ومبادئه ، وتحدثوا عن قوة
آثاره في المجتمع سلبا وإيجابا ، وبرهنوا وبرهن الواقع معهم
على حسن عاقبة المجتمع حين تسوده أحكام الفضيلة ، وقوانين

الخير ، ومنطق الحق . . . وبرهنوا وبرهن الواقع معهم على سوء عاقبة المجتمع حين تسوده أحكام الفساد ، وتفشوفيه الرشوة ، وأساليب التلصص ، ومواصفات الكذب والغدر . . . ولا يستطيع العقل أن يرد قضية من هذه القضايا ، أو يتشكك في صدق حكم من أحكامها ، بل يصدقها كما يصدق أن الواحد نصف الاثنين ، ومع ذلك نراهم يجاوزون أحكام هذه المبادئ ، ويسرون على غير هداها .

أترى هناك فرقاً بين ذلك المعتوه الذي خالف حكم العقل في أن الواحد نصف الاثنين ، وراح يتصرف في شؤونه على خلاف هذا ، وبين ذلك الذي جاوز منطق العقل في أن الحرام يصلح المجتمع ، والحلال يفسده؟ إن كليهما يتلف نفسه لا محالة ، ويفسد حياته ، ويعيش خارج أحكام العقل كما يعيش كل معتوه ومجنون .

فإذا ظلت البشرية على هجر تلك المبادئ الروحية السامية ، فأى جمال يكون لها ، وأى علم بعد ذلك يرفع قدرها ، وأى قداسة للعقل وأحكامه تستطيع أن تدعيها لنفسها ، ونحن نراها تتحدى الهدى بالضلال ، والحق بالباطل ، والمنطق بالعبث وقلة الاكتراث ؟ .

أتستطيع بربك أن تذكر لي على أي شيء تصلح هذه الأرض إذا لم يطبق فيها منطق العقل وأحكام قضايها ؟ .

لقد طبقت الإنسانية ما أدركته من قوانين الطبيعة فنجحت فيه ، ولكنها لم تطبق ما أدركته في الجانب الآخر ، وهو أخطر الجانبين ، فأدركها من التعثر والفساد ، والاضطراب والخراب ، والشقاء والألم ، ما يعلمه الخاص والعام وهل ينتظر من مجاوزة أحكام العقل إلا الاضطراب والفساد ؟ وهل يستطيع الإنسان أن يقول إن هذه الحروب ، وهذه القلاقل التي تلبل العالم وتحرقه من آن لآخر في السعير ، سببها قلة ما حصل الناس من العلم الطبيعي ؟ أم أن الكذب والغدر ، والخيانة ، وظلم الشعوب ، واستعباد الضعفاء ، وانسلاخ كبار السياسة عن كل مبادئ الفضيلة هو الذي جرنا إلى هذا المصير؟؟ .

أين الرحمة ، وأين مظاهرها السمحة النبيلة؟ . . . انها إحدى غرائز الإنسان ، أي إحدى قواه الفطرية الازلية . . لقد غاض هذا المعين العذب في زحمة السعار المادي المنهوم ؛ وأوشك الإنسان أن يتحول به - أو قد تحول - آلة يابسة صماء ، لا تعرف ساحة ، ولا مواساة صادقة ، ولا نهضة الى إغاثة ملهوف . . . ولا أذكر الاٍثار فهو خرافة في حضارة تتجر بلحوم البشر ، وما هكذا يجوز أن يمسخ الإنسان !

لقد عمرنا جوانب الأرض بمختلف ألوان العمارة المادية فعلىنا أن نعمل في جوانب العمارة الأخرى . . . لأنه ميدان فسيح خطير ، معينه المعنويات لا المحسوسات ؛ ودستوره

الاستقامة على الفضيلة ، ورعاية أحكام الحق ، ومظهره العمل للخير العام ، أو العمل لصالح الناس ، دون الاكتفاء بالصالح الخاص .

علينا أن نعمل ، لنرى فضائل البذل ، والصدق والوفاء ، لا البخل ، والكذب ، والغدر قائمة سائدة .

علينا أن نعمل لتكون عواطف الحب والرحمة ، والمواساة لا البغض ، والقسوة ، والشماتة ، آخذة سبيلها في حياة الناس .
علينا أن نعمل ، لنرى العمل للغير ، وصالح الجماعة هو الدستور المقرر ، الذي يعيش في نطاقه جميع الأفراد . . .

والعمل للغير أن أعطي مما أكسب ، وتلك ناحية نظمها الإسلام على نمط مثالي فذ ، سنعرض لبيانه فيما يلي إن شاء الله .
والعمل للغير ، إغاثة الملهوف ، وإعانة الضعيف ، وتنفيس أزمة المكروب

والعمل للغير ، أن تدفع عنهم ما يؤذيهم تدفع عنهم الظلم ، وأسباب الخوف وتعمل أن لا يعود إليهم الظلم وأسباب الخوف وتسعى في إقامة صرح العدالة والنصفة ، الذي تتوزع به الحقوق والواجبات على عدل سنن المساواة .

هذه كلها أعمال يجمعها محيط العمران الروحي ، وهي كما ترى لازمة لسعادة الناس ، واستقرار حياتهم المادية . . .

وأصحابها لا شك من العمال .

نحو القلوب

ولكن من لنا بهذا كله ؟ وما عدتنا إليه ؟ .

لم يخلقنا الله معطلين من مواهب العمران الروحي ، كما أنه
لم يخلقنا معطلين من مواهب العمران المادي . . .

فلإنسان قلبه الذي يدفع إلى الخير أو الشر . . .

وله قلبه الذي إذا صلحت نيته صلحت الدنيا كلها ، وإذا
فسدت ، كان الخراب والدمار والشقاء .

فإلى القلب إذا . . . فهو وسيلتك العتيدة .

علينا أن نسعى في عمارته بأنواع الفضائل ، وأشرف
العواطف ، والكشف عما فيه من ينابيع الحكمة ، والرحمة ،
والمواساة ، والإيثار ، ونحو ذلك مما تصلح به الحياة النفسية
والاجتماعية .

أما إذا سكنته أبالسة الشر ، وشياطين الأنانية والشهوة فلن
ترى إلا الرجل الذي يعيش لنفسه ، ويبغي لها كل شيء من
دون الناس . . . ولن تجد إلا الأمة التي لا ترى أحداً أحق منها
بخيرات الأرض . . . ولن يكون خلال ذلك إلا الكذب ،
والغش ، والنفاق ، والرياء ، والزور ، والغدر ، والتنافس
البغيض ، والحقد المتزايد ، والحروب التي لا تنقطع . . . ولن

يستقيم مع هذا عمران أبداً ، ولن يكون في شيء منه تقدم
للإنسانية ، ومن ظن غير هذا ، فقد دل من نفسه على غفلة
كثيفة .

ويجب أن يتقرر في الأذهان ، أن الإنسان لا يصلح لأن
يكون من عناصر سلم هذه الأرض ، إلا إذا كان له قلب يفيض
من عالم الغيب برحيق هذا السلم ، وكل إغضاء عن هذه
الحقيقة ، أو تهوين لقدرها ، إنما هو مشاركة في جرائم
المجرمين ؛ ومساهمة فيما ينصب على الإنسانية من ويلات
نفسية وحسية .

فنحن إذا أمام ميدان خطير من ميادين العمل ، بل أمام لون
حاسم من ألوان الجهاد ، يجب أن نتعقد الأواصر على تحقيقه ،
وتتأزر الهمم على الوفاء بفروضه ، وتكاليفه ، إذا أردنا الخير
لهذه الإنسانية حقاً . . . ولا شك أنك معي على أن هذه
المجاهدة ، من أسمى أنواع العمل ، وأن أهلها من الخلاصات
العاملة الكريمة .

هجرة الى عالم المعنويات

لقد قلنا منذ قليل ، إن الإنسان لا يصلح أبداً أن يكون
عامل سلم لهذه الأرض ، إلا إذا كان له قلب يفيض من عالم
الغيب برحيق هذا السلم ، أي أنه في حاجة إلى قوة إيجابية تملأ
قلبه بدوافع الحق والخير . . . وهذه القوة ، أو هذه الدوافع لا

تلتمس في عالم المادة ، بل لها عالم آخر ، هي روح من أرواحه ، وسر من أسراره . . . فعلينا أن ننتقل ، أو نهاجر من آن لآخر ، إلى هذا العالم لتزود منه بما نريد من حق ، وخير ، وأسرار .

على المرء أن يفرغ من هذه الدنيا لحظات يرتبها لنفسه كل يوم وليلة - يتجرد فيها تماماً من هموم معاشه ، ومشاكل وقته ، وخواطر نجاحه أو فشله ، وهو اجس ربحه أو خسارته وما لقي من كيد الكائدين ، ودسائس المنافسين . . عليه أن يسحب نفسه من كل ذلك ، ويختلسها من هذا المحيط الصاخب الفاسد ، حتى يجد نفسه قد خرج من الدنيا وغاب عنها ، إلى عالم هادىء نقي سعيد .

ولا تظن أن هذا الحديث غريب عنك ، فلا بد أنك جربته ، ولا بد أنه طرأ عليك أكثر من مرة .

فإذا قلنا إن الانسان يغيب عن هذه الدنيا المادية ، فليس معناه أن السماء والأرض ، قد غابتا عنه ، وأنه صار لا يرى الناس والأشياء ؛ بل معناه أن القلب الذي كان يتأثر بالمادة ، ومشاكلها ، وبينى علاقته بالناس على مقتضاها ، قد صار تحت جناح قوة غيبية كريمة ، يتأثر بدوافعها الروحية ، ويمتزج بتياراتها المباركة .

فهو تارة يتأمل ويتفكر في خلق السموات والأرض ، وما أودعها الله من جمال ، وصفاء ، وحكمة ، وإتقان صنع ،

وإحكام وضع . . . وإنما آيات تحدثك عن الله القيوم أحاديث
يخشع لها القلب ، وتطهر النفس ، ويلين بها الطبع ،
ويستسلم لعزة الله ورحمته ﴿ربنا ما خلقت هذا باطلا
سبحانك ، فقنا عذاب النار﴾ .

وفي جلسة التأمل يمتلىء حكمة ، وهداية ، وإيماناً بالله ،
وعلمها بصفات قدرته ، وهيمنته ، وتدبيره ، ومعرفة بشأنه
سبحانه ، وحسبك ذلك زاداً للقلب ، ونوراً للبصيرة . . .

وتارة يتأمل في نفسه : مم خلق ؟ . . . ويرجع في تأمله إلى
الفطرة الأولى ، ليرى ما جيل عليه من ضعف ، وعجز . . .
وهوان الماء المهين . . . ويرى ما تقلب فيه ، وصار إليه بعد أن
أنعم الله عليه بما أنعم به . لقد أستودعه نعماً خفية ، وأفاض
عليه أخرى ظاهرة . . . وما كان ليستطيع أن يهب لنفسه مثقال
ذرة منها ، ولو كان كل من في الأرض ظهيراً له ، وإن نعمة
واحدة منها - كالقوة مثلاً أو العقل وحسن التدبير ، والقدرة على
التصرف في الأشياء - لتثقل وجدانه بأنواع من التأثير ، وعرفان
الجميل ، وشكر ذلك الذي أعطى دون أن يسأل ، وأقبل
باللطف والهبة دون أن يدعى . . . إن التفكير في نعمة واحدة
ليذهب بالإنسان هذه المذاهب من التأثيرات ، فكيف بسائر ما
وهب من النعم . . . بل كيف بسموه هو في عطائه ، إذ لم
يرض لفضله عليك أن يكون محدوداً ، فأفاض عليك ما
تعرف ، وما لا تعرف ، وأعطاك ما تسأل ، وما لا تسأل ؛ وإن

تعدوا نعمة الله لا تحصوها . ؟ .

... وفي موقف هذا التأمل ، أو جلسته ، لا يحس إلا وجدانا عاجزاً مفحماً عن أن يسدي للمنعّم المتفضل مثقال ذرة من شيء رداً لجميله ، فلا يسعه إلا أن ينجر شاكراً لاهجاً بثناء لا يفصح عنه اللسان ؛ ويترجمه الحب العميق ، والاخلاص الغامر ، والعبودية الصادقة لهذا الذي لم يشأ أن يستعبد عبده إلا بقيود الإحسان إليه .

وثالثة يتأمل ويقارن بين أحكام العقل في المادة ، وأحكامه في غيرها . . . ويوازن بين ما يذهب منها بالإنسان إلى النبل ؛ والفضل ، والسمو ، والله . . . وما يذهب به كالمسحور ؛ إلى المنافسة ، والبغض ، والحقد والشيطان !! .

يتأمل حرص الناس على استغلال العقل وقوانينه في نصب الشباك ، والاحتيال لاقتناص المادة ، فلا يفرطون في حكم عقلي واحد ، إلا سخروه في الحلال أو الحرام إرضاء لأبدانهم . فإذا كانوا مع نفوسهم أغمضوا أن يسعدوها بفضيلة واحدة ، وعطلوا كل حكم من أحكام الخير ما دام يقف عقبة في سبيل ما يشتهون !!

.. يتأمل أولئك الذين يرخصون الغالي ، ويغلون الرخيص ، ويلغون عقولهم ، ليشتروا الضلالة بالهدى ، ويستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير . . . ويعود إلى نفسه ،

فيحاسبها ، ماذا وقع هو فيه من ذلك . . .

. . . هل عصف في يومه بموازين العقل ، فاستعمل ما في إحدى الكفتين ، وأراق ما في الأخرى على الأرض ؟ وهل أفسد من نفسه شيئاً ؛ وأحدث بدينه ثلماً ؟ ، وهل عقدت تحت عين الله صفقة خاسرة ، ونبذ تجارته التي لن تبور وعاد بالتجارة البائرة ؟ . . . وهل رضي أن يعيش لحظة من يوم ، بغير خلق ، ولا عقل تحت ظل الشيطان زاهدًا في الله . ؟ .

وفي فترة التأمل ، ولحظة المحاسبة يستدرج إلى جو جميل وشعور نبيل ، وإحساس صادق بقيم الحياة ، يرضيه ويسعده ، إذا كان أصاب وربح وأرضى الله . . . وإلا تركه للأسف والحزن ، والندم ، والألم ، وكل تلك مشاعر مطهرة ، يطل من خلالها وجه الله عليه بالتوبة والقبول !!

يجب أن يكون له في يومه وليلته أوراك راتبة من هذا القبيل يغادر بها دنيا الناس ، إلى عالم هذه الحقائق والمشاعر ، فهي زاد للنفس ، ونور للعقل ، وهداية للضمير ، وعزيمة على الرشد ، وعصمة للقلب أن تلعب به الأهواء .

وكلنا يعرف أن من مقاصد الإسلام حين فرض الصلوات الخمس على المسلمين في اليوم واللييلة ، أن تكون لهم رحلات منظمة ، إلى عالمهم العلوي ، يتزودون فيها بما يلهم الخير والصلاح ، ويكف عما عدا ذلك . . . وإليه الإشارة بقوله

تعالى : ﴿أتل ما أوحى إليك من الكتاب وأقم الصلاة ، إن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ، ولذكر الله أكبر﴾ . . .
وإنها لرحلة تنادي صاحبها إلى التشمير ، وتقتضيه الجد وصدق العزيمة ، حتى يستطيع القلب أن ينفذ عن جناحيه وضر المادة ، ويخلق بهما في ملكوت الحقائق النائي . . . فمن أحس في رحلته أن نفسه تفيض من الفرح ، وذوقه يغرد بجمال الحق ، وبصيرته تصغر كل ما حوله من قيم المادة ، وقلبه من وراء ذلك يرمي بالشهب غيرة على حماه ، فليعلم أن رحلته مبرورة ، وأنه أشرف منها على العالم المرموق . . . وإلا فلعلم أن صاحبه كان يلهو بالأوهام ، أو كانت الأوهام تلهو به وتعبث ، ولا أرب لنا في ذاك الطراز من التافهين .

فطام الرجال والاطفال

إننا ندعو إلى الانتقال الجدي الواقعي ، لا الخيالي الوهمي الانتقال الذي تصحبه مشقة المجاهدة ، وشدة المراقبة والمحاسبة .

الانتقال الذي نخرج به من رخاوة الهوى وعمايته . . . إلى صلابة الحق وهدايته .

الانتقال الذي نرد به النفس من جموح التدلل في المطالب . . . إلى معاناة الجد والصبر على الكفاية . .

الانتقال الذي تغطم به نفوس الرجال ، وتراض به على مثل
فطام الأطفال .

إن الدنيا حلوة خضرة - كما يقول رسول الله صلوات الله
عليه - وبين حلاوتها المادية ، وحلاوة النعيم الروحي ، مرحلة
انتقال جافة . . . فيها قسوة ومشقة وحرمان ، هي التي تصد
الناس عن المهاجرة إلى ما وراءها ، وتردهم على أعقابهم إلى
تمزز النعيم المادي . وذلك هو مرض الإرادة المنهارة ، أو
الطفولة المتميعة ، فإذا حمل الطفل على الفطام ، وسامه أبواه
مشقة الحرمان ، تماسكت إرادته ، واستحصدت مرته ،
واجتاز فترة الانتقال ، واستقبل ما وراءها من عهود رشده
وإدراكه ، وتفتحت أمامه صنوف من اللذات وما كان يحلم بها
وهو يلقم ثدي أمه .

وإذا كنت تحس فرقاً هائلاً بين عهد الرضاع ، وما بعده من
عهود . . . فرقاً في الإدراك والمعرفة . وفرقاً في العزيمة
والاحتمال ، وفرقاً في تعدد صنوف اللذات . . . إذا كنت تحس هذا
الفرق الهائل ، فاعلم أنه يتضاءل جداً حتى يكاد يتلاشى ، إذا
قورن بالفرق بين الرجل يلقم ثدي هذه الدنيا وبين الآخر
يطلب نعيمه في المحيط الروحي . . . كم بينهما من فروق في
الإدراك والمعرفة ، وفروق في العزيمة والاحتمال ، وفروق في
صنوف المسرات كيفاً وكماً .

فإذا ذهبت تبشر بذلك بين الناس فلم يسمع لك أحد ،
وظنك بعضهم خيالياً غير واقعي ، فاعلم أن الطفل إذا أقسم
له أبواه ، أن الفطام خير له من الرضاع ، لما استمع ، وإذا
استمع ، لما فهم ، وإذا فهم ، لما رضي أن يترك ما هو فيه ؛
وأن إصراره على شأنه لا ينهض دليلاً على خطأ أبويه ، ورشد ما
هو عليه ، كما أن هذا الإصرار لا يصح أن يثني الأبوين
الراشدين ، عن قمع هوى طفلها بكل وسيلة ، حتى ينقلها
إلى ما فيه صلاحه .

الحاجة الى قائد :

نقول هذا حتى يعلم الجميع ، أن الإنسانية في حاجة إلى
قيادة حازمة ، رشيدة ، رحيمة ، تحدد لها مثلها الأعلى ،
وهدفها العام ، في جد وصراحة ، لا في عبث ، وكذب ،
ورياء . ثم تثير حماسة الأفراد والجماعات لهذا الهدف ، وتشد
فيهم قوى العصبية له . . . وتدرج بهم نحوه في صدق ، وقوة
وإصرار ، وتنقلهم خلال ذلك من رشد الى أرشد ، ومن
صلاح إلى أصلح ، حتى يصيب كل من الهدى ، والتقوى ،
وسعة المعرفة ، وهناءة الضمير ، ما قدر له أن يبلغه .

يومئذ ينظر الناس إلى ماضيهم ، كما ينظر الرجل إلى أيام
طفولته . ويومئذ لا تثير فيهم زينة الحياة الدنيا ، إلا بقدر ما يثور

في قلب الرجل من الشوق إلى ثدي أمه ، فهل يزاحم عليه
وينافس ؟ . . .

لقد بلغوا الرشد ، وعرفوا الحقائق ، وزهدوا في الذي هو
أدنى ، بالذي هو خير .

ثمر العمران الروحي

يومئذ تكثر الخيرات، وتضاعف الثمرات ، بما حل في
القلوب من أرواح السلام ، والطمأنينة ، والتقوى .

يومئذ يكون ذلك حقاً ، لا تجوزاً ، ولا مبالغة ، فإن من
الأرزاق ما يستثار بتقوى القلوب ، كما أن منها ما يدرك بغير
ذلك من الوسائل المعهودة . والله سبحانه أخبر أنه استودع
الأرض سرّاً من بركته ، قبل أن يقدر فيها أقواتها ﴿وجعل فيها
رواسي من فوقها ، وبارك فيها وقدر فيها أقواتها ، في أربعة
أيام سواء للسائلين﴾ .

ولا خير في الكسب بدون بركة ، ولا سبيل إلى البركة بدون
تقوى ، فهي وحدها مفتاح الخير لأرزاق السماء والأرض ،
والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ولو أن أهل القرى آمنوا ،
واتقوا ، لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض﴾ ، ﴿ولو
أنهم أقاموا التوراة ، والإنجيل ، وما أنزل إليهم من ربهم
لاكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ، منهم أمة مقتصدة ،
وكثير منهم ساء ما يعملون﴾ .

يومئذ تكون الأرض دار سلم وطمأنينة ، ومعيداً لله رب العالمين .

وإن وراء ذلك لأبواباً من المعاني وآفاقاً من الحقائق ، تدور حول تجلية الرسالة العليا والغاية الأخيرة . ولكن حسبنا ما تقدم .

والآن يا أخي : لقد حدثناك عن أعمال كثيرة ، يعملها الإنسان في عالم المادة ، وعالم الروح ، وأريناك على قدر ما سمح به المقام - بعض ما ينتظر الإنسان من واجبات كثيرة ، نحو ربه ، ونحو نفسه ، ونحو الناس ، أو نحو رسالته ، في هذا الوجود .

وليست الأعمال عند الله فوضى ، فلكل عمل نظام يجري عليه وأسباب يستعان بها عليه ، وسنة محكمة ، تفضي بسالكها إلى العقبى لا محالة .

ولكل عمل كذلك ثواب ، يعجل منه في الدنيا ما يعجل ، ويدخر منه للآخرة ما يدخر ، ولسنا بصدد الحديث عن كل عمل وسنة ، فليطلبه من شاء في كتاب الله وسنة رسوله .

ولكن لما كان الناس ، لا يشغلون أنفسهم الآن إلا بنوع واحد من العمل ، ولا يكادون يعرفون غيره ، هو العمل لكسب القوت ، آثرنا أن نخص هذا النوع ، بكلمة فيها بعض التفصيل ، راجين أن يجد فيها الجميع إن شاء الله ، ما يقنعهم

بشمول الإسلام ودقة إحاطته بالأمور .

الدين يحث على العمل

وقد صدرنا هذا الفصل بآية كريمة من كتاب الله الكريم ، وهي صريحة في الحث على طلب الرزق ، بل إنها تزيد فتأمّر الإنسان أن يطلبه في مناكب الأرض ، وأقطارها الواسعة متى كانت ظروفه تقتضي ذلك .

والدين بهذا عملي منطقي ، يساوق سنة الحياة وينهض أبناءه إلى مسايرتها ، ولا ينتظر من دين يأتي من عند الله سبحانه إلا هذا .

ولقد حث نبينا صلوات الله عليه على العمل ، فقال في فضل الصناعة :

« ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داود عليه السلام ، كان يأكل من عمل يده »
« وخير الكسب ، كسب الصانع إذا نصح » .

وقال في فضل الزراعة ، « ما من مسلم يغرس غرساً ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير ، أو إنسان ، إلا كان له به صدقة » .

وروى الإمام أحمد أن صحابيا قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بأذني هاتين يقول : « من نصب شجرة ، فصبر على حفظها ، والقيام عليها حتى تثمر ، كان له في كل

شيء يصاب من ثمرها صدقة عند الله عز وجل .

كان سوق المدينة في بني قينقاع ، حي من اليهود ، وكانوا فيها على سجيبتهم الخبيثة من أكل السحت وعبادة المال ؛ فكانوا يضربون على الناس فيها الخراج ، ويبيعون فيها الأماكن ، أو يؤجرونها ، أو يحتكرونها ذلك إلى أن سيادة التقاليد اليهودية في هذا السوق كانت من مظاهر إخضاع الحياة الاقتصادية لغير سلطان الإسلام ، وتعاليمه ، فرأى رسول الله صلى الله عليه وسلم إزاء ذلك كله أن ينشئ سوقاً جديداً . فمضى إلى مكان لا يبعد كثيراً عن هذا السوق ، وضرب فيه قبة كبيرة ليقوم حولها الناس بالبيع والشراء . . . ولكن ذلك غاظ الزعيم اليهودي المعروف كعب بن الأشرف ، ويظهر أن القبة كانت مضروبة في منطقة قريبة منهم أو واقعة تحت نفوذهم ، فمضى إليها هذا الفاجر الحاقد ، وقوضها وقطع أطنابها . . . ولم يشأ الرسول أن يجعل لهذا العمل الصغير قيمة ، فقال عليه السلام : « والله لأضربن له سوقاً هو أغيظ له من هذا » وفي رواية : « لا جرم ، لأنقلنها إلى موضع هو أغيظ له من هذا » ومضى إلى مكان فسيح صالح حر وضرب فيه برجله وقال : « هذا سوقكم ، فلا يضيق . . . ولا يؤخذ فيه خراج » . . . وفي رواية : « هذا سوقكم ، فلا ينتقص . . . ولا يضرب عليه خراج » . . . وفي الثالثة : « هذا سوقكم ، لا

تتحجروا^(١) . . . ولا يضرب عليه الخراج .

وقامت السوق قوية منظمة ، فكان للخيل مكان . . .
وللابل غيره . . . وللغنم سواهما . . . ولكل عرض من
العروض مكانه الخاص ، كالسمن . . . والزبيب . . .
والتمر . . . والقمح وهكذا .

وكان أهم ما عني به عليه السلام ، هو حرية السوق ،
وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع على السواء ، ومقاومة كل
سلطان أو مظهر يراد به التأثير أو الاستئثار بأي امتياز . . . فمع
أنه حرم ضرب الخراج ، حرم أن يحتكر أحد لنفسه مكانا في
السوق ، أي أن يضرب حوله علامة تدل على حيازته والاستئثار
به . . . وذلك قوله عليه السلام : « هذا سوقكم لا
تتحجروا . . . » ولقد حدث أن رأى عليه السلام خيمة
مضروبة لمحمد بن مسلمة يباع فيها تمر فغضب وأمر بإحراقها
لما فيها من شبهة احتكار الأماكن ، واحتال ادعائها بوضع
اليد ، أو الاستئثار بها بحكم العادة .

وكان عليه السلام يتعهد السوق بيره ونصحه وإشرافه من
آن لآخر ، فمرة يضبط التاجر الغشاش الذي وضع الطعام

(١) تحجر الواسع ، ضيقة . . . وتحجر الأرض واحتجرها جعل على حدودها
علامات لحيازتها . . . ومراده عليه السلام ألا يضيق بعضهم على بعض وألا يتنافسوا في
حيازة أماكن السوق ووضع اليد عليها .

الجيد أمام الأنظار ليستر به ما تحته من طعام مغشوش ، فيعلن في الناس ثلاثاً : « من غش فليس منا » . . . ويأمر التجار أن يكون شأنهم التسهل والاسماح فليزن كل منهم وليرجح نائياً بنفسه عن موطن الكزازة والتطفيف ورأى تاجراً يبيع صنفاً جيداً بأرخص مما عليه السوق ، فلما علم منه أنه يحتسب ذلك ابتغاء مرضاة الله ، أعلن إلى أهل السوق كله : « أبشروا فإن الجالب إلى سوقنا ، كالمجاهد في سبيل الله ، وإن المحتكر في سوقنا كالملحد في كتاب الله » .

أما في موضوعنا الذي نحن بصده ، فنحسب أن ما سقناه من النصوص والآيات والمثل العلمية والتطبيقية ، كافٍ للتدليل على أن الدين يأمر بالعمل صناعة ، وزراعة ، وتجارة ، وينظم ذلك وغيره على مثال يفخم المكابر ويقطع كل جدل . . .

ولقد مضت سنة القرآن على ذلك بعد رسول الله ، فهذا عمر رضي الله عنه يقول كلمته الذائعة الماثورة ، « لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ويقول ، اللهم ارزقني ، وقد علم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » . فالدين على هذا يجعل العمل من سنة الحياة ولا يرضى لأبنائه القعود والتخلف ، ولو كان خلوة في زوايا المساجد أو انقطاعاً في منعزل الصوامع ، ولقد رووا أن المسيح عليه السلام رأى شاباً منقطعاً للعبادة لا يفتر ، حتى أعجب الناس به ، فقال ، ومن يعمل ليقوتك ؟ فقال الشاب : أخي !!

فقال المسيح عليه السلام : أخوك أعبد منك .
هذا نظر أرباب البصائر من المرسلين وأئمة الأديان ، لا
يخطئون سنة الله في قول أو عمل ، لأنهم ينظرون إلى الحقائق
بالنور الذي يكشف لهم كل شيء ، ومثل ذلك ما جاء عن أبي
سليمان الداراني « ليس العبادة عندها أن تصف قدميك ،
وغيرك يقوت لك . ولكن ابدأ برغيفيك فاحرزهما ثم تعبد »
وقال عمر رضي الله عنه « ما من موضع يأتيني فيه الموت - بعد
الشهادة في سبيل الله - أحب إلي من موطن أتسوق فيه لأهلي
أبيع وأشتري » ولم يقل مسجد أتعبد فيه . أو خلوة أسمو في
مشاعرها إلى الملأ الأعلى .

الدين يقدر العمل

والدين بعد هذا يقدر العمل ، ويجعله من الشعائر
الواجبة .

أسمعت أيها الشاب مدلول هذه الجملة ؟ .
إن الدين لم يأمر بالعمل فحسب ، بل قدسه أيضاً ، وجعله
من الشعائر الواجبة ، فأين نجد مثل هذا في نظام أوقانون ؟ .
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً مع أصحابه ،
ذات يوم ، فنظروا إلى شاب جلد قوي ، وقد بكر يسعى . . .
فقالوا : ويح هذا ، لو كان شبابه وجلده في سبيل الله ؟ .
فقال عليه السلام : « لا تقولوا هذا . . . فإنه إن كان يسعى
على أبوين ضعيفين ، أو ذرية ضعاف ، ليغنيهم ويكفيهم ،

فهو في سبيل الله وإن كان يسعى تفاخراً وتكاثراً ، فهو في سبيل
الشیطان « فرسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما ترى يجبر
بأن عمل المرء لكسب قوته إنما هو عمل مقدس لأنه في سبيل
الله .

وتراه عليه السلام يبشر العامل المجتهد بمغفرة الله سبحانه ،
فيقول : « من أمسى كالآ - أي متعباً - من عمل يده أمسى
مغفوراً له » .

ويزيد في البشارة فيقول : « من طلب الدنيا حلالاً ،
وتعففاً عن المسألة وسعيّاً على عياله ، وتعطفاً على جاره ، لقي
الله وجهه كالقمر ليلة البدر » !!

إذا سعيت لنفسك أو لذويك فهو في سبيل الله .

وإذا تعبت في عملك استوجبت مغفرة الله .

وإذا طلبت الرزق حلالاً ، لقيته في الآخرة على خير حال .
واعلم أن هناك شعائر دينية تتفاوت في لزومها
وضرورتها ، بحسب مكانها من الدين . . . فبعضها واجب ،
وبعضها مندوب ، وبعضها نفل ، وبعضها مباح ، وأقوى
هذه كلها الواجب ، فإذا علمت هذا ، فاعلم إلى جانبه أن
أئمة المسلمين حكموا بوجوب عمارة الأرض حتى تكون زاخرة
صالحة .

قال الجصاص في كتابه أحكام القرآن عند تفسير قوله تعالى
في سورة هود : ﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾ .

« أي أمركم من عمارتها بما تحتاجون إليه . . . وفيه الدلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية » . أي أن الدين لم يجعل عمارة الأرض من النوافل أو المندوبات ، بل جعلها من الشعائر الواجبة ، التي يشاب فاعلها ، ويعاقب تاركها ، ويحكم بالفسق على منكرها .

ومن الطريف أن الأئمة اختلفوا فيما بينهم : أي الأعمال أفضل ، وأقرب إلى الله . . . ؟ التجارة ، أو الزراعة ، أو الصنعة ؟ وافترقوا في ذلك إلى مذاهب :

فقال جماعة منهم الشافعي : التجارة أفضل المكاسب . . . وقال آخرون : بل الزراعة أطيبها ، لما فيها من معنى التوكل على الله ، ولما فيها من النفع العام للأدمي وللدواب ، والطيور . وقال النووي : والصواب أن أطيب المكاسب الصنعة ، ويستأنس لهذا الرأي بقوله عليه السلام : « ما أكل أحد طعاما قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده » .

فهذه المفاضلات الطريفة التي تقرؤها في أول الجزء الثالث من كتاب سبل السلام للصنعاني تفيد أنه كان من المقرر عند الأئمة رضوان الله عليهم وجوب العمل ، وأنه شعيرة من شعائر الدين ، وأنهم على هذا الاعتبار كانوا يفاضلون بين أنواع العمل ، أيها أعظم قربة إلى الله سبحانه وتعالى .

العمل . . هو وسيلة العيش أو . . . ثمن الحياة

إقرأ معي الآية التي صدرنا بها الباب الأول من هذا الكتاب
إقرأها مرة أخرى . . . ﴿ فامشوا في مناكبها وكلوا من
رزقه ﴾ .

فالمشي هنا يسبق الأكل ، وهو الوسيلة التي توصل إليه ،
فمن مشى أكل ، ومن لم يمش فكيف يأكل ؟ .

هذا مفهوم الآية الواضح ، وهو منطق الفطرة : وقانون
العمران ، فمن جد وجد ومن زرع حصد ، والثروة دائماً بنت
العمل .

والذي نخرج به من هذا الكلام : أن على كل منا ضريبة
يؤديها لقاء ما يأكل . . . بل هو شيء أهم من الضريبة وأكبر ،
فعلى كل منا أن يدفع للحياة ثمن ما يأكل ، والثمن هو
السعي ، والعمل ، والجد ، فمن دفع الثمن فقد حل له
الطعام ، ومن قعد راغباً مختاراً فليس له جزاء إلا الحرمان .

فإذا رأيت بعد ذلك إنساناً قاعداً لا عمل له ، أو هو يعمل
ولكن في اللهو ، واللعب ، والقمار ، والرقص ، والخمر ،
وسهر الليل ونوم أكثر النهار . . . إذا رأيت إنساناً هذا شأنه ،
ومع هذا يأكل ، ويشرب ، ويجوز الثروات ، فاعلم أنه لص

من لصوص الحياة ، وهو آفة اجتماعية ، يجب علاجها .

ليست هذه الأرض « تكية » ، ولم يخلق الله أهلها ليكونوا فيها « بلطجية » ، أو « تنابلة » لم نقرأ هذا في كتاب ولا في سنة ولا في قانون ، ولا في منطق سليم .

« إن الحياة ضئيلة أن تمنح خيرها إلا للعاملين ولكل واحد من أبناء الحياة رسالة يؤديها إليها ، رسالة من العمل المثمر والجهد الإيجابي الذي يدفع عجلتها إلى الأمام ، والقوة التي ينفخها في كيانها من روحه ، ثم هي تمنحهم أجورهم بعد ذلك مقابل ما يمنحونها من قوة وحياة ، تمنحهم بقدر ما يمنحون ، فأكثرهم حظاً منها ، أكثرهم نفعاً أو عملاً لها (١) » .

فعلى كل منا أن يدفع ثمن ما يأكل . . فكل من يدفع هذا الثمن ، فهو الرجل الشريف ، وكل من يأكل دون أن يدفع ، فهو آثم لص لا شرف له ولا كرامة ؛ وهو عنصر عفن لا يورث الحياة حوله إلا العفونة والفساد ، وقد أوجب الدين علاج هذه العناصر ، بما يقطع شرها أو يصلح أمرها .

العمل حق لكل انسان

والآن فلنعد إلى الآية الكريمة مرة أخرى ، لنقرأ : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا ﴾ . . . الخ . . .

(١) ص ٩٠ من كتاب تذكرة الدعاة للمؤلف طبعة دار الكتاب العربي

فنرى أنها تجعل الناس جميعا شركاء في هذه الأرض ، لأن الله يخاطبهم بقوله : ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا﴾ .

وما دام الإنسان لا يصل إلى حقه المشروع في هذه الشركة إلا بالعمل فمن حقه أن يعمل ، ومن حقه أن تتاح له فرص هذا العمل ، وليس لأحد كائنا من كان ، أن يجرمه هذا الحق أو يحول بينه وبينه . . .

على السلطة الممثلة للمجتمع ، أن ترعى هذا الحق ، وأن تمكن كل عامل من أن يعمل ، وأن تفتح له الأبواب إذا سدت . . . عليها أن تزيل ما أمامه من العقبات المصطنعة وغير المصطنعة ، ولن تقدر أمة لا تقوم السلطة فيها على رعاية أمثال هذه الحقوق .

ليس من قصدنا في هذه الكلمة ، أن نعدد أسباب التعطل ولكننا نقرر حق كل إنسان في العمل ، ونسجل هذا الحق لترتب عليه نتيجتين طبيعيتين :

الأولى : أن كل إنسان أو جماعة تعمل لحرمان أحد من العمل بوسائل مباشرة أو غير مباشرة ، فعملها غير مشروع وهو جريمة اجتماعية تحمل في جوهرها معاني السلب والنهب ، بل تحمل في جوهرها معاني الحكم على الناس أن يموتوا من الجوع ؛ فعلى السلطة الشرعية حينئذ أن توقف كلا عند حده ، وأن تحمي كل إنسان أن يقع عليه مثل هذا العدوان ؛ ولا

تستطيع حكومة أن تحمل صفة الشرعية إذا هي تواطأت مع الأقوياء على الضعفاء ، أو تهاونت وسمحت على الأقل بوقوع مثل هذه الجرائم . . .

الثاني : أن المرء قد يتعطل وهو قادر على العمل ، ولكنه قليل الحيلة ، لا يدري ماذا يعمل ، ولا أين يتوجه ؟ .

فواجب ولي الأمر حينئذ أن يبحث له عن عمل فوراً ، وإلا أعطاه من المال ما يسد حاجته حتى يجد له عملاً .

مسؤولية الدولة عن الفرد

فالدولة مسؤولة عن الفرد في جميع حالاته عاملاً كان أم عاطلاً . هذا هو حكم الشريعة الإسلامية : « فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته ، والإمام راع وهو مسؤول عن رعيته » ولست أفهم للمسؤولية معنى إذا لم يكن الحاكم مسؤولاً عن أهل البطالة من رعيته ، مطالباً بتعهد أولئك العاملين الذين لا يحصلون على الكفاية من أجورهم وإن معاني المسؤولية تصبح كلها لغواً وخداعاً ، إذا انسلخت مسؤولية الراعي عما يهدد رعيته من الجوع والحرمان . . .

فالدولة ملزمة أن توجد للعامل عمله ، وإلا أعطته من المال ما يكفه عن السرقة والسؤال ؛ حتى لا يذله الجوع ،

ويضعضه الحرمان ، ويسلمه اليأس إلى النقمة والقعود عن واجبه نحو المجتمع .

لما قيل أن مصر ستعلن الحرب على الألمان أو على غيرها يوماً ما سمعت عاملاً يقول لآخر : فليذهب الأغنياء وأبناء الأغنياء ليقاتلوا ؛ فإنما يدافعون عن أموالهم ولذاتهم ، وما هم فيه من نعيم . أما نحن فماذا لنا في هذا البلد ندافع عنه ؟ ماذا لنا غير الجوع والعري والذل والمرض ؟ .

لم أتهم وطنية هذا العامل ؛ وإنما اتهمت أولئك الذين ظلموه واضطهدوه ؛ حتى جعلوا الحياة في فمه مرة المذاق ، ورحم الله الشاعر السابق إذ يقول :

لا أذود الطير عن شجر قد بلوت المر في ثمره

ولو كانت موازين العدالة عندنا حساسة مرهفة تقيم القسط بين الناس وتقدر لكل عامل عمله ، وترعى لكل ذي حق حقه ، لألفنيا هؤلاء يتقدون حماسة ويشتعلون وطنية ويبذلون في سبيل بلادهم كل مرتخص وغال .

وان هذا لا يكلف الدولة قليلاً أو كثيراً ، لا يكلفها إلا أن تدرك واجبها ، وأن تفقه معنى الولاية على الناس ؛ ثم تعمل بما تدرك وتفقه ، ففهم حقيقة الأعباء ، والرغبة في القيام بها ، هما دائماً في كل الأمور سبيل الإتيان وميزان الإحسان فيها على خير وجه . . . والدولة بإدراك أعبائها ، وفهم حقيقة

مسؤ وليتها ، وقيامها فعلا برعاية حقوق الناس ، لن تخسر شيئا ، لأنها ستكسب العامل ؛ وإذا كسبت العامل فقد كسبت كل شيء . . .

كسبته مواطننا شريفاً بعيداً عن مواطن الجريمة ؛
وكسبته جندياً شجاعاً غيوراً على حرمت بلده ، يبذل دمه عند الخطر في سبيل مقدساته ؛
وكسبته قوة عاملة ناجحة في ميدان الانتاج والاقتصاد . .
وكسبته رمزاً ممثلاً لعزتها وصلابة جوهرها لا عنصراً متضععاً من الذل ، والخنوع ، والهوان ، والتضور . . .
ولقد أدرك كثير من الدول هذه الحقائق والمعاني في العصر الحديث ، واعترفت بوجوب رعاية الإنسان ، وحقوق العامل ، وانشأت لذلك وزارات أو إدارات ترعى هذه الحقوق ، وتكفل لكل عامل عمله ، وكفائه من الأجر ، وترد عنه ظلم الطامعين ، وجشع المستغلين من أصحاب العمل ، ورؤوس الأموال . . .

انصاف الآلهة في مصلحة العمل

ونجد أنفسنا في هذا المقام - مع الأسف الشديد - مضطرين إلى الشكوى من الأسلوب ، والعقلية التي تسود « مصلحة العمل » عندنا . . . ومصلحة العمل هي الإدارة التي أنشأتها الحكومة للنظر في مصالح العمال ، وحل ما ينجم من المشاكل

بينهم وبين أصحاب العمل ، فكانت بلاء على العمل والعمال !! ولا نعرض هنا لما يهمس به العمال أو يجهرون به في أوساطهم من وقوع الموظفين أو كبار الموظفين تحت سلطان الهدايا التي تقدم من رجال الأعمال ، فذلك علمه عند الله ، وإنما نعرض لأسلوب الغطسة وعقلية انصاف الآلهة التي تسيطر على هذه المصلحة ، كأنما سوء الحظلم يكتف بالقوانين الناقصة المبتورة ، حتى أقام عليها حكاما من شر خلق الله فهما للواجب ، وأسوئهم تقديراً للمعاني الإنسانية !!

يتعطل المتعطل فيذهب إلى مصلحة العمل ليخطر بها بحاله وهذا إجراء سليم لا غبار عليه ، بل إنه واجب ينطوي على معان كثيرة خطيرة . ولكن رجال المصلحة لا يدركون هذه الحقائق ولا يشعرون إلا بأن العامل مخلوق بغيض ، وقح ، حقير ، لا يستحق شفقة ولا رحمة ، والويل له إذا جاء يشكو أو يطلب عملاً ، فهناك إدارة الأمن العام تجرد عليه خيلها ورجالها محافظة على مزاج رجال المصلحة أن يتعكر . أوليست المحافظة على هذا المزاج من أخص شؤون الأمن العام للدولة ؟ .

لا يا هؤلاء . . . إن العاطل حين يخطر ولي الأمر بعطله إنما يؤدي واجباً وطنياً خطيراً ، ويعلن عن معان سامية في نفسه .

إن تعطل العاطل معناه وقوف قطعة من آلة العمل الكبير للوطن توشك أن تؤثر على غيرها ، فإذا تنبه المسؤل ولون

المخلصون بادروا بعلاجها ، وإدارتها ، أي أوجدوا عملاً للعامل ليعود دولاب الاقتصاد العام إلى نشاطه .

ومعنى تعطل العامل ، أن قوى الإنتاج أصيبت بنقص وهبوط ، وهل الإنتاج إلا الدعامة الأولى للحياة المادية في الأمم ؟ .

ومعنى تعطل العامل ، أن الأمة أصيبت بآفة اجتماعية خطيرة تستهلك ولا تنتج ، وتأخذ ولا تعطي . ولا بقاء لموارد البلاد على هذه الحالة التي تبتلع ولا تعوض !!

ومعنى تعطل العامل كذلك ، أن قلبه أصبح معرضاً لجرائم الجريمة والسرقة ، تبيض فيه وتفرخ ، فإذا ترك وشأنه ، بلغ الغاية من الفساد والشر .

ليس أعدل في الوجود من قضية العامل الذي يتعطل ، فيقصد ولي الأمر ليخبره بعطله . . . وليس أشرف في الوجود من ذلك الذي رأى أن التعطل يسلمه إلى الحاجة ؛ والحاجة تسلمه إلى الذل ، وإلى السرقة وأنواع الجرائم ؛ فربأ بنفسه أن يعرض شرفه لهذا المصير . فعرض أمره على ولي الأمر . . . أفهؤلاء يستحقون المطاردة في كل مكان ، يدق البوليس رؤوسهم بالهراوات ، ويسحق أجسامهم بمختلف الكدمات ؟ .

أيها الناس : اعلموا أن العمل هو قانون الله لعمران هذه

الأرض ، فإذا كان العمران لا يعينكم ، فاعلموا أن العمل هو الوسيلة الطبيعية المشروعة لتحصيل القوت والرزق ؛ ولا وسيلة له غير ذلك ؛ فإذا فقد الرجل هذه الوسيلة ، فقد فقد حقه المشروع في هذه الحياة . . . فإذا طالب بالعمل فإنما يطالب بحق أزلي ، لا بصدقة أو منحة . . . وعلى الدولة أن تجيبه إلى هذا الحق ؛ وإلا فلن يقدر حق آخر إذا قوبلت هذه القضايا بالهوان والإهمال . إن العامل إذا طلب العمل ، فإنما يطلب أن يعان على شعيرة دينية أمر بأدائها . والله سبحانه يقول : ﴿ هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه ﴾ فإذا قعد ولم يمش ، فقد عصى الله وخالف أمره . وقد رأينا القرآن الكريم يأمرنا أن نذر البيع وسائر الأعمال حين تحين صلاة الجمعة ، ثم يأمرنا فيقول : ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾ . ومعنى هذا أن المرء مقسم بين سعي وصلاة وعمل وعبادة ، ومسجد وسوق ، فمن قعد عن العمل أغضب الله كمن قعد عن الصلاة ! ومن ذهب إلى ولي الأمر ليطلب إليه عملا فهو ساع في عبادة الله ؛ كمن يذهب إليه ليمهد له سبيل الحج أو أية شعيرة دينية أخرى .

وأما أنتم أيها العمال فاعلموا أن الدين يمحنتكم ، والإسلام يقدر حقوقكم ؛ فإذا ناديتم بهذه الحقوق ؛ فاهتفوا معنا بالإسلام الذي قدسها ؛ ورفعها إلى مقام الشعائر الواجبة .

الرسول يقرر حق العامل في العمل

روى البخاري وغيره ، أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، يطلب إليه أن ينظر في أمره لأنه خال من وسائل الكسب ، ولا شيء عنده يستعين به على القوت وهنا ذكر الرواة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا بقدم ، ودعا بيد من خشب سواها بنفسه ووضعها فيها ، ثم دفعها للرجل ، وأمره أن يذهب إلى مكان عينه له ، وكلفه أن يعمل هناك لكسب قوته ، وطلب إليه أن يعود بعد أيام ليخبره بحاله ؛ فعاد الرجل بعد مدة يشكر لرسول الله صنيعة ، ويذكر له ما صار إليه من يسر الحال .

فإذا عرفت أيها الأخ أن الله لم يرسل الرسل ليتسلى الناس بأخبارهم ، وحكاياتهم ، بل لتكون أعمالهم وأقوالهم شرعا واجب الاتباع . ﴿وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله﴾ إذا ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾ ، إذا عرفت هذا أدركت أننا في هذه الحادثة ، أمام شرع عمالي مقدس شرعه لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . فإذا سرنا عليه واتبعناه ، أرضينا الله ورسوله ، وأسعدنا المجتمع والعمال ؛ وإذا أبطلناه وخالفناه ، فقد تعرضنا لغضب الله وعذابه ، وفساد المجتمع وشقاء العمال ، ﴿ولا يظلم ربك أحدا﴾ ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ .

ونحن نخرج من هذه الحادثة بالمبادئ الآتية :

الأول : أن العاطلين كانوا يرون لهم حقوقاً على الدولة فيذهبون إلى ولي الأمر باسم هذه الحقوق ، ليدبر لهم أمرهم بما يراه . . . وكانوا يذهبون بجلء الكرامة والعزة ، لأن صاحب الحق لا يكون ذليلاً . . . وما نظن طلاب الإصلاح يحملون بخير من هذا .

الثاني : أن الدولة تقر العاطلين على هذه الحقوق ، وتعترف لهم بها ، ولا تنكرها عليهم ، بدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، استمع إلى شكاية الرجل ولم يزجره وأقره على حضوره إليه ولم يطرده . . .

وهذه إنسانية سامية لا تتبع إلا من معين الإسلام ، فلعل شرار خلق الله من أهل الكبر والغطرسة ، الذين يضيقون بالعمال ويزجروهم يتعظون بهذا الهدي النبوي ويعملون به .

الثالث : أن الدولة لا تكتفي فقط بالاعتراف بحقوق العاطلين ، بل تدبر لهم العمل فوراً ، ولا تتركهم إلى التسويف والمماطلة ؛ فقد رأينا الرسول عليه السلام لم يأمر الرجل بالانصراف إلا بعد أن دبر له العمل والمكان الذي يعمل فيه . وهذا أقصى ما تطمح إليه أنظار العمال في العالم .

الرابع : اطمئنان الدولة على يسر العامل ورخائه ، فقد رأينا الرسول عليه السلام لم يكتف بإيجاد العمل للعاطل ، بل

طلب أن يعرف ما صارت إليه حالته ليطمئن عليه . وهذا هو السمو الذي تفرد به الإسلام ، ولم تصل إليه شريعة من الشرائع ، ولا نظام من الأنظمة ، وما نظن العمال طمعوا في مثل هذا ولكنه الإسلام دين الله ، ونعمته الجامعة لكل خير وسعادة .

الخامس : وهذا المبدأ الخامس أشار إليه الإمام الغزالي في كتاب الإحياء ، إذ ندب ولي الأمر بعد كل هذا أن يزود العامل بآلة العمل ، فللنجار آلة النجارين ، وللحداد آلة الحدادين ، وهكذا ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، جهز الرجل بآلة العمل ، إذ أحضر القدوم ، ووضع لها اليد ، ودفعها إليه ولم نجد فيما نعلم شريعة نصت على مثل هذا ، فإذا وجدت فهو نهاية ما يطمح إليه العمال من أنواع الرعاية والكرامة والحنو .

إيها الحكام : هذه شريعة رسول الله غراء ناصعة ، فإن أصغيتم إليها وعملتكم بها ، أرضيتم الله وانصفتم انفسكم ، وأسعدتم الناس وإن اصررتم واستكبرتم ، فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه ، يقيمون حدوده ، وينفذون شريعته ، ويعلمون كلمته ، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله .

مبدأ تقرير الاجور

استحقاق الأجر على العمل بدهية لا تحتاج إلى دليل ؛

فالعامل هو الوسيلة الطبيعية الأولى لاستحلال خيرات هذه الأرض .

وليس هناك من عمل لا أجر عليه إلا أن يكون صاحبه رقيقاً ؛ وقد مهد الإسلام تمهيداً قوياً لإلغاء هذا الرق ، حتى قضى عليه نهائياً في العصور الأخيرة .

والإسلام يهتم أشد الاهتمام بتقرير أجر العامل على العمل ، حتى ليشرط فيما يشترط أن تكون قيمة الأجر معلومة محددة ، وذلك قوله عليه السلام : « من استأجر أجيراً فليسم له أجرته ، حتى يطمئن خاطره إلى قيمة ماله من أول لحظة ، ولا يتعرض فيما بعد لأي احتمال من احتمالات الغبن ، حتى انهم قالوا إذا استؤجر جزار على ذبح شاة ، وله في نظيره جلدها ، لم تصح الإجازة ، لما في ذلك من احتمال الغبن ، إذ قد يكون الجلد رقيقاً حيث لا يكون رائجاً إلا الغليظ ؛ أو غليظاً حيث لا يكون رائجاً إلا الرقيق ؛ أو قد تظهر به عيوب ليست واضحة قبل السلخ .

وهذه حساسية في الاحتياط امتاز بها الإسلام دون سائر القوانين ، في كفالة مثل هذه الحقوق ؛ ولا شك أن العامل يجد في هذا الحنان والرعاية والحرص عليه ما يزيده إيماناً بدينه وحباً له .

ولا ريب أن هذا الشرط مما يسد ذرائع المباحكات أمام

أولئك الذين يستضعفون العامل ، فيفتحون له باب المساومات على أجره بعد أن يكون قد انتهى العمل .

اساس تقدير قيمة الأجر

والعمال قاطبة نوعان :

الأول : لا يفرد نفسه لصاحب العمل ، ولا يتقيد بخدمته دون غيره ، فهو لكل الناس .

وحكم هذا الصنف أن يتقاضى الأجر المتفق عليه . . فإذا كان العمل مما يجري فيه العرف بأجر المثل في البيئة ، أخذ أجر المثل كما يحصل عادة مع الحلاقين ؛ ويقوم العرف الشائع حينئذ مقام الاتفاق والعقد ، فلا ضرورة لتعيين الأجر في مثل هذه الأمور ما دام العرف الطبيعي العادل قد قام بتعيينه .

وقد يحصل أن تتأثر البيئة بعوامل الجور والطغيان ، فلا يصبح للعرف قيمة ، فعلى العامل حينئذ أن يتمسك بحقه الذي سنه له الشرع : « من استأجر أجيراً فليسم له أجرته » وعن أبي سعيد « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن استئجار الأجير حتى يبين له أجره » .

أما النوع الثاني : فهو الذي يفرد نفسه لصاحب العمل ، ويتقيد بالعمل في بيته ، أو أرضه ، أو مصنعه ، أو تجارته أو نحو ذلك . . . وهم صنفان :

الأول : يقيم مع صاحب البيت في بيته .

والآخر : ينفصل عن الإقامة معه ، كعمال دور الصناعات والشركات ونحوها الآن .

أما أولئك الذين يقيمون مع رب المنزل في بيته ، فقد سن لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسمى ما يمكن أن يتصوره دعاة الإصلاح من قواعد الحرية ، والكرامة ، والكفالة ، إذ قال : « خدمكم خولكم فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما يلبس ، ولا يكلفه من العمل ما لا يطيق ، فإذا كلفتموهم فأعينوهم » .

ومن اللؤم والخسة أن يظن صاحب المال نفسه أكرم وأفضل من العامل ومن الجهل والانحلال أن يشيع في المجتمع أن الخدمة في أي صورة من صور الحلال منقصة لقدر المرء . . !

ولسنا نذهب إلى ذلك ، اعتزازاً بمعنى الحرية وتقريراً لقاعدة المساواة المطلقة بين الناس فحسب ، بل إن العقل نفسه يوجب ذلك ، وهو الفيصل في شؤون الإنتاج والاقتصاد إننا لا نستطيع أن نتصور سبباً ما ، أو حجة يستند إليها هذا الأحمق في ادعاء الأفضلية أو الشعور بها !! لأنه صاحب مال ؟ فمن قال إن المال في يد الرجل يكسبه شرفاً وخصوصية من خصائص الامتياز ؟ ومن قال إن هذا المال إذا زال عن صاحبه زالت عنه آدميته ، واعتبر متاعاً ساقطاً مهدر القيمة ؟ .

إذا جاز لهذا الجاهل أن يستطيل على العامل بأنه صاحب المال ، فلماذا لا يستطيل العامل عليه بأنه صاحب القوة والفن والملكة ؟ وماذا يساوي المال إذا تنحت عنه القوة العاملة والملكة المدبرة ؟ .

لقد أكثر الاقتصاديون من المفاضلة بين المال والعمل وأثر كل منهما في الإنتاج ، فمن قائل بأنها سيان ، وقائل بأن العمل أهم ، وثالث بأن المال أقوى . . . وعلى أي حكم من الأحكام الثلاثة فالعامل ليس كلا على صاحب المال ؛ فهو صاحب ملكة وموهبة وثروة معنوية تفوق ثروة المال عند من رأى ذلك من الاقتصاديين ، أو تساويه ؛ فإذا لم تكن له السيادة على صاحب المال فمن الغباوة والحمق أن يعتبر خلقاً ذليلاً هيناً لا قدر له . ومن المؤسف أن ينحدر المجتمع في تقديره للحقائق والمعاني ، وقيم الأشياء ، فيجاري هذا الحمق الذي يعتبر العامل في المنزل أو المصنع فئة ليس لها في المجتمع المكانة والقدر ما غيرها . . وتستطيع ربة المنزل - مثلاً - أن تسأل نفسها ماذا تساوي النفخة الكاذبة في صدرها إذا تركتها الخادم وغادرت منزلها ؟ .

ألا تمد يدها إلى الأطباق والمكنسة وأنفها راغم ؟ .

فإذا كانت عاقلة سألناها : أشعرت يا سيدتي حين امتدت يدك إلى الأطباق والمكنسة ، انك صرت مخلوقاً لا إنسانية له ولا كرامة ولا اعتبار ؟ .

نقول هذا لندل على أن مجتمعنا تنقصه التربية الصحيحة :
تربية النفس ، وتربية العقل . . . ولن يكون مجتمع ما كريماً
مهذباً إلا إذا كان فاضلاً في نفسه ، كاملاً في عقله ، يزن
القيم ، ويقيس الأقدار بالنظر الصادق السليم ، لا بنظر
المخلوق التافه الحقير الذي ينتحل لنفسه امتيازاً من لا شيء .

ولقد أحس جهلة الشيوعيين انحراف ربوات البيوت
وأصحاب الأعمال عن النظر الصادق إلى قيمة العامل في البيت
أو المصنع ، فكان من قواعد نظامهم تحريم الخدمة الخاصة في
المنازل ، وتحريم ملكية المصانع ، حتى لا يقع إنسان في خدمة
آخر . . .

ولا يسبقن إلى وهم أحد أن هذا حسن ؛ فليس من العبقرية
أن يستنكر الإنسان تطاول أحد على آخر ، فهو فطرة في النفس
بل فطرة في الحيوان . وليس من الاستكشاف الخطير أن يقال
إنه لا فرق بين إنسانية الخادم وإنسانية ربة البيت .

ذلك أمر مرجعه إلى الفطرة يحسه الحيوان كما قلنا دون أن
يدعي لنفسه عبقرية في الفكرة أو المبادئ . إنما العبقرية أن
تقوم الأوضاع وأساليب الرزق على ما يقضي الله ، وتقضي به
قواعد العمران السليمة . وأن تنصرف الجهود والعبقریات إلى
معالجة أس الفساد ، ومنبع الطغیان والجهل وهو « النفس » .
إنهم لو فعلوا ذلك لأسدوا إلى جوهر الإنسانية خيراً كثيراً ،

ولأهدوا إليها النور الذي تمشي به إلى الرقي الحق ، والكمال المنشود . . . إذ لم يكن العيب عندهم أن الخادم كانت تعمل في البيت ، وإنما العيب أن ربة البيت كانت شريرة قدرة خسيسة النفس لثيمة الطبع ، وكان صاحب المصنع وصاحب رأس المال من هذا الطراز ، فلو أن القائمين على الإصلاح لهم بصائر وإدراك عميق لحقائق الحياة ، لاتجهوا بإصلاحهم إلى علاج الإنسان نفسه ، ووضعوا له من موازين الرقي ومناهج التهذيب ما يصير به خلقاً آخر ؛ ولكنهم عالجوا الجهل بجهل مثله ، وواجهوا قصر النظر بقصر آخر من جانبهم . فتركوا الشر الكامن في النفوس على حاله ورفعوا يد المرء عما يملك وسموا ذلك إصلاحاً ملثوا به الدنيا صياحاً وجعجعة ، فكانوا كالذي رأى معتوهاً يضرب الناس ويقذفهم بالحجارة أينما سار ، فعالج أمره بربط يديه إحداهما إلى الأخرى . . . ولو أنه ذهب به إلى أحد المستشفيات لأهدى منه إلى المجتمع بعد قليل ، مواطناً مهذباً فاضلاً ، علاوة على ما يتسم به هذا العمل من الرحمة والنبل وسمو العاطفة .

إن الخدمة في البيت أو الحقل أو المصنع ما برحت عملاً شريفاً لا يغض من قدر صاحبه ما دام يبغى أن يعف نفسه ويكفها عن الحرام . والإنسان على هذا الاعتبار عنصر ضروري للإنتاج والعمران ؛ وخدمته منطلق اجتماعي لا حول عنه في البيت أو المصنع أو غيرها . ولا غنى عن ذلك أبداً ،

فهو سنة الله ، لا سبيل إلى تغييرها . فكل إنسان صغيراً كان أم كبيراً داخل في خدمة الآخر ؛ وكل فئة تخدم أختها دون أن تشعر على نحو ما قرره الشاعر الأول :

الناس للناس من بدو ومن حضر
بعض لبعض وإن لم يشعروا خدم

والله سبحانه يقول : ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً . ورحمة ربك خير مما يجمعون﴾
فما دام الناس متفاوتين في الأمزجة والميول . . . وقوى البدن وملكاته . . . ودرجات الذكاء ومذاهب الفكر . . . ونوع الشخصية التي يحملها المرء ، فلن يستغني أحد عن خدمة الآخر ؛ ولن تكون الخدمة في البيت حينئذ أقل شرفاً من الخدمة في أي مكان سواه . ولن يكون الجند في ميدان القتال أقل جدوى وأثراً من القائد العبقري القابع خلف الصفوف . بل لن يكون كناس القمامة في الشارع أقل فائدة للمجتمع من الطبيب . . . وإن ما تواضع عليه الناس - جهلاً - أنه عمل هين لم يمنع صاحبه في القديم أو الحديث أن يضطلع يوماً ما بمهمات الأمور وجلاتل الأعمال . وها هم أولاء رسل الله صلوات الله عليهم وسلامه ، يخرجون من أعمال الحدادة والخياطة ، إلى أعمال الهداية والرسالة ؛ وينتقلون من رعاية الغنم إلى قيادة الشعوب والأمم .

وإنك بالتأمل القليل لا ترى في الأمر مثقال ذرة من عيب أو نقص يلحق المرء إذ يشتغل ببيت من البيوت ؛ بل إن حاجة البيت إلى هذا الأجير قد تشتد وتعظم حتى يعتبر قبوله للعمل نعمة وفضلاً . ونحن لا نسوق الكلام على عواهنه . فهو نظر الإسلام الصادق . وتقريره لقدر الخدمة وفق حاجات المجتمع وهذا موسى عليه السلام - أجر نفسه ثمان سنين أو عشرًا قضاهما في بيت شعيب عليه السلام ، دون أن يرى في ذلك عيباً يلحقه . بل دون أن تقصر تلك الخدمة في ترشيحه لرسالة التحرير الرائعة التي نازل فيها أكبر طاغية علا في الناس وادعى الربوبية فيهم .

ما كان في خدمة موسى من هوان ما دام يؤدي عملاً شريفاً يستحق عليه ما ينال من نفقة وغيرها . بل إن حاجة بيت شعيب كانت أشد ما تكون إليه حين أسرع الشيخ الوقور فقال : ﴿ إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانى حجج ﴾ ويزيد ويقول في شعور المضطر : ﴿ فإن أتممت عشرًا فمن عندك ﴾ . ولا شك أن منطق هذه الحاجة الملحة ، يقنعك بشرف مكان الأجير في البيوت ؛ بل إنه يقنعك أن خدمة موسى لهذا البيت الشريف كانت من أجل النعم التي ساقها الله إلى أهله . وتستطيع أن تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك ، فهذا الأجير الذي يعاف الجهلة مكانه لم يكن جهده أن يرعى غنم هذا البيت فحسب ، بل إن الله أجرى لهم من المنعة

على يديه والعزة به ، ما نقلهم من حال الهوان والضعف إلى
المقام الذي لا يطاول في مدين بأسرها . . ولا شك أنك تعرف
أن موسى لما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ،
ووجد من دونهم امرأتين تذودان ، قال ما خطبكما ؟ ، قالتا لا
نسقي حتى يصدر الرعاء ﴿ . . ثم قالتا في انكسار : ﴿ وأبونا
شيخ كبير ﴿ . . .

لقد قالتا له : إن هذه هي حالهما ، وعادتهما التي لزمتهما مذ
أقعد الضعف أباهما عن الكدح والمنافسة ، ولا قدرة لهما على
مدافعة هؤلاء الأقوياء من الرعاء ، فهما تصبران على تلك
الحال من الهوان حتى ينصرف الجميع .

وأيسر هذا الهوان هو الانتظار وتأخير قضاء المصلحة ،
أما مَرَّة الذي لا تقبله النفوس الا على ضيم وضيعة وضعف ،
فهو أنهما لا تردان البئر إلا بعد أن تكون الدلاء قد استنفدت
الرائق من جامهما ، وضربت في جوفها حتى أثارت طينه
وعكره ، فلا تجدان بها إلا ذلك العكر ، وإلا ذلك الماء الملوث
الذي أريق بفعل الرعاء تحت أقدام الإبل وأفواه الغنم ، وأخذ
يرتد عائداً إلى بثره حيث كان . . . وهوان تلك الحال ، لا
يقدره إلا من خبر عيشة البادية ، ولذا كان من الكنايات التي
عبر بها العربي عن عزته وذل غيره ، قول بعضهم :

ونشرب إن وردنا الماء صفواً
ويشرب غيرنا كدراً وطيناً

ثار الغضب في رأس الشاب الذي ادخرته العناية الإلهية
لرسالة التحرير ، وغلا الدم في عروقه ، ونهضت الهمة في إهابه
العزیز ، فإذا به يدفع بذراعيه الفتيتين بين أولئك الرعاة
الغلاظ ، فتتحى لفتوته الجموع ، فما هو إلا أن يسقي
للمرأتين ، ويتتصف لضعفهما من جفوة الأنانيين ، ويزيل من
قلبيهما كسرة الهم والذل ، ومن حلقبيهما غصة الشجى المرير ؛
وكأنما لم تشرب غنمهما ، وإنما شربت كل منهما شربة ، لم
تعهد لها طعاما في قلبها قبل اليوم . . . ثم تولى إلى الظل
ليخاطب ربه ﴿رب إنني لما أنزلت إلي من خير فقير﴾ .

نعم فهذا نوع من الأجراء يدخل البيت لا ليؤدي عملا
يؤجر عليه فحسب ، ولا يسد ثغرة ضاق عنها جهد مواليه
فقط ، بل ليعزهم الله به من ذل ، ويرعاهم من ضيم ، وتلك
غاية يجب أن يفهمها ويستشعرها كل من أجر نفسه في بيت من
البيوت . . . !

. . . هذا شأن الخدمة في المنازل ، وهذا نظر الإسلام
إليه ، ويستطيع من ابتلوا بالنظر السقيم أن يعالجوا خطأهم
على ضوءه ، ويستطيع أهل النظر العميق أن يقيسوا ما عندهم
عليه ليروا سبق الإسلام إلى تقرير أوضح الحقائق ، وأصدق
المبادئ ، وأسمى المثل منذ أربعة عشر قرناً ، يسوقها في هذا
المثل القوي ، الجلي ، الواقعي ، الذي لا يكتفي في إعلان
كرامة الأجير بجعله كفوّاً لابنة سيد البيت ، بل يعلن أن ما

يؤديه في البيت من عمل يبلغ في القيمة وسمو التقدير أن يكون مهراً لابنة السيد! . . . وأي سيد؟! . . . أحد أنبياء الله المرسلين!! وقد يقول قائل: إن موسى كان حقاً أجيبراً في بيت من البيوت، ولكنه كان في بيت نبي لم يلق فيه من الهوان ما يلقاه سائر الخدم والأجراء في البيوت الأخرى! . . . وكأنه بهذا لا يعترض علينا - من حيث لا يشعر - بل يقرر ما قررناه، من أن العيب ليس أن يأجر الأجير نفسه لبيت من البيوت، وإنما العلة في النظر الخسيس الذي يعبث بموازن القيم وأقدار الناس. وما كانت مثل هذه الأمراض يوماً من الأيام بالحكم الذي ترضى حكومته، بل هي الداء الذي ما أرسل المرسلون إلا لتطهير النفوس منه، وإبرائها من ذلته وعبوديته.

ولقد أعلن رسول الله في الحديث الذي رويناه آنفاً مبادئ ثلاثة: «إخوانكم خدمكم . . . فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يطعم وليلبسه مما يلبس . . . ولا يكلفه من العمل ما لا يطيق، فإذا كلفتموهم فأعينوهم».

ولا تنس هنا أننا نتكلم عن أجر الأجراء الذين يقيمون مع رب البيت في بيته، فقد سن لهم الإسلام هذه المبادئ الثلاثة:

أما الأول فهو الأخوة . . . فالعامل أخو صاحب رأس المال والخدام أخو رب البيت . . . وأخص خصائص الإخاء،

المساواة التامة بين الطرفين أو بين الأخ وأخيه ، فلا فاضل ولا مفضول . ولا كبير ولا صغير ، ولا عزيز ولا ذليل ، ولا غني ولا فقير .

والإخاء حين يفرض هذه المساواة ، لا يكتفي بالتسوية بين النظر ونظيره ، كما يكتفي مقوم السلع بأن هذا يساوي ذلك .. لا . . . إنها المساواة التي تجعل هذا من ذاك ، وذاك من هذا ، كلاهما بعض الآخر وجزء من طينته ؛ وهل الإخاء إلا السر الذي يخلط الدماء ويشق الجميع من رحم واحدة ، وينحدر بهم من الأصل الأعلى؟! .

فمن كان من أصحاب الأعمال أو البيوت ، ومن كان من العمال والأجراء على غير هذا الوضع ، فليعلم أنه رجس من عمل الشيطان ، وأنه يجافي ما سن الله ورسوله ، وينقض أصلاً فطرياً من الأصول التي بنيت الحياة عليها ، أي ينقض الحياة نفسها، ويهدم صرحها، وإن الراضي بهذا الرجس كالمشارك فيه ، كلاهما ينوء بغضب الله إلا أن يسعى لتغييره وإزالة آثاره .

ولا شك أن هذا الأصل مقرر أيضاً للعمال الذين تنفصل إقامتهم عن بيت صاحب العمل ، ويستقلون بمنزل خاص ، لأن الحديث الشريف لم يرق فاصلاً بين هذا وذاك ، إذ الإخاء هو الوصف الطبيعي للسر الذي يوحد بين الناس جميعاً .

والمبدأ الثاني : هو الذي نرى فيه الرسول كأنه يقصد إجراء

المنازل ، أي الأجراء الذين يسكنون صاحب العمل في بيته ويعملون في داخله أو خارجه ؛ وهو المبدأ الذي يقرر : « فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعمه وليلبسه مما يلبس » .
ومعنى ذلك :

١ - انه لا يقل أجر الأجير الذي ينقطع لصاحب رأس المال عن كفايته من الطعام والثياب أما المسكن فهو يسكن صاحب العمل في بيته .

٢ - وأنه لا يقل مستوى كفاية الطعام والثياب من حيث الجودة ، عن المستوى الذي يعيش فيه صاحب العمل وسائر أفراد أسرته . ما دام العامل يعيش معهم في بيت واحد . . . أي أنه لا يكون لصاحب البيت وأسرته طعام ولباس غير الطعام واللباس الذي يأكل منه الأجير ويلبس . . ولا نحب أن نستطرد هنا إلى تلك الخسة والحقارة التي تسول لأدنياء النفوس من ربوات البيوت وأربابها أن يجعلوا للخادم طعاماً ولباساً أدنى مما يأكلون ويلبسون .

٣ - إن الحديث الشريف يقرر الحد الأدنى فقط . . . أما ما فوق ذلك فلم يعرض له ، لأنه متروك للظروف وتقدير الاعترافات المختلفة . وبذلك يفتح الإسلام أمام الأجراء كل باب لجلب الثراء وتحصيل المال كفاء ما يقدمون من عمل .

ولسنا في هذا مبالغين أو متعسفين ، فالحد الأدنى هو

الملحوظ في الحديث . أما الأعلى فلا ذكر له ولا ظل ولا رائحة ؛
ويسندنا في هذا أن موسى عليه السلام لم يأجر نفسه بكسوته
وطعامه فقط بل كان هناك ما فوق ذلك ، هو زواجه من ابنة
سيد البيت ؛ وقد روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ
سورة القصص فلما بلغ قوله تعالى : ﴿إني أريد أن أنكحك
إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثمانني حجج فإن أتممت
عشرأ فمن عندك﴾ قال : « أجز نفسه والله ، على عفة فرجه ،
وطعام بطنه » .

ولا شك أن امتداد الأفق أمام الأجير إلى هذا الحد وإلى ما
بعده ؛ هو العدل ، وهو سنة العمران المنتج ؛ وسبيل الترقى
وتطور أحوال الناس .

وقد طبق صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحكام
تلك القاعدة على أنفسهم وخدمهم ، ورقيقهم أدق تطبيق
وأوفاه . فهذا أبو ذر رضي الله عنه ما كان يشتري لنفسه ثوباً
إلا ويشتري مثله لخدمه أو رقيقه ، من نفس النوع واللون
وبنفس السعر حتى لا يقع في مخالفة رسول الله صلى الله عليه
وسلم .

وقد ذكر عباد بن الوليد بن عبادة بن الصامت قصة طريفة
تتضمن واقعة لأبي اليسر صاحب رسول الله صلى الله عليه
وسلم تدل على تحريم لمواقع مرضاة الله واثثارهم بأمر نبيه .

وهي واقعة خاصة بتيسير الدائن على مدينه إذا كان معسراً ،
وقد أوردها الإمام ابن كثير في تفسيره عند قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ
كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ والذي يلفت النظر في هذه
القصة وهو محل شاهدنا - لا محل العبرة في القصة نفسها - أن
الوليد قال : فخرجنا فكان أول من لقينا أبا اليسر صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه غلام له وعلى أبي
اليسر بردة ومعافى . . وعلى غلامه بردة ومعافى
الخ » . وتاريخ الحقة النبوية الزاهرة وما تلاها حافل بالكثير
من أمثال هذا .

وقد كنا قسمنا الأجراء الذين ينقطعون للعمل عند شخص
معين أو شركة أو نحوها إلى فريقين : فريق يقيم مع صاحب
العمل في بيت واحد . وآخر يستقل بمنزل خاص . . .

أما الفريق الأول فقد ذكرنا حكمه في تقدير أجره ؛

وأما الفريق الآخر فله نفس هذه الكفاية التي قررها
الحديث الشريف للفريق الأول . .

نعم له كفايته من :

١ - الطعام والكسوة . أي الأجر الذي يكفل الوفاء بكافة
مطالب الطعام واللباس

٢ - وليس هذا فحسب ، بل لا بد أن يراعى في الأجر ، أن
يتسع لقيمة المسكن . . . فإن الرسول عليه السلام سكت عن

المسكن في حديثه الشريف لأنه كان يتكلم عن أجير قد كُفِيَ
مؤنة المسكن بإقامته مع صاحب العمل في بيت واحد . . . أما
هنا فلسنا نعتسف أبداً حين نقرر على ضوء الإسلام وجوب
الاتساع في تقدير أجر العامل بحيث يشمل قيمة المسكن . .

ولا يجوز أن تقل قيمة الأجر عن هذا ، فهو الحد الأدنى
الذي لا يجوز تجاوزه إلى ما دونه ، وإلا عد استعباداً بالباطل
وحرماً بتجويع نفس حرم الله قتلها إلا بالحق .

أما الحد الأعلى فقد سكت عنه .

وأساس تقدير الحد الأدنى للأجور هو مراعاة مستوى
المعيشة في البيئة وذلك مأخوذ من قوله عليه السلام «فمن
كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما
يلبس» . . .

والبيئة بالنسبة للأجير الذي يساكن رب المال هي البيت
نفسه الذي يضم الاثنين ولما كان مستوى معيشة البيوت
يتفاوت في بعضها عن بعض ، في القرية الواحدة أو المدينة
الواحدة ، فإن أجراء هذه البيوت سيتفاوتون طبعا في مستويات
المعيشة تبعاً لمستوى البيت الذي يعيش فيه كل منهم
وليس لصاحب بيت من البيوت أن يهبط بمعيشة الأجير عنده إلى
مستوى بيت آخر أو إلى مستوى أجير في بيت آخر ، فإن بيئة
كل أجير هي البيت الذي يعيش فيه مع صاحب المال ، ولا

يجوز على - ما قرره الحديث الشريف - أن يكون له طعام دون طعام سائر أفراد هذا البيت ، أو كسوة دون كسوتهم فإنه منهم ، وهم منه ، بحكم الأخوة التي أعلنها رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن أقوال العلماء : « أنه يصح إجازة العامل والمرضعة بطعامهما وكسوتهما ، وعند التنازع في صفة الطعام والكسوة يكون لهما الحق في طعام وكسوة مثل طعام الزوجة وكسوتها » .

فإذا كان الأجير لا يساكن صاحب البيت ، فإن الحكم لا يتغير ، أي أن أجره يتحدد أدناه بمراعاة مستوى المعيشة في البيئة . . . ولكن الذي يتغير هنا هو حدود البيئة ومعناها ، فليست البيئة هنا هي بيت صاحب المال ، وليس أفرادها هم أسرته ، وإنما هي الفئة التي تحترف مثل حرفته ، وأفرادها هم أتباعه الذين تنتظمهم وإياه حالة عقلية ونفسية واحدة . . فلا يجوز أن يقل الحد الأدنى لأجره عن القدر الذي يفي بنفقات (١) المسكن (٢) والملبس (٣) والمطعم في المستوى المقرر عرفاً لأهل مهنته . . . فإذا نزل عن ذلك ، فهو استغلال لاحتياج العامل وارغام له بقهر الضرورة على أن يقبل وضعاً غير وضعه ، وشيئاً أقل من حقه . فإذا شكوا العامل أو تدمر ، فليس هو الذي يثور على الأوضاع ، ويحض على كراهية الطبقات ، وإنما الذي يثار على العرف ، وغير الأوضاع المتميزة بطبيعتها في البيئة ، هو ذلك المستغل الذي أذاق القلوب ما لم

تذقه ، وأرغم النفوس على أن تغير ما ألفته فإن تغير
مستوى المعيشة لا يتم «أوتوماتيكياً» كما يتم أي عمل آلي،
وإنما لا بد فيه من معاناة نفسية وعقلية ، وتحول عاطفي مريع .

ومهما يكن من شيء فإنه لا يحل لأحد أن يستغل ضرورة
العامل وحاجته إلى القوت ليضطره إلى قبول ما يهبط به عن
مستوى أهل مهنته ، فإنه عبث بما شرع الله ورسوله .

هذا ومستوى فئات العمال في المدينة ، غير مستوى
معيشتهم في القرية ، فلا يجوز أن يستغل هذا التفاوت للعبث
بالحقوق المقررة شرعاً وعرفاً .

ونكرر هنا ما قلناه : أن ذلك كله يدور حول الحد الأدنى
الذي لا يجوز أن يهبط الأجر إلى ما دونه ، أما الحد الأعلى ، فقد
تركه المشرع لعوامل العرض والطلب الطبيعية ، وتقدير قيمة
الإنتاج تقديراً عادلاً خالياً من كل المؤثرات الظالمة .

وبعد فهل عرفنا تقدير الحد الأدنى للأجر ؟ .

لقد قرر له الإسلام ، أن لا يقل عما يكفي نفقة :
المسكن والمطعم والملبس ، فهل انتهى به
الإسلام إلى هذا الحد فحسب ؟ .

إن ديناً يقول عنه منزله سبحانه : ﴿اليوم أكملت لكم
دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾

إن ديناً يصفه منزله بأنه النعمة التامة على عباده ، جدير أن لا يقف بالأجر الأدنى عند هذا الحد ، وإلا فكيف يتزوج ؟ ومن أين يتزوج ؟

نعم يا أخي ، لقد قرر الإسلام حقاً لغير المتزوج أن يتزوج ، ما دام أجره في حدود كفايته من المسكن والمطعم والملبس لا يتسع لأن يتخذ لنفسه زوجاً .

ولسنا نعتمد في تقرير ذلك على ما كان بين موسى وشعيب عليهما الصلاة والسلام فحسب ، بل قد روى أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة ؛ فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادماً ؛ فإن لم يكن له مسكن فليتخذ مسكناً » . . . وذلك أمر فطري بدهي محض ، فالزواج حاجة كل إنسان لا غنى له عنها .

حقاً إن الرسول يتكلم في هذا الحديث عن حقوق مستخدمي الدولة . . . ولكن أتظن أنه عليه السلام يرمي إلى تخصيص موظفي الحكومة بامتياز ما دون سواهم من العمال ؟ أتظن ذلك دار بذهنه أو طاف بخاطره حين قرر هذا الكلام ؟ إنه رسول الجميع ، ورحمة الله للناس كافة ، وهو الراعي المسؤول عن أتباعه جميعاً وحين يقرر هذه الحقوق ، إنما يقرر احتياجات أولية يستوي في الحاجة إليها كل أجير لدى الحكومة أو لدى الأفراد والشركات ؛ ولا شك أن

ما تلتزم به الحكومة الإسلامية ممثلة في سيد المرشحين - لعالمها -
إنما هو التزام يسري حكمه قطعاً على كل أجير انقطع للعمل ،
عند فرد أو شركة أو جماعة ، بحكم المماثلة بين ظروفه وظروف
من انقطع لخدمة الحكومة وهذا السريان يسوغه كما قلنا
أن الرسول رسول الجميع ، وأنه لا يشرع بهذا الكلام
امتيازات ، وإنما احتياجات فطرية أولية لا غنى عنها . . . أو
على الأقل هو حكم القياس الذي تتسع به دائرة الحكم حتى
تشمل الشيء ونظيره ، وتظل برحمته جميع النظراء المتماثلين في
ظروف واحدة ، وحالات واحدة .

ولعل ذهن القارئ التفت في الحديث الشريف إلى ضرورة
اتخاذ الخادم . . . أي أن الدولة ملزمة أن تجعل أجره الموظف
عندها بحيث تتسع - فيما عدا المطعم والملبس - للمسكن ،
ونفقات اتخاذ زوجة ، وأجره الخادم . . . وهي توسعة عجيبة ،
لا نرى لها مثيلاً فيما يدعو إليه بعضهم من مذاهب العدالة
الاجتماعية . . .

وهذا الحديث عن أبي داود جاء مثله عن الإمام أحمد بن
حنبل ، بسند آخر ، وسياق آخر عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم : « من ولى لنا عملاً (١) ، وليس له منزل فليتخذ
منزلاً (٢) أو ليست له زوجة ، فليتزوج . . (٣) أو ليس له
خادم فليتخذ خادماً . . . (٤) أو ليس له دابة فليتخذ
دابة . . . » .

فهذان الإمامان الجليلان ، يرويان لنا بأكثر من سند واحد عن رسول الله ، ما يجعل الناس - لشدة ما نزل بهم من التضييق والتقتير- في دهش من سماحة الإسلام وعدالته السابعة .

إنني أشعر أن هذه الأحاديث الشريفة تغنيني عن دعوة جماهير الموظفين والعمال إلى الإسلام ، فإنها قد تولت الدعوة إليه بما لا مجال معه لقائل . . .

وأخيراً فلعلك التفت إلى قوله عليه السلام « أوليس له دابة فليتخذ دابة » ، فهو تقرير قاعدة التزام الدولة بنفقات انتقال موظفيها ، متى كانت المسافة من المسكن إلى مقر العمل موجبة لذلك .

على أنني أرى نص الحديث مطلقاً غير مقيد ، فاتخاذ الدابة واستخدامها غير مشروط في الحديث الشريف بشرط البعد أو القرب ، فكأن المشرع الحكيم رأى ان الأجير الذي فرغ نفسه للحكومة ، وقدر له نفقات الحد الأدنى لمستوى المعيشة ، لا يستطيع أن يدبر نفقات انتقاله لزياراته الخاصة أو قضاء مصالحه ، فيسر له ذلك بتقرير الدابة ، أو بدل الركوب والانتقال !!

ونكرر ما ذكرناه سابقاً أن هذه الأحكام إنما تتعلق بتقرير الحد الأدنى للعامل وأن موظفي غير الحكومة فيها كموظفي الحكومة سواء .

ونحب أن ننبه إلى أن تقدير هذا الأجر الأدنى مراعي فيه كفاية فرد واحد هو العامل الذي يعمل فقط . . . فإذا تقدم لشركة أربعة عمال - مثلاً - أحدهم أعزب والثاني متزوج ، والثالث له ولدان ، والرابع له خمسة أولاد ، واتفقت معهم على الحد الأدنى ، فإن هذا الحد يتقرر بقدر واحد بالنسبة للجميع ، دون مراعاة لما على ذوي الأعباء من أعباء ، والحكومة هي المكلفة شرعاً بنفقات من قصر الحد الأدنى عن كفالتهم على ما سيأتي إن شاء الله في رسالة التكافل الاجتماعي أما إذا حصل الاتفاق على أجور معينة ، فقد كفيت الدولة دفع الذهب والفضة .

وبعد فآين نحن الآن ؟ لقد أوردنا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قرر فيه قاعدة الإخاء بين الخادم والمخدوم بقوله : « إخوانكم خدمكم » . . . وقاعدة الأجور التي قرر فيها عليه السلام مراعاة مستوى البيئة بقوله : « فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يطعم ، وليلبسه مما يلبس » . . . وبقي :

المبدأ الثالث ، وهو خاص بتقرير مراعاة التيسير في العمل على العامل ، وعدم إرهاقه بما فوق الطاقة وذلك هو قوله عليه السلام : « ولا يكلفه من العمل ما لا يطيق ، فإذا كلفتموهم فأعينوهم » .

وذلك هو منطق العدالة وحكم الإنصاف . . . والإسلام بتقرير هذا المبدأ ، لا يستجدي صاحب العمل أن يرحم العامل ، ولا يسأله الشفقة به ، فالرحمة ما برحت مبدأ تطوع المرء بما لا يلزمه به العدل ، بل إن حق العامل - بوصفه كائناً حياً - ألا يحمل من العمل إلا وسعه وطاقته ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ؛ فليس الإنسان متاعاً أو آلة تدار بغير حساب ؛ فإذا وجد من الآدميين الغلاظ من تسول له أطماعه القذرة أن يسخر الناس بقرشه تسخير الآلة التي لا تحس ، ويستغل حاجتهم إلى القوت في إذلالهم واستقطار طاقة الحياة من أبدانهم فهو اللص الذي يجب أن تقطع يده ، بل هو السفاك الذي يقتل الناس ببطه ، ويسفك دماءهم قطرة قطرة ، لا دفعة واحدة . . . فليس الأمر أمر رحمة وإنما تقرير حق طبيعي ، ومبدأ عادل ، وهو المبدأ الذي ينادي به العمال الآن في كل مكان ، ويتلخص في العرف الحديث في « تحديد ساعات العمل » .

ويزيد الإسلام على ذلك مبدأ طريفاً : أنه لا يجيز هذه الأعمال المرهقة ، إلا بشرط تعاون صاحب العمل مع عامله عليها : « فإذا كلفتموهم فأعينوهم » فإذا لم يفعل فلا شيء على العامل ، ولعله كذلك أراد أن يذيق صاحب العمل ما يلقاه العامل من مشقة وجهد « فيتقي الله فيه » ويوفر له من الوقت ما يرفه به عن نفسه .

ولك أن ترى في هذه الإعانة ، «فأعينوهم» أنها إعانة بالمكافأة والتشجيع ، والجزاء الذي تطيب به النفس ؛ وهو جزاء يجب أن يكون تقديره منفصلاً عما يتقاضاه العامل عن عمله العادي ، وهو سنة طيبة معمول بها في بعض دوائر الأعمال ، إذ يأخذ العمال أجوراً إضافية على ما يؤدونه خارج أوقات العمل المقررة .

هذا ما وسعنا أن نستخرجه من هذا الحديث الشريف والله نسأل أن يوفق الجميع إلى العمل به والانتفاع بما قرره الشريعة السمحة . . .

آفات العمل

العمل هو الوسيلة الطبيعية الأولى لكسب الرزق ،
والأجر ، وحياسة ثروات هذه الأرض .

وليس هناك من عمل بلا ثمر ، أو بلا أجر ، وتلك سنة
الحياة ، وطبيعة العمران ، وسبيل رضا الناس وطمانينتهم
وإقبالهم على شأنهم .

فإذا تدخلت عوامل الظلم والبغي لحرمان أحد ثمرة عمله ،
أو أجر عمله ، فتلك هي الآفة التي تفسد دولاب العمل ؛
وتعارض سنة الحياة . . . وهل دولاب العمل إلا العامل ؟ .

إنها تسطو على همته فتوهنها فيغدو مفرغاً من عوامل الحفز
والانبعاث .

. وتسطو على نفسه فتورثها أول الأمر لها من غيظ ، وشواظاً
من نار . . . فإذا أعياه أن يجد النصفة ، انطوى على الحقد
والضغينة والنقمة . . . فإذا امتد به الأمد ، وزادت عوامل
الجور عتوا وسلطانا فقد الرجاء في النصفة والعدالة ومد عنق
الذل للواقع البغيض ، يهضم بالاستسلام شيئاً من هب
جوانحه . . . ولا نعرض لذكر ما يلقاه العامل حينئذ من ضيق
العيش وسوء التغذية والتعرض للمرض والعري وسائر آفات
الحرمان ! . . . !

خصومة الاسلام لمن يستبدون بالعامل

ذلك هو ما نعنيه بأفة العمل ، ولذا جاء الإسلام يقول :
« اعطوا الأجير حقه قبل أن يجف عرقه » فكان بعض الصحابة
يذهب به الورع إلى التطبيق الحرفي لمنطوق الحديث الشريف
فيرجو الأجير ألا يبادر بمسح عرقه حتى يؤدي إليه أجره .

وكان عليه السلام يعلم أثر تلك الآفة في العمران والمجتمع
ونفس الأجير . . . وكان يعلم كذلك أن في بعض الناس ضمائر
ميتة تسول لهم أن يستحلوا أجر هذا الضعيف المسكين كله أو
بعضه فأعلن عليهم خصومة عنيفة تفلق الصخر وتزلزل
الجبال ؛ فقال عليه السلام : « ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة
ومن كنت خصمه خصمته : » (١) رجل أعطى بي ثم
غدر . . . (٢) ورجل باع حراً وأكل ثمنه . . . (٣) ورجل
استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره .

استعباد الاحرار

والرجل الثالث في هذا الحديث هو موضع الشاهد ، فما خبر
ذلك الذي باع حراً وأكل ثمنه ؟

كان من عادات صعاليك العرب وشذاذهم أن يخطفوا
الأحرار صغاراً أو كباراً ثم يبيعونهم ويستحلون ثمنهم .

ولكن الفقهاء رأوا أن الوقوف عند هذا الحد في فهم الحديث
يضيق دائرته الواسعة فإذا كان الاستعباد أن يشتري المرء رجلاً

حراً كان أو عبداً ، فلب الاستعباد أن تضع يدك القاهرة على
إنسان فتستغله وتسخره في حاجتك بدون أجر .

ولقد كان فرعون يعبد بني إسرائيل لبأسه الشديد فيسخرهم
في حاجته تسخير العبيد دون أن يدفع لهم أي أجر علاوة على ما
كان ينزل بهم من التنكيل ، يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم
فهل كان فرعون اشترى هؤلاء بماله؟ لقد سمى القرآن ذلك
استعباداً فيما دار بين موسى وفرعون من حوار إذ قال له : وتلك
نعمة تمنها علي أن عبدت بني اسرائيل؟ .

ولقد قلنا في أول مبحث تقرير الأجور : إنه لا يوجد عامل
لا أجر له على عمله إلا العبد فإن المفروض أنه في كفالة سيده ،
وما اشتراه سيده بماله إلا ليسعى له فيما يريد من عمل ؛ وقد
توسع العلماء فاعتبروا كل حالة تؤل بصاحبها إلى أن يعمل
ويستولي غيره على ثمرة عمله دون أن يعطيه أجره
استعباداً . . .

واعتبروا من قهر إنسانا حتى ساهم هو ان هذا المصير داخلا
في حكم قوله عليه السلام ، « ورجل باع حراً وأكل ثمنه » قال
الخطابي « من اعتباد الحر أن تستخدمه كرها بل إن
الإمام الشوكاني يذهب إلى الحكم على من يتعبد الأحرار
باستخدامهم كرها بأن عليه وزر من باع حراً وأكل ثمنه ووزر
من استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يوفه أجره إذ قال في تفسير
قوله عليه السلام « ولم يوفه أجره » : « هو في معنى من باع

حرأ وأكل عنه ؛ لأنه استوفى منفعته بغير عوض فكأنه أكلها ولأنه استخدمه بغير أجره فكأنه استعبده »

هذه هي ثورة الإسلام على مستعبدى الناس بغير حق وآكلى أجورهم بالباطل وهي ثورة تحمل في أحد وجهيها روح العطف والغيرة على العامل والحساسية الشديدة بسوء ما يقع عليه من ظلم ؛ وتحمل في وجهها الآخر تلك الخصومة العنيفة التي يعلنها الرسول عليه السلام في وجوه أولئك الخاسرين ؛ قال ابن الجوزي : « الحر عبد الله . . فمن جنى عليه فخصمه سيده » .

عمر يضع قدمه على حدود الظلمة

وقد تقول : ما قيمة هذه الخصومة إذا كان موعدها يوم القيامة ؟ . . . وما أثرها في الدنيا إذا كان من يستمع لها بليد الإحساس خسيس الطبع ؟ .

والجواب ما جرى عليه عمر وجعله سنة متبعة قولاً وعملاً : ولست أدع أحداً يظلم أحداً أو يعتدي عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على الخد الآخر حتى يذعن للحق » .

وكلنا يعرف نبأ ذلك الرأس المالى الوقح الذي جاء يشكو عماله إلى عمر لأنهم سرقوا بعض ماله فلما علم أمير المؤمنين أنهم فعلوا ذلك لأنهم لا يستوفون كفايتهم من الأجور صاح في وجهه : « أيها اللص إذا عاد هؤلاء إلى السرقة قطعت يدك أنت » .

فاستخلاص الأجور - إذا - ليس موكولا إلى ضماير هؤلاء
الموتى فقط ؛ ولا مؤجلا إلى المحاكمة الكبرى يوم القيامة
فحسب ، بل منوطا قبل ذلك بعدالة الحاكم الذي يرى الحق
في الدولة هو كل شيء : « ألا ان اقواكم عندي الضعيف
حتى آخذ الحق له ؛ وأضعفكم عندي القوي حتى آخذ الحق
منه » .

الفقر ... من نصيب العمل - والثروة ... من نصيب
البطالة :

ولكن من الأوضاع المعكوسة عندنا أن أهل العمل الذين
يدور بسواعدهم دولاب الحياة الاقتصادية فقراء
مضطهدون وأهل الكسل الذين لا يستفيد منهم
المجتمع غير الخمر والقمار والرقص والغطرسة على عباد الله
أغنياء ولا يضطهدهم أحد ، بل هم الذين يضطهدون
غيرهم ...

والمعروف أن الثروة بنت العمل وأكثر الناس عملا أكثرهم
ثروة ، ومن لا عمل له فلا نصيب له من شيء ... وهذا هو
المنطق السليم وهو الوضع الصحيح للحياة المنتجة والله سبحانه
يقول ﴿فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه﴾ فالمشي والسعي
مقدمة للرزق والأكل ومن جد وجد ومن سعى ومشي
أكل ومن لم يمش فكيف يأكل ، ومن أين يأكل ؟ فإذا رأيت بعد

هذا عاملا يعمل ثم هو لا يجد ما يأكله فانت بإزاء حالة شاذة ،
وإذا وجدت رجلا لا يمنح الحياة من نفسه عملا ما ثم هو مع
ذلك يحوز الثروات ، سرت الشكوك في نفسك وتساءل
عقلك ، من أين له هذا ؟ ؟

فنحن إذا بإزاء حالة خطيرة صارخة ، لا يستقر عليها أمن
ولا يزدهر بها عمران . فهناك مظلوم غصب حقه ، وهناك
ظالم أخذ ما ليس له بحق . . . ولو أن الظلم يقع على المظلوم
مرة واحدة لكان من اليسير علاج عواقبه السيئة ، ولكن الظلم
هنا سنة متبعة وأسلوب رتيب يتكرر كل يوم فكلما جد المسكين
واجتهد امتدت الأيدي الأثمة واستولت على ثمار عمله كأنما
جرمته أنه يعمل . . فإذا تساءلت كيف تم هذا ؟ قيل لك
العلم عند ذوي الجاه والنفوذ الذين تسترت وراءهم شركات
الاستغلال والاحتكار ، والعلم كذلك عند كبار الملاك
والمزارعين الذين تستروا خلف عقود الإيجار البيضاء أو
السوداء .

فالأولون يسخرون نفوذهم لإذلال العامل وكنتم أنفاسه كلما
طالب بتحسين حاله ؛ وإنك لترى البوليس يطارد جماعات
العمال أو يحاصر أنديتهم كأنهم ممن يدبرون الجرائم أو
يتآمرون على أمن الدولة ولو أنصف المسؤلون لأنصفوا هؤلاء
المساكين بل لقبضوا على من غصبوهم حقهم وزجوا بهم في
أعماق السجون .

أما كبار المزارعين فهم يجمعون المستأجرين في مبدأ كل عام ويعرضون على كل منهم عقد إيجار أبيض فيختمه بخاتمه أو يبصم بأصبعه أو يمضيه بخطه الضعيف المرتبك ، ثم ينصرف إلى حقله فيجد ويجتهد ويسهر بالليل ويعمل بالنهار ، لا برد يمنعه ولا مطر يقعده ولا حر يثنيه عن غايته فإذا جاء آخر العام وجد نفسه قد تعهد في عقد الإيجار الأسود بما لم ينزل الله به من سلطان ووجد نفسه عاجزاً عن سداد التعهدات التي وضعها السيد المالك من تلقاء نفسه على حسب ما يرضي مطامعه وشهواته وإذا بالخبراء يمجزون المحصول ولا يستولي المسكين منه إلا على ما دون الكفاف كأنما كان يضرب بفأسه في صخر ، أو يضع بذوره في رمل ، بل إنه لو كان كذلك لرق له الصخر وإن من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وإن منها لما يشقق فيخرج منه الماء ، وإن منها لما يهبط من خشية الله وما الله بغافل عما تعملون . . .

فإذا جاز السكوت على هذا الظلم الفادح الصارخ أنظن يا أخي أن العمران يزدهر والاقتصاد ينتعش بمثل هذا؟ إن الله لم يخلق الأرض ليجعل من أهلها قطاع طريق وإنما أرادهم عماراً لها ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾ فكل ما خالف أصول العمران إنما هو معارضة لأمر الله ومحاربة لسنن الصلاح والإصلاح ومن صبر على ذلك باختياره فهو كالمشارك فيه ومن جاهد لإزالته بالتي هي أحسن فهو من خير المجاهدين في سبيل

الله وذلك إن شاء الله من أخص أهدافنا التي نحاول إدراكها .
وسبيلنا إلى ذلك هو سبيل كل إصلاح مشروع ، فالصخب
والعريضة ليسا من قوانين العقل ، وإثارة المشاعر وتحريك
الجمهير إلى الهياج جريمة يجنيها السفهاء على الظالم والمظلوم
جميعا ؛ فالظالم والمظلوم في حاجة إلى العلاج النافع والدعوة إلى
الخير والتي هي أحسن ، ولا نفع إلا أن نسمي الأشياء
بمسمياتها ونبرز الواقع عاريا من كل طلاء يستر عيبه أو غطاء
يموه على الناس حقيقته وكفى بذلك تنبيها للحكومة . . .
وردعا للذين لا يشبعون من السحت . . . وإنارة لأذهان
الناس بالوعي الذي يطلب حقه ولا يعتدي على احد .

شركاتنا . . أو أسواق النخاسة

فهذه أكثر الشركات التي تعمل في بلادنا - وطنية أو أجنبية -
تعتمد في « خاماتها » أي مواد انتاجها الأولية ، على ما تغله
الأرض من حاصلات زراعية أو حيوانية أو معدنية . . . أي
أنها تشتري « خاماتها » غالبا من الأسواق المحلية بأرخص
الأثمان .

ومما لا جدال فيه أن الأيدي العاملة في مصر أرخص منها في
أوروبا أو على الأقل في بلاد كانكلترا وفرنسا ونحوهما .

ومما لا جدال فيه كذلك أن ما تدفعه هذه الشركات للحكومة
من ضرائب أقل كثيرا مما تدفعه الشركات في أوروبا .

وكان المنطق يقضي بناء على ذلك كله أن تكون أسعار منتجاتها أقل بكثير جداً من أسعار ما يرد إلينا من الخارج .
وإنه ليأخذك العجب حين تقارن بين سعر متر « البفتة » المحلية و « البفتة الانكليزية » مثلاً فتجد السعرين متساويين أو متقاربين تقارباً يكاد يمحو الفرق بينهما .

فالشركة الانكليزية التي اشترت القطن من أسواق مصر وأنفقت عليه رسوماً للجمارك في التصدير وأجوراً للنقل في البحر ، ثم انفقت عليه مثل ذلك في إعادته إلينا مصنوعاً بعد أن دفعت من الضرائب في بلادها ما دفعت وأنفقت في أجور العمال الباهظة ما أنفقت ، تباع لنا إنتاجها بسعر يماثل أو يزيد قليلاً جداً عما صنع محلياً بأقل التكاليف . . . فهل لذلك من تفسير ؟ . . وهل يعقل أن يباع إنتاج العامل الذي يتقاضى أجراً يومياً ، يتراوح بين ١٥ قرشاً ، ٤٠ قرشاً أو ٥٠ شمن يماثل أو يقارب إنتاج الذي يتقاضى يومياً جنيهين أو ثلاثة ؟ .

نقول هذا لنشير إلى الأرباح الهائلة الضخمة التي تعود على أصحاب رؤوس الأموال في هذه الشركات ، ونبين أنه لا عذر لهم في موقف الشح والتعنت الذي يواجهون به العمال كلما طالبوا بأجر ينفس عن صدورهم شيئاً من أثقال المعيشة المرهقة .

ولسنا بصدد الكلام عن تصوير عيشة الهوان والحرمان والضنك التي يجيها العامل هو وأسرته بمرتبته الضئيل الهزيل .

ولكننا نريد أن نذكر أن هذه الشركات لا تكتفي بموقف الشح والكزازة الحقيرة ، بل تذهب إلى تحصين نفسها أو تحصين كزازتها وشحها بمختلف الوسائل ضد مطالب العمال . . . بل إنها تذهب إلى ما هو أكثر من ذلك ، إلى تطويق العمال أنفسهم بأساليب بلغت الغاية في القسوة وخسة النفس ولؤم الطبع .

فهي تقيم من هؤلاء المساكين جواسيس وعيونا على سائر إخوانهم ينقلون إليها ما يدور من همس وما يجهر به من شكوى والويل لمن يعرف أنه زعيم أو أنه أشد جهراً بما يعتلج في صدره من ألم . إن مصيره لن يكون أقل من الفصل والطرده ، وهو مصير مستساغ إذا قورن بمصير من لفقت لهم التهم وزج بهم في أعماق السجون .

إن ما يجري داخل أسوار هذه الشركات الضخمة من أساليب الإذلال لشيء تقشعر منه الأبدان فأنصاف الآلهة هناك لا تعرف لغايدهم غير الانتفاخ ، وأنوفهم غير الغطرسة ، وعيونهم غير النظر الشزر ، ووجوههم غير التجهم ، وأفواههم غير قلة الأدب والفاظ السفلة ، وقلوبهم غير التحجر وبشاعة القسوة وعلى العامل إذا أراد أن يعيش أن يسكن ويذل ويصبر على ما يرى ويسمع وأن يرضى بعبادة ذلك الصنف البغيض من حثالة البشر . . . فاذا لم يرض بهذا الجو المكتوم المظلوم فإن إشارة واحدة من أصبع أحد الآلهة تلقيه كما يلقي

المتاع الخلق في الشارع حيث جحيم الحرمان والضيعة أذل
وأنكى .

ولقد حدثت عن زبانية شداد غلاظ يختارهم الآلهة للحراسة
وما اختاروهم إلا ليكونوا سدنة لمحاريب الظلم والعبادة
الباطلة . . . وإن السادن من هؤلاء ليمشي مزودا بعصا غليظة
أو كبراج مفزع ، مدلا ببأسه كأنما يتحدى الغادي والرائح من
العمال المساكين ؟؟ فهل تظن في هؤلاء المساكين من تحدته
نفسه بقبول هذا التحدي . . . هل تظن أن فيهم ذلك المجنون
الذي يلقي بالبقية الباقية من جسمه الضامر الطاوي بين أيدي
هؤلاء الجلادين الشرسين الغلاظ ؟ .

وفي كثير من هذه الشركات أقسام كيميائية ينبعث منها
أبخرة ، وغازات ، وذرات ، تنفذ إلى رئة العامل ؛ وشركات
العالم كله ، العالم المتحضر ، تبادر بمواجهة هذه الحالة
بتقديم غذاء خاص يصفه أطباؤها ، فيقاوم مكروب السل أو
أي مكروب يتكون في داخل الرئة . وهذا الغذاء يقدم على نفقة
الشركة ، كما يقدم الزيت للآلة . . . ولكن شركاتنا العتيدة -
حيث القلوب قدت من صخر - لا تلقي بالا لهذا المعنى
الإنساني ، وتترك المسكين بلا حصانة ، يمشي وثيلاً إلى الداء
المحتوم ، بإكراه اللقمة ، وضغط الرغيف ، حتى إذا تمكنت
منه العلة ، وجد نفسه ملقى به في الشارع .

ومن الفجور ما حدثني به بعضهم من أن الشركة التي يعمل بها ، دعت كثيراً من الجرائد والمجلات أن توفد مندوبين عنها . قال وحدد للزيارة موعد ، ولم يكن للشركة من هم قبل حلول الموعد إلا تدريب العمال على الرياء والنفاق وتمثيل مظاهر الرحمة التي يعاملون بها . . . أعدت الشركة أو اصطنعت موائد ذات أطباق وملاعق وأشواك وأكواب . . . وأخذت تدريبهم على الجلوس إلى المائدة وكيفية مسك السكين والشوكة . . . وأعدت عنبراً به عدة أسرة واختارت فريقاً منهم لتمثيل دور المرضى . . . فهذا ثنيت ذراعه وربطت مشدودة إلى عنقه ، وذاك لفت حول رأسه ووجهه الضمادات واللفائف . . . أما هذا الثالث ففي دور النقاهة يستمتع بالغذاء الدسم والفاكهة المتخيرة ؛ أما هذا الرابع فله شأن آخر وهكذا . . . قال المسكين وخرجت الصحف والمجلات عقب يوم الزيارة حافلة بأنباء البر وتفاصيل النعيم الذي نسبح فيه وتمجيد المعاملة التي نلقاها ، وزينت صدورها وكثيراً من صفحاتها بصور الموائد والأطباق الحافلة باللحم والخضر والأرز والفاكهة والعمال مقبلون عليها بشغف ونهم ، وظهرت صور لضائد ليس تحتها جروح ، ولرضى ليس بهم من أثر لمرض . . . وهذا نوع من التطويق يسد الباب في وجوههم إذا شكوا للصحافة أو الجمهور أو الحكومة .

وتصدر الحكومة القانون عقب القانون لمصلحة العمال

ولكن لشركتنا المجيدة بإزاء كل قانون آفة تبطل أثره ومخرج تخرج به من تبعاته . . . فاذا كان مضي المدة يكسب العامل امتيازاً ما قبل الشركة ، فماذا يلجئها هي إلى إبقائه حتى يبلغ هذا الأجل ؟ ولماذا لا تنتحل الأعذار لطرده والاستغناء عنه . . . ؟

إنها لا تبقي إلا القليل من هؤلاء القدامى ، على أن يكونوا ممن برهنوا طول خدمتهم ، أنهم خرس لا يتكلمون ، وصم لا يسمعون ، وعمي لا يبصرون ، وموتى لا يحسون . . . أما أولئك الآخرون . . . فيعرفون مصيرهم مقدماً !!

وهكذا تروض الشركة عمالها على الصمت والعمي ، أي على الذل الذي يهدر الإنسانية ، ويجعل صاحبه شيئاً لا همة به كالثوب الخلق .

ومما تعبت به بعض الشركات ، أنها تظهر في لبوس الرحمة ومسوح الورع ، وتقبل شفاعة الشافعين في بعض المطرودين بعد أن يكونوا قضوا شهوراً في أكناف الفاقة والجوع والتضور . . . ولكن على أنهم عمال مستجدون لا سابقة لهم بالشركة ولا حق لهم في امتياز ما ، ويعينها على ذلك أن هناك فاصل زمني يفصل بين مدتي الخدمة ، وذلك من أحط أساليب القسوة ، وأخس طباع اللؤم .

وإذا صدر قانون النقابات ، فأهلاً به ومرحباً ، وهل تضيق

به الشركة العتيدة ، بعد أن أصبح عمالها في يدها ألين من العجين الرخو؟

... ولقد حدثت وما أكثر ما حدثت - أن الشركة هي التي تفضل على العمال باختيار ممثليهم ، أي باختيار أعضاء مجلس الإدارة الذي سيرعى حقوق النقابة ويكافح من دونها . . . يكافح من ؟ . . . يكافح الشركة . . . نعم تختار الشركة أعضاء مجلس النقابة الذي سيتولى مكافحتها ، وتصدر الأوامر بوجوب نجاح هؤلاء المرشحين ويحضر مندوبون من قبل الشركة ، لاحق لهم في مشاهدة عملية الانتخاب ، ولكن من يجرؤ أن يجاسبهم أو يخرجهم ، وهم ما حضروا إلا ليحاسبوا الذين لا ينتخبون مرشحي الإدارة ، أو لا يصوتون جهرة على مسمع منهم .

ولعل مما أملى لهذه الشركات في إذلال العمال ، ومكن لها من رقابهم أن في مجالس إدارتها أعضاء لا كفاية لهم ، ولا دراية بفن من الفنون التي تقوم عليها الشركات .

أعضاء في مجلس الإدارة ولكنهم لا يحضرون ، فإذا حضروا لا يتكلمون ، فإذا تكلموا فبشيء سخيف مضحك مخز إذا لم يصلح لطرده صاحبه ، فلن يصلح بحال من الأحوال لأن يأخذ عليه قرشاً واحداً . . . ولكنه مع ذلك يتقاضى عنه الوف الجنيهات !!

إنه صهر رئيس الوزراء ، أو قريبه ، أو صديق الوزير أو تابعه الأمين . . . أو هو موصول الأسباب بواحد من أرباب الجاه والنفوذ والسلطان .

ومن الظواهر التي لها معناها أن الشركة لا تستكشف عبقرية هؤلاء العباقرة إلا على أثر بزوغ نجمه في عالم السياسة والإدارة والجاه المرموق، ولقد أحصى بعضهم منذ سنين لرئيس وزارة سابق ما يزيد على ثلاثين شركة أو خمسين متشرفة كلها بعضويته . . . وتتساءل أنت ٥٠ شركة ؟ أيمكن أن يحضر جميع جلساتها ، ويدرس المشاكل التي يعرض لها المجلس بالبحث ؟ . . . وهذه المجالس لا تعقد جلساتها للتسلية والترويح ، لا تعقدها إلا لدراسة عويص المسائل ، ومعقد المشاكل ، فهل في عبقرية هذا الرئيس ما يتسع لهذه الدراسات ؟ وإذا كان ذلك - عادة - فوق الطاقة فهل هناك علاقة بين جاهه العريض وتهافت هذه الشركات عليه ؟ .

وإذا تركنا الإجابة عن ذلك لأحاديث الصحف والمجالس ، وما يتناقله الناس من همس أو جهر ، فهل لنا أن نسأل هل هناك علاقة بين حرص الشركات على هؤلاء النواطير ، وحاجتها إلى البوليس يراقب أندية العمال ، ويطارد جماعاتهم المتدمرة في كل مكان؟؟ .

إن العمال يدركون كل شيء .. يدركون كيف تؤكل

حقوقهم وتحارب مطالبهم ، ويعلمون مهمة النواظير المستأجرة
لدق عظامهم وكتم أنفاسهم . . . والعمال اليوم غيرهم
بالأمس ، وهم بالأمس غيرهم قبله ؛ ونحن في عصر الوعي
القائم على المطالبة بحقوق الإنسان ؛ وقد عرفوا من التطورات
العالمية ، ما شحذ خيالهم ، وأهلب وجدانهم ، وصاروا
يعرفون بعد ساعات ما يحدث في أقصى بلاد العالم من حركات
إنقلابية ؛ وليس من الحكمة أن لا نتطور في علاقتنا بهم ، فإن
تجاهل هذا الوعي الجياش ، إذا أحر الانفجار يوماً أو يومين ،
فلن يؤخره إلا إلى ريشما يكون مدمراً مجتاحاً ، ويومئذ لا ينفع
العلاج ولا يغني الندم شيئاً إن العامل لا يطلب إلا حقه
الطبعي في الأجر المجزي ، فإذا لم نعطه هذا الحق رغبة منا في
إقامة موازين المعدلة ، فلنعطه إياه درءاً ليوم ننشد فيه المعدلة
فلا نراها !!

إننا لم نذكر في هذه الكلمة إلا رؤوس المسائل ، ولم نذكر
كل ما نعرف من هذه الرؤوس ؛ ونحن نحاكم هذه الأوضاع
إلى قاعدة استعباد الأحرار التي قررها أئمة الإسلام نجد
شركاتنا الكبرى قد تحولت أسواقاً رهيبة للنخاسة يسام فيها
الأحرار ما لم يذقه العبيد في عصور الرق . . . ونحن نحاكمها
إلى منطق العصر ، نراها تحولت بهذا الكبت والإكراه إلى
مستودعات خطيرة قابلة للاشتعال والانفجار في أي وقت . . .
ومن الجريمة أن يدعي العمال في هذه اللحظة إلى غير ضبط

النفس واصطناع الروية والأناة ، وحسن التبصر في العواقب ، فإن الرفق متى أحكم له التدبير وصل بصاحبه إلى ما لا يصل إليه غيره . . . إننا ندعوهم إلى التجمع حول الإسلام ولقد بسطنا لهم من تعاليمه ما تهش له السرائر . . . والإسلام دين الرفق والدعوة بالتي هي أحسن . يجب التجمع ويدعو إليه ، ويكره الفرقة ، ويعدها سبيل الخيبة والفشل . . . والتجمع القائم على وحدة القلوب ، ووحدة الغرض والهدف ، ووحدة الوسيلة ، ووحدة الإيمان . . .

وحين نعتبر إثارة مشاعر العمال على ما هم فيه جريمة ، لا نقصد إلا مصلحة الوطن ، وخير العمال أنفسهم قبل غيرهم ، فإن ثورة الجماعات لا عقل لها ، وإذا اندلعت فلن يكون وقودها إلا هؤلاء وذووهم قبل سواهم ، وتلك هي طبيعة الفتن التي أعلنها القرآن الكريم بقوله : ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة﴾ .

أما هؤلاء الخنازير التي تأكل السحت وتسمن على الحرام ، فإننا ندعوهم أن يتقوا الله في أنفسهم ، لا في أوطانهم ؛ فإن أنفسهم هي التي تهمهم قبل أي شيء بل دون أي شيء ؛ ولو كانوا يرقبون في هذا الوطن إلا أوزمة ، ما رضوا لعزته أن يجرحوها يبعث أسواق النخاسة فيه كرة أخرى ، ولسمت بهم وطنيتهم أن يهدروا مثقال ذرة من آدمية أي عامل أو عزته وكرامته ، ولما سمحت نفس أحدهم أن ترى مواطن له يمشي في

موكب العبيد خاشع الطرف ، منكس الرأس ، شاحب اللون ، ينوء من هموم نفسه وبنيه بما يثقل كاهل الجبال .. نعم ندعوهم أن يتقوا الله في أنفسهم وأبنائهم ، وإن قليلا من التأمل وبعد النظر ، ليصرهم بشناعة ما يصيرون إليه ، ويملك عليهم زمام عواطفهم الشرهة الجامحة ، ويجعل السيطرة للعقل وحده وهو قسطاس الحقوق ، وميزان المجتمع ، ونبراس المصلحة والعواقب الحميدة والله ولي التوفيق .

التفتيش .. أو أعشاش الشيوعية

الفقر ، والجهل ، والمرض : ثالوث بغيض رددته الأفواه ، وحفيت بتسطيره الأقلام ، وشقيت بسماعه الآذان ، وضجت إلى الله من رؤيته الأنظار ! ... فإنك إذا تركت ميدان الصناعة وشركاتها الضخمة ، ويمت وجهك شطر الميدان الزراعي ، ألفتته على حال إن لم يكن شراً من سابقه فلن يقل عنه بؤساً وبشاعة !

إنك حين تتجول في « تفتيش » من « التفتيش » الزراعية الكبرى .. « والتفتيش » إن لم تكن تعرف ، هو إقطاعية ذات مساحة كبرى من الأرض ، تنتشر في رقعتها عدة قرى ، « وكفور » متباعدة ، لا يملك أهلها غالباً شيئاً من الأرض ، إذ كلها مملوكة لصاحب « التفتيش » ... والأهالي يولدون على هذه الرقعة ، ويعيشون فيها ويموتون جيلاً بعد جيل ، فلا

يعرفون من الوان الحياة إلا ذلك اللون الرتيب الذي يرثه الخلف عن السلف: دورهم ليست ملكاً لهم ورقابهم خاضعة للسيد المالك ، استغفر الله بل خاضعة « للناظر » المباشر ، ولمن تحت أمرته من الكتبة ، والمعاونين ، والحراس . . . ولا ينذر أن يرى احدهم الناظر قد أمر بطرد فلان من داره أو من التفتيش بأسره ، فإذا بالدار خالية من صاحبها في المساء إذا كان الأمر قد صدر في الصباح ؛ أو خالية في الصباح إذا كان الأمر قد صدر في المساء . . . لا ينذر أن يرى المسكين ذلك ، ولا ينذر أن يرى « عملية » الإخلاء والطرف كيف تتم ، إذ يأتي زبانية الحراس والخبراء فيجمعون على الدار في قحة وقسوة ، فيرمون للضحية التعسة ما شاءوا من المتاع المهلهل ، ويقذفون بنسوته وبنيه إلى الخارج ، فإذا سمحوا له أن يأخذ بعض ماشيته ساقوا ذلك القطيع من الآدميين والماشية على حال من الهوان يفتت الأكباد . . . إلى أين ؟ . . . لا يعلم إلا الله . . . فقد يكون هذا الشريد منحدرًا من سلالة استوطنت هذا « التفتيش » منذ مائة سنة ، أو مائة وخمسين أو أكثر ، لم تعرف خلاها غيره إذ تعيش داخل نطاقه المحصور عيشة بدائية ، لا علم ، ولا حضارة ولا شيء مما يوجب الأسفار ، والرحلة ، والخروج لرؤية ما وراء عالم التفتيش ؛ . . . فإذا طرد هذا القطيع ، فإنه يهيم على وجهه في سداجة لا يدري إلى أين . . . ولا متى يحطر حاله ؟ . . . أقول لا ينذر أن يرى أحد

أبناء هذا التفيش أو كلهم هذا المنظر المهين القاسي ، دون أن يروا نجدة من أحد تنصف هذا الطريد ، وترد عنه تلك العاقبة ، وتقيم للانسانية ولو بعض الاعتبار . . . يرون ذلك فلا يكون له في نفوسهم إلا الاقرار المطلق بسُلطان الناظر ، وتوطين النفس على الاذعان الكامل لمشيئته وكلمته . . . والملق المنكر الدليل لأتباعه وزبائنه . . . وفي التفيش عدة نظار ، يشرف كل منهم على زراعة قرية أو قريتين أو أكثر . . . ويحكم هؤلاء النظار مفتش ، هو نائب صاحب الارض في إدارتها ، ولذا تسمى الاقطاعية كلها بالتفتيش .

ولقد عنينا بشرح هذه الكلمة لأنني رأيت كثيرين يسألون عن معناها . . . والآن نعود إلى ما كنا بسبيله ، من بيان مظاهر الفقر والجهل والمرض ، فإنك حين تتجول في تفتيش من هذه التفتيش الكبرى ، لا ترى أي أثر من آثار الثراء إلا على النظار وما إليهم من الزبانية ، فمنازل الفلاحين ضيقة قصيرة ، مبنية من الطين ، كثير منها يتألف من حجرة واحدة ، وفراغ أمامها للماشية . . . وقد تتألف من حجرتين !

وقد تسأل : إذا كان هؤلاء يقيمون بالتفتيش من مائة سنة أو أكثر ، فكيف تسعهم هذه الدور وتسع ذريتهم ؟ . . . وقد كنت في زيارة لأحد تفتيش أو زراعات وزارة الأوقاف ، وكانت المباني - والحق يقال - مقامة من الحجر ، فسألت نفس السؤال فابتسم محدثي وقال : انظر هذه الدار التي أمامنا ! إنها

مؤلفة من حجرة واحدة واسعة يقيم فيها رجل مع زوجته ، وله ابنان متزوجان يقيمان معه ويبيتون فيها جميعاً بزوجاتهم وأطفالهم جنباً إلى جنب وله بنت طراً على القرية شاب مستأجر ، لم يجد له فيها سكناً ، فتزوج من هذه البنت ، وهو يبيت معها في حظيرة الماشية التي أمام تلك الحجرة تحت أرجل البهائم !!

ولا أذكر أنني أحسست في حياتي مثل هذا الوجدان الذي أغرق وجودي كله باحساس غامر لا أملك له بياناً . لقد أحسست كأن ضميري يصعق بهذا المنظر الذي يهبط فيه هؤلاء الأناسي إلى ما دون آدميتهم !! ولن يستطيع أشد الناس جدلاً ودفاعاً عن تلك الأوضاع أن يقنعك بأن هؤلاء المساكين يعيشون في حال من الكرامة النفسية ، أو « الحياء الجنسي » أرقى من حال البهيمة أو الدواجن التي يرقدون بجوارها . وصمت ، ولم أقوعلى الكلام ، فقد كان في صدري شيء ينحل تماسكه رويداً رويداً ليصير لجة من العواطف الآسية الممتعضة الباكية .

وعرف محدثي ما عراني ، فقال : إن هذا مما آسف له أشد الأسف ، وإن الناس اعتادوا هذه الحالة من الخزي ؛ وقد حاولت مرة أن أكون إنساناً ، فما أن خلت حجرة حتى بادرت بنقل رجل وزوجته وبنيه إليها تخفيفاً من حدة الضغط ، لا علاجاً لمشكلة الحياء ، وأخطرت الوزارة بهذا الإجراء ، وما

كنت أحسبه اجراء خطيراً تقوم له الوزارة وتقعده ، فقد أرسلت إلى كتيبة من المحققين ، وإذا بالتهم توجه إلي والأسئلة تنزل كالطرر .. كيف أسكن الناس مساكن الحكومة بدون إذنها؟ كيف أخالف اللوائح ؟ ... كيف لم أوجر هذه الحجرة ؟ كيف أبدد مال الدولة ؟ ... كيف ... كيف ... !! ولكن الله سلم وانتهت المحنة « بلفت نظر » حتى لا أعود إلى تبديد مال الدولة مرة أخرى !

هذا بعض مظاهر الثراء الذي يسمي ويصبح في نعيمه المغدق جماهير الفلاحين من سكان وادي النيل !! . أما الملابس الشائعة فهي الخرق البالية الجرباء ، يمسك بعضها بعض بالرقع المتناثرة لتؤلف ما يسمى جلبابا . ولو أنك ساومت أحد السادة أن يمسكها بيده ، لا أن يضعها على جسمه ، لانتفض بدنه ووجدانه من هذا الذي تعرض عليه .

والحفاء صيفاً وشتاء هو المظهر الذي يسود رقعة التفتيش كلها من أولها إلى آخرها ...
وطعام أولئك ما هو ؟ .

إنه خبز الذرة ، أو الشعير ، وما يخلله من اللفت ، أو الخيار ، أو قشر البطيخ ، فاذا سخا على نفسه ، فالمش في وسطه قطعة صغيرة من الجبن ، يتواثب حولها كثير من الدود . أما اللحم فلا يأكله غالباً إلا في المواسم وما أقلها .

وقد تسأل : أين الدجاج ، أو الحمام . . . وأين القشدة ،
والزبد والبيض ، واللبن الحليب . . . لا تسأل عن ذلك ،
واذهب إلى اقرب سوق في التفتيش للقريبة فهناك الخبر اليقين ،
تعرف منه أن ضغط الايجار الذي لا يعرف حداً ينتهي إليه ، لم
يترك هؤلاء المساكين أن يأكلوا دجاجة أو حمامة ؛ أو يذوقوا
القشدة والزبد والبيض . وإذا عرفت أن نساء القرى التي لا
تخضع لسלטان التفاتيش ، وهي قرى أحسن حالا . . . إذا
عرفت أن نساءها يعير بعضهن بعضاً بأنها حامضة البطن ،
تضيع خير الدار على هم بطنها ، وتضع لبن الجاموسة أو
قشدها في كرشها ، لأن العاقلة منهن ، هي التي تربط حجراً
على بطنها ، فلا تأكل البيضة بل تداويها إذا كسرت لتبيعها ،
وتضع القرش على القرش ، للوفاء آخر العام بقيمة الإيجار ،
وإن إحداهن تفاخر بأنها تشق بطنها ولا تأكل شيئاً من خير
البيت . . . إذا عرفت أن هذا دأب القرويات في القرى
السعيدة الخارجة عن نطاق التفتيش ، فانظر أي عيشة يجيها
أولئك الأشقياء الذين ضربت عليهم الذلة والمسكنة ! ؟ .

لا أستطيع بيان ذلك المستوى الذي يعيش فيه الآدميون
كالجرذان الشقية العجفاء ، يقرضون العيش الأسود الخشن ،
الذي يعاف أحد السادة أن يقدمه لكلب من كلابه . . . فليس
من سبيل إلى وصف هذه المعاش إلا أن تذهب بنفسك إلى
إقطاعية من تلك الإقطاعيات ، فإنك حين تتجول في أنحائها

الواسعة ، بين تلك الهياكل الآدمية ! يخيل إليك ، أنك في واد من أودية الفناء الموحشة ، وأن هذه الأشباح التي تراها غادية رائحة ، ليست إلا أرواحا مما يسكن أودية العدم ، تشكلت هياكل عظمية ، غائرة العيون ، بارزة الوجنات والجباه . . . تقوم سلسلة العنق فيها على ترقوتين ، أو خطين من العظام ، يحدثك بروزهما بكل ما وراء الشبح من بؤس وشقوة ، وذل !!! أما عظام الصدر ، فهي ضلوع كل هيكل عظمي ، تستطيع أن تعدها من بعيد عظمة عظمة . . . وأخشى أن يجمع بي الوصف ، فأقول إن ذراعه النحيلة السوداء المعروقة العظام ، لا ينقصها إلا أن تمسك منجل الخراب الرهيب ، لتظن نفسك أمام هيكل متحرك مما اعتاد الفنانون أن يرسموه رمزاً للعدم والخراب ، والفناء !!!

أما التعليم ، فقد كان السادة إلى عهد قريب يقاومون إنشاء المدارس الأولية أو الإلزامية ، أما الابتدائية أو الثانوية ، فهي بطبيعة الحال ليست في حلم أحد . . . نعم يقاومونها لأن التعليم يفسد الفلاحين !!! وسيد التفتيش ليس رجلا من عامة الناس هين الكلمة ، أو هزيل المقام . . إنه ذو الكلمة النافذة ، والجاه العريض فلن تقام في أرضه مدرسة واحدة ، ما دام التعليم كالوباء يضر بالفلاحين !

. . . فلما صار من الحتم إنشاء المدارس الإلزامية ، اتخذ

السادة الأجلاء من نفوذهم على المدرسين والنظار ما جعلها قليلة الجدوى .

والكلام عن الجهل المطبق ، والظلمة الغليظة ، مما لا يستقل قلم بوصفه ، مما أوقع المساكين فرائس للخرافات ، ودجل المشعوذين وشباك المحتالين والطامعين . . . ولا أنسى يوماً دعيت فيه إلى إحدى القرى - ولم تكن من قرى أحد التفاتيش - لافتتاح مسجدنا الجديد ، وكانت القرية تحت سلطان أسرة كبيرة ، منها النواب والشيخوخ ، والموظفين الكبار وكان خطيب الافتتاح هو داعية الإسلام في القرن العشرين غير مدافع ، فظل فضيلته رحمه الله يخطب عن مهمة المساجد ، والمحاريب ، والمنابر ، وأنها لم تكن للعبادة فحسب ، بل كم عقدت في المساجد من ألوية للجيوش وكم خرجت المحاريب من قادة للحروب ، وكم ارتقى المنابر من ساسة للشعوب . . . وأخذت أنظر في وجوه أهل القرية ، لأنظر فيها وقع هذا الكلام الجميل الذي يقال عن المساجد والمحاريب لأول مرة . . . فيالله لما رأيت !! رأيت عيوناً دقيقة غائرة كأنها عيون السحالف لا تطرف . . . وأفواها مطبقة ، ووجوها معروقة ، سمراء ، مسفوعة بلفحة البؤس والبرد والحر ، قائمة على رقاب نحيلة تكون عليها جلدها الحشف ، كأنها أيضاً رقاب السحالف ، وما من أثر على أحدهم لفهم ما يقال !! العين جامدة منطفئة لا تبرق بومضة من ومضات الفهم . . . والأفواه عليها شفاه

كشفاه الموتى لا تختلج بما يدل على كيان حي متأثر بما يسمع ،
والوجوه والأجسام مسمرة كأنها التماثيل . . . !!

ونزل الداعية الرشيد وصلى بالناس إماما ، ثم انفتل إليهم
يعظهم عن الصلاة مرة أخرى ، بعد أن أدرك من عيونهم ،
ووجوههم ما أدركت . . . وغير لغته فأخذ يتكلم « عن
الحصيرة السوقي » و « الحصيرة العمولة » والفرق بين
« الحصيرتين » في « خيط الدوبارة » والسمار المعروف
الخ ليقبس لهم على ذلك أن الصلاة أيضاً نوعان : نوع
سوقي ، وآخر « عمولة » . . . وهنا فقط ولأول مرة
رأيت شفاه هؤلاء المساكين تنفرج وتبرق عيونهم بلمعة من
الفهم !! . . وأراد الداعية الكبير أن يستطرد لبيان الفرق بين
الصلاة الجيدة والصلاة الرديئة ، ولكن ألفاظ « الحصيرة
والدوبارة » لم يكن لها محل ، فعادت التماثيل إلى ما كانت
عليه ، فطوى الرجل حديثه وانتهى !!

وأنت في غنى عن أن تعرف أن هذا كله يدور في بلاد النيل
أرض الخصب والنماء ، والذهب والفضة ، والخير الوفير ؛ وهو
من أعجب العجب الذي إن دل على شيء فعلى شذوذ صارخ في
الأوضاع .

فهؤلاء هم غارسو الجنان والبساتين ، والحدائق ، ومغرقو
مدن مصر وأسواقها بالفاكهة الكثيرة الشهية ، وهم محولو

الأراضي اليابسة ، والحقول الجرداء مروجاً ضاحكة ، تهتز بالحياة والنضارة والثمر الغزير . . . وهم منتجوا الذهب والفضة ، من مياه النيل الداكنة وطميها السخي الذي لا يمل السخاء ؛ فكيف يكون مصيرهم هذا المصير؟ . . . وأي عقل يسوغ أن يكون نصيبهم هذا النصيب ؟ وأي حيلة ألقى بها الشيطان إلى أوليائه حتى غيروا خلق الله ومسحوا بشريتهم إلى هذا الحد الذي غابوا فيه عن مستوى الإنسانية .

ونكتفي من ذلك بتفتيش سخا ، فهو ملك الحكومة ، لا ملك للأفراد ، ونختاره أيضاً لأن كلاماً ألقى عنه منذ قريب في مجلس النواب ، فكان موضع دهشة ومثار استغراب من الوزراء أنفسهم .

كان هذا التفتيش من أملاك الخديوي إسماعيل . . . وظلت الأحداث تداوله بين جهات مختلفة ، فمن الدومين ، إلى مصلحة الأملاك . . . إلى أن استقر أخيراً في حيازة وزارة الزراعة .

ولا نعيد لك ما ذكرناه سابقاً من أن الأهالي لا يملكون مثقال ذرة من أرض هذا التفتيش ، ويكفي أن تعلم أن عمد القرى ، ومشايخها ، لا يملكون الأرض التي تقوم عليها دورهم . ووزارة الزراعة في هذه الألوف المترامية الأطراف من الأفدنة تزعم أنها تجري التجارب على الحيوان والدواجن ، وتستنبت مختلف النبات استكثاراً للبذور الصالحة . . . أما

الحيوان الآخر الذي يسمى إنساناً ، فلا تجارب له ، ولا نصيب من عناية الوزارة .

لقد أنشأت للحيوان : للجاموس ، والبقر ، والشيران ونحوها حظائر نظيفة . . . تنار بالكهرباء . . . وقد نشرت صور للجاموس وهي تستحم بالماء النقي . . . يغسلها به عمال موظفون لهذه الخدمة . . . أما الآدميون فيسكنون المساكن التي حدثناك بعض حديثها فيما سبق ؛ ويشربون الماء العكر الملوث بمختلف جراثيم الأمراض نعم يشربون من هذا الماء ، ولا يسمح لهم أن يشربوا من « حنفيات المياه » النقية التي هي وقف على البهائم وحضرات موظفي التفتيش .

ولا تظن يا سيدي أن هذا ضرب من المبالغات ، فهو بعض الصرخة التي صرخها في البرلمان النائب المحترم الشيخ عباس حمادة . . . بل إنه قال في مياه الشرب ، إن الأهالي في فترة الجفاف وهي أربعون يوماً ، يشربون من البرك ، لأن المياه الجوفية مالحة . . . كل ذلك ولا يسمح للأهالي أن يذوقوا مياه الحنفيات النقية ! . . . وقال حضرة النائب ، إن الحيوان هناك يحظى بعناية الأطباء المختصين به . . . أما الإنسان فهيهات ! .

والعمال في هذا التفتيش نوعان :

نوع اسمه « التملية » وهم العمال الدائمون الذين يشتغلون بلا انقطاع . . . ويعمل الواحد طول العام ، مقابل

ثلثي فدان ، أو فدان يزرعه بدون إيجار .

ونوع اسمه « زهورات » وهو أحدث خدمة من السابق ،
وأقل أجراً إذ ليس له إلا نصف فدان .

وهناك فئة ثالثة اسمها « الخطرية » أي التي تعمل باختيارها
في أرض التفتيش بأجرة يومية .

أما « التملية والزهورات » فيعملون طول العام . . . ليس
لهم إجازة خميس أو جمعة . . . وليست لهم إجازة في موسم من
المواسم . . .

لقد قيل في مجلس النواب شيء من هذا فقال بعضهم إنه
شيء عجيب ، وكانوا كأنما يسمعون أقاصيص القرون
الأولى . . . فتابعني فيما أسرد عليك من قول الحق ، نقلا عن
موظفي التفتيش أنفسهم . . . ليس هناك إجازات في أي يوم
من أيام السنة . . . ولكن إذا جاء أحد العيدين وصادف قلة فيما
يطلب من العمل ، فله يوم واحد ، أما إذا كانت الأعمال
كثيرة - وما أكثر ما تكون كذلك - فلا إجازة في عيد أو غيره !!

فإذا أراد التملية السعيد أن يزوج بنته ، أو ابنه ، أو ماتت
أمه ، أو زوجته ، بل إذا مرض . . . إذا انقطع عن العمل
لشأن من هذه الشؤون فلن يقال إنه في إجازة مرضية ، أو
اعتيادية ، بل متمرد ، فيعاقب بأن يستأجر « نفر » من
« الخطرية » يشغل مكانه ، وتدفع له أجرته من خزانة

التفتيش . . . ثم يثبت الكاتب المختص تلك الحالة في ملف ذلك الذي مرض أو انقطع لموت أمه . . . ويثبت المبلغ الذي دفع « للنفر الخطري » .

ويتوالى العمل في أرض التفتيش ، ويقتضي ري الأرض أن يسهر المسكين أمام المياه ليلاً ، فيقضي نهاره عاملاً ، وليله ساهراً لا يغفو إلا لماماً .

وتهجم أيام حصد محاصيل القمح والأرز ، والعمال الدائمون لا ينهض عددهم بمواجهة ضرورة جمع المحصول بسرعة قبل تعرضه للتلف ، والتفتيش الحريص على مال الدولة ، لا يرضيه أن يستأجر « أنفارا من الخطرية » على حسابه لمعاونة الآخرين في جمع المحصول قبل تعرضه للتلف ، فيلقي الشيطان المرید إلى قلوبهم المقدودة من الصخر ، أن يقسموا هذه المساحات الشاسعة على التملية والزهورات ويفرضوا عليهم الانتهاء من حصدها في مدى معين فإن انتهوا فيها ونعمت ، وإلا فإن الوزارة ، أي الحكومة الرشيدة ، تستأجر « أنفارا من الخطرية » على حسابهم عقابا لهم على التأخير والإهمال ! ونصيب الرجال من هذه المساحات ، قدر من الأفدنة لا يستطيع - قطعاً - أن يحصدها وحده في المدى المضروب له ، وعليه أن يختار بين أن يستعين بزوجه وأبنائه ومن شاء من أصهاره أو تستأجر له الحكومة على حسابه رجلا من الخطرية .

وينتهي العام ، ويقدم موعد الحساب ، فيجد المسكين أن
قد سجلت عليه الحكومة من الديون جنيهين أو ثلاثة أو أكثر ،
دفعتها « للخطرية » الذين قاموا بالعمل نيابة عنه وهو مريض
أو ساعده في الفريضة الثقيلة التي فرضتها عليه في حصد
المحصول . . . ولا يسمح له بنقل محصول فدان ، أو نصف
الفدان الذي خصص له ، إلا بعد أن يخصم قيمة الدين من
هذا المحصول !!

. . . ولك أن تسأل : ومن الذي يزرع له الفدان أو نصف
الفدان الذي تفضلت به عليه الحكومة ؟ وهو سؤال لا محل
له ، لأن زوجته لم تخلق للبيت ، بل خلقت لكل شيء . . .
فهي التي تزرع له الفدان ، وهي التي تساعده فيما يصيبه من
محنة حصد المحصول ، وهي تقوم بعد ذلك بخدمة البيت .

فإذا أردت أن تعرف سر فقر هؤلاء المساكين ، فاقدر له ما
ترى من أجر يومي حلال يجزي ما قدم من عمل . . . ثم
اضرب ذلك الأجر في ٣٦٥ يوماً ، ولا أقول في ٤٠٠ يوم . . .
ثم انظر الفرق الشاسع بين حاصل الضرب ، وإيجار الفدان أو
نصف الفدان فإنك - إذا - تعرف سر هذا الفقر .

ودعني أحدثك بعض الشيء عن « الخطرية » إن منهم
نساء ، ورجالا ، وفتيات وفتيانا . . .

أما الفتاة التي لا جمال لها ، فعملها في الحقل . . . هكذا

قرر حضرة النائب في البرلمان . . . وإذا كان الحقل من نصيبها ، فهي لا تعمل فيه إلا إذا خلا مكان أحد التملية بالمرض أو نحوه . . . أي أن شأنها كشأن أي خطري آخر ، لا يعمل في أرض التفتيش إلا عند الحاجة إليه .

أما الجميلة ، فلا تعمل عند الحاجة . . . لأن الحاجة إليها دائمة . . . ولا تعمل في الحقل ، بل تعمل في بيت الموظف ، تخدم زوجته إذا كان متزوجاً ، أو تقوم له بمهمة الزوجة إذا كان عزباً . . . فإذا كان لها أخوة كانت سبب نعمتهم ، فالخطري منهم يسرح إلى الحقل دائماً بدون انقطاع ، دون غيره ، وقد تختار له وظيفة « خفير » وهي من الوظائف الممتازة في التفتيش بالنسبة لهؤلاء المساكين . . . وكثيراً ما تحدث المآسي الفاجعة التي تجيء خاتمة لهذه المهازل المجرمة القذرة . .

ومن حق الخطرية أن يعلم الناس عنهم أنه لا عمل لهم إلا إذا مرض مريض ، أو انقطع منقطع عن العمل ، فإذا لم يمرض أحد ، أو لم ينقطع ، فلا عمل لهم . . . وقد يمضي العام دون أن يشتغل بعضهم إلا أياماً معدودة . . . ولهذا تراهم ينظرون إلى التملية كأنهم في نعيم سابغ يحسدون عليه !

ومن الجرم الفاجر الذي تتردد العقول في تصديقه ، أن هؤلاء المساكين ممنوعون من العمل في التفتيش المجاورة المملوكة لآخرين . . . ففلان بك أو فلان باشا الذي يملك اقطاعات مجاورة قد يحتاج في بعض المواسم أو في بعض

الأحيان إلى الأيدي العاملة . ولكن الويل لمن تحدثه نفسه من هؤلاء « الخطرية » أن يقبل العمل هناك ! . . . يحذف اسمه من الديوان ، ويطرد من دار الحكومة التي يسكنها ، ولا يبقى في التفتيش لحظة واحدة . . . وذلك حتى لا يعرف هؤلاء التعساء معنى الأجور المجزية ، أو الشبيهة بالمجزية ، فتدخل الروح الشيوعية بين عمال التفتيش السعيد !!!

ولقد حدثت أن أحد المسؤولين بتفتيش سخا رأى إحدى سيارات النقل التابعة لتفتيش الخاصة الملكية بكفر الشيخ ، رآها تدخل منطقته ، فلما علم أنها جاءت لتتنقل عمالا من « الخطرية » للعمل بتفتيش الخاصة ، أخذته العزة بالإثم ، وطرد السيارة . . . واهتزت بعدها بقليل ، الأسلاك ، ودقت الأجراس وذعر المفتش وقامت الدنيا وقعدت ، واستثنت الخاصة الملكية من هذه القاعدة التي لا نعرف لها وصفا يفني بيان ما فيها من إجرام فاجر بشع !

ولقد ذكر النائب المحترم الشيخ عباس حمادة تعليقا على هذه الحالة اغنانا عن كل تعليق ، إذ قال : « ووزارة الزراعة تستأجر العمال بطريقة هي أجدر بالقرون الوسطى ، وعهود الإقطاع ، منها بعصر النور والحرية الذي نعيش فيه . . . وقد قصدت الوزارة بهذه الطريقة ربط العامل بالأرض حتى يتسنى بذلك إذلال نفسه وقتل حرите ، تلك الحرية التي هي أولى

حقوق البشر . ووسيلتها في ذلك تهديد العامل بالطرد من
أطيان الوزارة بل من بلاد الوزارة بأسرها ، إذا بدرت منه أي
هفوة مهما قل شأنها وهو في الحقيقة لم يرتكب إثما ، سوى أنه
قدر له أن يخلق في تلك البلاد التعسة البائسة .

وقال في مكان آخر : « وهي - وزارة الزراعة - مع الأسف
الشديد تعامل الأهالي معاملة تذكرنا بما كان يجري في القرون
الوسطى ، وإذا كان التاريخ قد علمنا أن مصر كانت تعتبر
« جونا ، في عهد الرومان ، فإن البلاد التابعة لوزارة الزراعة
الآن تعتبر جونا لإكثار البذور ، فأهالي تلك البلاد يكدون
ويكدحون ليروا بأعينهم ثمرة جهدهم تعباً لتوزيعها على كبار
الملاك وإن كان قد قدر لهم أن يتحملوا ذلك إلى الآن ،
فإني أعتقد أن الوقت قد حان لأن تنفجر نفوسهم ، وعندئذ لن
تستطيع الحكومة أن تحول بينهم وبين ما يصبون إليه
كان هؤلاء يدفعون بتحملهم تلك المعاملة الشاذة القاسية
ضريبة مجرد بقائهم في أرض تلك البلاد ، وهي ضريبة فادحة ،
أوجدت البطالة ، ونشرت الفساد ، وهوت بالأخلاق . . .
حتى أصبحت تلك الجهات كأنها مرجل ينذر بالانفجار
وبالشهر المستطير » . . انتهى كلام حضرة النائب .

ولا بد أنه وقر في ذهنك الآن أن وزارة الزراعة بهذه الوسائل
الشاذة القاسية ، قد استطاعت أن تضاعف من دخل الخزانة

العامه ، وتساهم في إمداد ميزانية الدولة بقدر محمود . . .
وذلك هو الطبيعي ، فالأرض أضحت بهذه الوسائل التي لم
يسمع بها ، كأنها تزرع مجاناً . . . ولكن من الفضائح المخزية أن
هذه الأراضي تخسر ، ولا تربح ، وتحمل الخزانه العامة أعباء
خسائرها المريبة . . . وذلك هو ما تضمنه تقرير اللجنة المالية
بمجلس النواب ! وذلك هو ما حمل تلك اللجنة أن تقترح على
الحكومة تأجير تلك الأرض للناس ، والعدول عن
زراعتها . . .

وبعد فهذا لون من ألوان معيشة الفلاحين ، في تفتيش من
التفتيش ، ولا نجزم بأن الحال في التفتيش الأخرى ، كهذه
الحال ، فقد تكون أسوأ منها ، أو أهون ، وقد يخلو بعضها من
ذلك . وقليل ما هي ، ولكننا نحب أن نلفت أنظار أولئك
الجهلة المخدوعين بالشيوعية إلى مآسي التفتيش !

أليسوا يريدون تحريم الملكية الفردية ، وانتقال كل ملك
للدولة ؟ أليسوا يريدون أن تؤول الأرض الزراعية كلها إلى
الحكومة لتديرها وتشرف عليها ؟ . إذاً ، فهم يريدون أن
نصبح جميعاً « تملية » و« زهورات » و« خطيرة » ويريدون أن
نعيش تلك العيشة التي يحظى فيها الحيوان بما لا يحظى به
الإنسان !! . . . ويريدون أن نصبح جميعاً تحت سلطان موظفي
الحكومة يتصرفون فينا كما يتصرف تاجر الرقيق في رقيقه ،
ويجعلون من بناتنا حظايا لفراش الفسق .

إننا نهيى بهؤلاء المخذوعين - إذا كانوا حقاً يريدون الإصلاح والعدالة - أن يتأملوا هذا اللون من ألوان الإدارة الحكومية ، وقيسوا عليه المصير الذي يؤول إليه حال الناس ، حين تصبغ الحكومة مالكة لجميع الأراضي !!!

إن الظلم شيء . . . وعلاجه بالجهل وقصر النظر والفوضى شيء آخر . . وما حسن أن نبادر بالتشكيك في نيات أعداء الشيوعية . واتهامهم بأنهم أعوان الظلمة والرأسمالين . . . إن أحداً لا يرضى بالظلم ، لا يرضاه لنفسه ولا لغيره ، ولكن من الظلم أن أعالج الداء الحاضر ، بداء سيحل حتماً عن قريب أو بعيد ؛ وإن تحقيق العدالة التي ينشدها الخيرون ، العدالة الطبيعية القائمة على سنن الله ، وفطرة المجتمع ، لا يكون أبداً بالمسكنات الوقتية ، والحلول الآلية التي لا شيء فيها غير قصر النظر والغباوة !!

ونريد أن نسأل هؤلاء إذا صارت جميع الأراضي ملكاً للدولة - لا قدر الله - هل يطرأ تغيير على أهالي تفتيش سخا ؟ هل يصبحون مالكين ؟ إن المساكين يريدون تغيير ما بهم بجذع الأنف ، ولو باستئجار الأرض - لا بملكها - فلا يظفرون أفها نريد لهم أن يتغير حالهم إلى شيء من رفاهة البال ؟ .

قد يقول قائلهم إن نظام الإدارة سيضمن للجميع عدالة التوزيع والمساواة في خيرات الدولة إلى آخر ما يهرفون به ؛ فإذا

كانوا يحسنون الظن بطبقة الحكام حين يصبحون شيوعيين ،
فلماذا لا يظنون بهم هذا الظن الحسن في غير الحكم
الشيوعي ؟ . . . إن الإنسان هو الإنسان ، شيوعياً كان أو
رأسالياً أو غير ذلك ولن يكون هذا الإنسان شيئاً فاضلاً أبداً
إلا إذا غدا وجدانه ، محكوما لا بقبضة القانون والإرهاب ،
ولكن بسلطان المثل العليا ، وهيمنة فضائل العدل والمساواة
والرحمة ، وتقدير كل من القيم الروحية والمادية قدرها الصادق
الحق . وهذا يا قوم لن نجده إلا في الإسلام . أو فدلونا على
شيء خير من هذا نتبعه ، أو فقولوا أنكم تسيئون الظن بمثل
الفضيلة والخير نفسها ، وأن الإنسان يجب أن يظل ذلك
المخلوق الوضيع الذي يرتكس ويختبط في تلك المجموعة
الدينية من شرور الحيوانية المستهتره .

إن تلك الجهود المجرمة التي تبذل لإثارة مشاعر الناس ،
وإيقاظ الفتن ، وتجميع المخدوعين للشر والفوضى ، أولى
بأصحابها أن يبذلوا بعضها في التبشير بالخلق الحسن ، والإيمان
الحق ، ومبادئ الخير التي بسطنا بعضها ، ونرجو أن يوفقنا الله
إلى بسط بعضها الآخر ، ونسأل الله لهم ولنا سواء السبيل .

ونريد أن نهمس للحكومة ، هل قصدت الإبقاء على تفتيش
سخا لتكون إدارته دعاية قوية مقنعة بسوء عواقب النظام
الشيوعي ، أم أن ذلك جاء رمية من غير رام ؟ . . . وأيا كان
الأمر فإنصاف هؤلاء المساكين ، وأمثالهم لن يترتب عليه إلا

تقويض كل حجة وكل دعاية لمبادئ الهدم والتقويض
والفوضى . فابدئي الإصلاح والإنصاف ، وطبقي في جد
مبادئ العدل والمساواة !

صفقات الایجار الكبرى

وقد اقترحت اللجنة تأجير الأرض للأهالي والعدول عن
زراعتها ؛ ولا ندري هل بعثها على هذا الاقتراح رغبتها في
إعفاء خزانة الدولة من تحمل الخسائر ، أم راعت إلى جانب
ذلك معنى الرحمة بالأهالي ؟ .

إنها رمت بلا شك إلى تخفيف أعباء الخزانة . . . فإذا كان
من قصدها التيسير على الناس كذلك ، فإن الواجب كان يقضي
عليها بنصح الحكومة ، أن يكون التأجير منها للفلاح مباشرة ،
دون اللجوء إلى ما تتبعه في تفاتيئها الأخرى من تأجيرها صفقة
واحدة لكبير من الأثرياء أو ذوي الجاه والنفوذ . . . فإن تأجيرها
للفلاح مباشرة هو عين الرخاء وسبيل من سبل علاج الفقر
الذي عز علاجه على الجميع !

إن عادة تأجير الأرض صفقات كبرى اتسعت وانتشرت
وصارت موضع الألم والشكوى ، والحسد والبغض والتمرد .

تعلن الحكومة أو غيرها تأجير إقطاعية صفقة واحدة ، فلا
يتقدم إلا كبار الأثرياء بطبيعة الحال ، أو من لهم بعض
النفوذ . . . فإذا كانت أرضاً حكومية ، أو تابعة لوقف منسي ، أو

ملكاً لجمعية كبرى ليس فيها من يحاسب المتصرف الخطير ، ذا المنصب الكبير أو الجاه الذي لا يقل عن جاه وزير . . . إذا كانت الصفقة من هذا القبيل أجرت « بالممارسة » أو أجري لها مزاد صوري ، ليتم العقد لأحد الأنصار أو الأصهار ، أو الأبناء أو نحوهم من ذوي القربى والمحسوبين على ذوي الحل والعقد ، بأرخص القيم . . . ليؤجرها من « بطنه » بقيمة فاحشة .

أما غير ذلك من الاقطاعات فيؤجره ذووه بالإيجار الذي يملأ عيونهم ، ويرضي أطماعهم التي لا تكاد ترضى بشيء .

فإذا كتب عقد الإيجار ، وأطمأن كل ملتزم إلى ما صار تحت يده ، وكانت الصفقة كبيرة ، أخذ في تقسيمها قطعاً صغيرة ، فهذه مائة فدان ، وتلك سبعون ، والثالثة خمسون ، والرابعة ؟ . وهكذا .

ثم يعلن حضرته تأجير تلك القطع لمن يزيد !! وهي قطع تزيد على طاقة الفلاح العادي أن يخدمها ويزرعها ، فلا يتقدم الفلاح « للمزاد » بل يتقدم قطيع من الأعيان العاطلين ، أو صغار الأعيان ، وبعض الموظفين متستريين وراء بعض أقاربهم . . . ويزيد بعضهم على بعض . . . ويدخل الشيطان طرفاً ثالثاً فيذكي المنافسة ، وينفخ في الصدور بالعناد ، والعداوة والبغضاء ، فلا يكاد أحدهم يكف يده عن « المزاد » إلا بعد أن يرى أن لا خير له من ورائه !!!

وتتساءل : هل يقوم هؤلاء بزراعة الأرض التي أستأجروها
بالمزاد ؟ ...

لا ... إن هؤلاء دخلوا تجاراً أو جلادين ، لا زراعاً !!!
ولو أن واحداً منهم دار بخلده أنه سيلزم زراعتها ، لهرب منها
مستعيذاً بالله !! ولكنه الربح الهين والمكسب الذي لا عناء
فيه !! الربح الذي لا يكلفه إلا ساعة أو ساعتين يحضرهما في
جلسة « المزاد » ثم يخرج على أثرها حاكماً في رقاب
الاقطاعية !!

إن هؤلاء الغلاظ المتعطلين ، يعرض كل منهم نصيبه
ليؤجره من « بطنه » الذي لا يشبع ... يؤجره للفلاح
المسكين ... وقد اعتاد الفلاح أن يهرب هذا الفظ الغليظ ،
لنفوذه في القرية وغير القرية ، فلا بد من الخضوع لمشيئته ، وما
مشيئته إلا القيمة القاصمة التي يفرضها على كل فدان .

ولا تستطيع الحكومة إذا كانت هي المالكة ، أن تقول لكبار
المستأجرين رفقا بمن وراءكم ، فإنها أجرت وليس لها إلا أن
تقبض إيجارها ، وللمستأجر الكبير أن يفعل ما يشاء بالمستأجر
الصغير !!

إن هذه صفقات لا يراعى فيها في الحقيقة استئجار الطين ،
ولكن استغلال من فيها من عباد الله المساكين ... ولو أنهم
كانوا يريدون استئجارها للزراعة ، لما أغلواها على أنفسهم ولما

حملوها هذا القدر من الإيجار . ولكن هذا لم يرد لأحدهم على بال . وإنما ورد عليه أن وراء هذه الأرض ناسا من بني آدم هم الذين سيكدون ، ويكدحون ، ويؤدون ما يملية عليهم أو ما يفرضه من المكاسب لنفسه ، ولمن فوقه ، فإذا تبقى لهم شيء بعد ذلك منها ، وإلا فليس أحد مسؤولا عن رفاحتهم ما دام السادة قد ذهبوا بما يشاؤون من رفاحة ونعيم .

خبرني بربك : ماذا كان من هؤلاء السادة حتى يذهبوا بكل هذه المكاسب ؟ .

قالوا إنها تجارة مباحة ، كذبوا ، ؟ فالتجارة مجلوب يأتي ، أو صادر يذهب ، أو هي على كل حال مبادلة تقوم على تيسير المنافع وقضاء الحوائج فأى شيء في هذه الصفقات الجائرة يجعلها شبيهة بالتجارة ؟ وأي منفعة عادت على الفلاح من وساطتهم بينه وبين المالك الأول .

أي منفعة غير الإرهاق ، والغم ، والفقر والعيش النكد . ؟ .

شيطان الالتزام

هل أتاك يا أخي نبأ الالتزام؟؟ إن الذين قرأوا التاريخ يعرفون ما كان في مصر أيام المماليك والأتراك من نظام الالتزام ، حينما كان يدفع شخص ما مبلغا من المال ، للجهات الإدارية لتطلق له السلطان في الإقليم الذي يريده .

والويل لأهل الإقليم بعد ذلك !! لقد كان هذا الملتزم في تلك العهود المظلمة يتحول الى شيطان من شياطين الجحيم حين يفرض على الناس ما يشاء لنفسه باسم الضرائب ؛ لقد كان هؤلاء الشياطين لا يقفون في جبايتهم عند حد . ولا يدعون وسيلة من وسائل التعذيب الوحشي إلا حملوا الناس عليها . . . وما عهد العدة والكرباج منا بمجهول !

ذلك هو شأن الالتزام الذي عانته مصر المسكينة في حقبة من تاريخها فهل يا ترى لجت الأشداق بهذا النظام فعاد يقرع أبوابنا بقرونه السود ؟ .

أجل : إنه شيطان الالتزام يبعث في صورة الصفقات الزراعية الكبرى !! فالرجل هو الرجل يدفع المال للجهات الإدارية لتطلق يده في إقليم ما ، أو جهة ما ، ولا فرق بين الرجلين إلا أن الملتزم كان يجمع باسم الضرائب ، وصاحب الصفقات يجمع باسم عقود الإيجار .

ولا تظن يا أخي أن بشاعة الالتزام في العدة والكرباج ، وإنما بشاعته في استنزاف معين الحياة من بني آدم ، دون أن يعرف للاستنزاف حدود أو قيود !! أما العدة والكرباج فما كانت إلا وسيلة الجباية والتحصيل يوميئذ . ولو أنهم كانوا يعرفون غيرها من الوسائل ، أو لو أنهم كانوا يظفرون بما يريدون من الفريسة بسهولة لما جنحوا إلى أساليبهم

الجهنمية ! . . . لم تفكر الحكومة في قيد تقيده به صاحب
الصفقة ، فلها إيجارها فحسب وله بعد ذلك أن يفعل ما
يشاء !! له أن يفعل ما يشاء ، والبوليس والقضاة والموظفون ،
والمحضرون ، وعمد البلاد ، ومشايخها ، وخفراؤها كل
أولئك وسائل معبأة للتحصيل والجباية . . . تجبي له مالا تجبي
العدة والكرباج ، وينجو به بعد ذلك أن يكون من طراز أهل
العدة والكرباج .

ترى لو كان نظام الالتزام حياة أكان يذهب وحده بلعنة
الأجيال دون هذه الصفقات ؟ .

ولقد رأيت أرملة قروية ، في خرقها الجرباء البالية ، ترفع
وجهها إلى السماء ، وتدق بيدها على صدرها ، تدعو الله أن
يخرب بيته ، وأن ينتقم من ذريته ، وألا يبارك له في بدنه ، فلم
أؤخذ بهول الدعاء كما أخذت بهول القلب المحترق وهيب
الغيظ في صوت المتمرد المحنق المظلوم . وسألت عن شأنها فقيل
إن فلانا فرض عليها كذا للقدان ، فلما انتهى العام لم يبق لها
شيء من المحصول بعد أداء الإيجار . . . وتسالني كيف يعيش
أمثال هؤلاء ؟ ولو أنهم كانوا يعيشون لأجبتك ! فسألني على
التحقيق . . . أجبتك كيف يموتون ، لا كيف يعيشون ؟!

فالآفة أن عندنا - كما عند غيرنا - طائفة تسمن وتنتفخ ،
لأنها تعيش على امتصاص ضحاياها . . . فما أشبهها بالعلق

الأسود الذي يعلق فيمتص دماء بعض المرضى حتى يسمن وينتفخ ، مع فارق كبير أو صغير ، وهو أن العلق إذا شبع وانتفخ ترك مريضه ثم سقط وهلك . أما هؤلاء فينتفخون ولا يشبعون ؛ ويمتصون الدماء ولا يهلكون . . . وهناك فارق آخر أن المريض قد يتخلص من الدم الفاسد الذي امتصه العلق ، فيصح ويعتدل مزاجه ، أما هؤلاء فلا يمتصون إلا عصارة الحياة النقية ، فلا يتركون ضحاياهم إلا أجساماً مهزولة بين الحياة والموت ، وهذا شر ما تبثلى به الأوضاع في أمة .

إن الثروة بنت العمل ، وهؤلاء أرباب العمل ، فأين ما معهم من ثروة ؟

إذا كانت الحكومة جادة في علاج الفقر والجهل والمرض ، فلتعلم أن النيل لن يحمل إلينا من الذهب أكثر مما حمل ، وعليها أن لا تسلط ذئابنا الجائعة على منتجي الذهب والفضة . ولتعلم أن كثيراً من الذين ينادون بعلاج الفقر والجهل والمرض ، هم أنفسهم سبب الفقر والجهل والمرض . بل إن النيل لو حمل لنا من سر الخصب أضعاف ما يحمل ، وأحيا لنا من موات الأرض والصحاري أضعاف ما تحت أيدينا ، لامتدت أذرع هؤلاء الشياطين ، وأخذت كل ما جاد به النهر ، وظلت بعدها أنشودة الفقر والجهل والمرض تذرع البلاد من أقصاها إلى أقصاها هائمة بين الأرواح التي تشكلت هياكل عظمية تحكي ما اعتاد أن يرسمه الفنانون رمزاً للفناء ، والخراب ، والعدم !

فباسم الغيرة على الحق والرغبة في رفاة هؤلاء المساكين نلح على أولي الامر أن يبادروا بإبطال هذه المخازي !! لا إحقاقاً للحق فقط ، ولا إزهاقا للباطل فحسب ، ولكن لأن الزمام أوشك أن يفلت ، وبدأت الفريسة التعمسة تتحول تحت هذا الضغط الدنيء ، إلى وحش شرس حقود .

إن من امتهان العقول أن نقترح علاجاً لهذه الكوارث ، فالخلال بين ، والحرام بين ، وليس في الوقت متسع للهزل ، فخير لنا ولأمتنا أن نفتح العيون على حقيقة ما نتجاهله ، ونعالج الأمر على ضوء ما عرفنا من تجارب ، والسعيد من اتعظ بغيره ، ولن يعجز سادتنا أن يستجيبوا للرجاء ، فأنهار الذهب والفضة تجري بين أيديهم ، وهم حينئذ لا يستجيبون لصدقة أو تطوع ، بل يؤدون حقوقاً إلى أربابها ، ويقون أنفسهم وأهلهم ناراً وقودها الناس والحجارة ، ويقىمون المجتمع على أسسه العادلة الوطيدة : ﴿فإن تولوا فقل أذنتكم على سواء ، وإن أدرى أقرب أم بعيد ما توعدون ، إنه يعلم الجهر من القول ويعلم ما تكتمون ، وإن أدرى لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين ، قال رب احكم بالحق ، وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون﴾ .

كلمة أخيرة

ونورد هنا في هذا الفصل كلمة ندحض بها ما يفترى الأثمون على الإسلام من أنه دين تواكل وكسل وركون إلى الراحة من عناء العمل ؛ حتى أوشك كثير من الشباب أن يخدع لضلالتهم ، ويصدق ما يرجفون به . . .

العمل والزهد

ومما يدل على سوء نية هؤلاء المضللين أنهم تجاهلوا كل ما يعرف الخاصة والعامة من الآيات والأحاديث الواردة في الحث على طلب الرزق . . . وجهدوا أن يستروه عن العيون والأسماع ، ولم يظهروا إلا ما جاء عن الرضا بما قسم الله ، والكف عن التطلع إلى ما في أيدي الناس ، من زهرة الحياة الدنيا .

وراحوا يرجفون بين البسطاء بما جاء عن الزهد ، ويؤولونه بما لا يستقيم مع مقاصد الدين ، وليس له في أذهانهم ، أو في زعمهم إلا أنه هو ترك العمل ، ونفض اليد من كل ما يصلح هذه الأرض .

هذه هي الضلالة التي حاولوا أن ينفذوا بها إلى عقول بعض الشباب ، ليسهل عليهم أن يضعفوا ثقتهم بدينهم ،

ليوجهوهم بعد ذلك إلى ما يريدون .

ونحب هنا أن نقرر أن الدين الذي جاء بالرضا ، والنهي عن التطلع إلى ما في أيدي الناس ، هو هو الذي جاء بالعمل وحث عليه ، وجعله قسيم الصلاة في قوله تعالى : ﴿ فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله ﴾ ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله ، وذروا البيع ﴾ فالمرء على هذا مقسم بين عبادة وعمل ، وسعي وصلاة ، ومسجد وسوق .

ولا تناقض أبداً في الدين حين أمر بالعمل . وحين دعا إلى الرضا بما قسم الله ، فإن الناس حين ينتشرون في الأرض لا يصيبون منها إلا بمقدار ما ترشحهم له قواهم البدنية ، أو مواهبهم العقلية ، أو ملكاتهم الأخرى . . . فمنهم من يعود ومعه القليل دون أن يظلمه أحد ، ومنهم من يعود ومعه الكثير دون أن يغتصب حق أحد ، فالرضا في هذه الحالة الطبيعية العادلة ، يغمر نفس صاحبه بطمأنينة وسعادة ، تجعله ينسى ما بينه وبين غيره من فروق مادية .

هذا في الحال الطبيعية العادلة ، أما في غير الحالات العادلة التي يعتدي فيها القوي على الضعيف ، فيظلمه ويغتصب حقه ، فيعود الأول بالكثير ، ويثوب الآخر بالقليل ، فالرضا هو الجريمة ، لأنه سكوت عن المنكر الذي أمرنا بإزالته .

والدين حين يأمر بالثورة في هذه الحالة ، لا يدخل في حسابه قلة الرزق أو كثرته ، وإنما يهتم فقط بإزالة المظالم ، وإقرار العدالة ، ليجني كل عامل ثمرة عمله في الحياة ، ولتستقيم الحقوق على دستورهما القويم العادل ، «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى» .

وأمر الدين كذلك أن لا يمد الرجل عينه إلى ما مع غيره ، لأنه يعود عليه بالحسرة والذلة .

يعود بالحسرة لأنه يرى ما يتقلب فيه غيره من نعيم ، وما يعانيه هو من حرمان ، فيصاب بالضجر والشقاء ، وتتغير في نظره مقاييس السعادة ، فيراها مادية سطحية ، لا روحية قلبية .. وهذا خطأ كبير لا يجب الدين أن يقع فيه أحد أو يشقى به ... وأما أنه يعود بالذلة ، فلأن الفقير حين يرى نعمة غيره ، ينكسر له ، ويذل طمعاً أن يصيب مما عنده ، أو يحظى لديه بمنزلة ... وهذا باب من الشر أيسر عواقبه أنه يخلق جيلاً من الضعفاء الأذلاء الذين يعيشون في كنف النفاق والاستخذاء .

ونادى الدين أخيراً بالزهد بعد أن فتح للناس آفاق المثل العليا ، وعرفهم أن تحصيل المال وحياسة المتاع ، إن هو إلا مرحلة أولى في طريق الكمال الإنساني ، مرحلة أولى لها ما بعدها من مراحل كثيرة ، ومنازل متعددة ، يتقلب فيها المرء

ويتدرج نحو الغاية العليا من كمال النفس وسمو الخلق وسعادة الضمير .

وإنسانية الإنسان إنما تقاس بما يقطع من منازل هذا الطريق .

وما امتاز الإنسان من الحيوان إلا بقابليته للتطور في مدارج هذا الكمال .

فإذا وقف شخص ما ، عند المرحلة الأولى ، فقد انقطع في الطريق وتخلف عن غايته ، ورفض مسابرة أسباب التطور التي تخرجه من حظيرة الحيوان ، إلى رياض الإنسانية المهدبة الكريمة ، والرضا بهذا التخلف . إنما هو رضا بالمنزلة الدون ، وعود عما أعد له من منازل الفضل والكمال .

أرأيت إلى طالب العلم عندنا ماذا يكون له عندك من النصح ، لو أنه انقطع باختياره عند مرحلة التعليم الابتدائي ، وقعد عما ترشحه له مواهبه وثروته من استكمال مراحل التعليم ؟ إنك إذا أردت أن تنصح ذلك الطالب ، فلن تكون النصيحة بالغة نافذة ، إلا إذا زينت له الكمال العلمي ، وزهدته في الاكتفاء بالمرحلة التي وقف عندها ، فإذا نفذت منه إلى هذين الغرضين ، وجدته يعاف النقص في التعليم ، ويزهد في المرحلة التي بلغها ، فلا يلبث أن يغادرها إلى ما وراءها .
والإسلام لم يسلك مع الإنسان إلا هذا المسلك الحكيم من

النصح والإرشاد ، فقد رأى أكثر الناس ينقطعون عن إدراك حظوظهم من كمال النفس وسعادة الروح ، ويرضون الوقوف عند مرحلة المتاع الأرضي ، والعيش الحيواني ، فلم يرض لهم البقاء في هذه المنزلة المبتورة الناقصة ، فزهدهم فيها ، وبعث همهم إلى ما هو أعلى .

وبدهي أن الزهد هنا ليس معناه الانصراف عن تحصيل المال ، وترك ما في الأرض من حطام ، وإنما هو التزهد في منزلة الاستمتاع الحيواني ، وزجر الهمة عن الاستغراق في الشهوات الأرضية التي يأتي بها المال ، ونحوه ؛ فإن وراء هذا من ألوان الكمال وأنواع السعادة ، ما يجب أن تنبعث إليه الهمم والآمال . . . كما أن نصيحتك للطالب ليس معناها ترك العلم ، وإنما التزهد في الاكتفاء بالقدر الناقص منه .

نبي الاسلام هو العامل الأول

ومما يقطع دابر هذه الفرية أن نبي الإسلام عليه السلام يعتبر من صميم العمال بسيرته الماثورة عنه من أولها إلى آخرها ، بل يعتبر العامل الأول . . . !

العامل الأول عن تجربة ، ومزاولة ، ومعاناة .

العامل الأول عن معايشة ومخالطة ومعاطفة ومصافاة .

العامل الأول الذي يجب على كل عامل أن يجعله قدوته في

عمله . . . وخلقه ، وتدينه . . . ورقة سجاياه .

١ - فقد كان في صباه راعي الغنم ، يرهاها لغيره على أجر يحصل له منه . . . فهو من هذه الزاوية قدوة الرعاة .

٢ - وكان عاملاً في التجارة بمال غيره ، وله في ذلك أمانته المشهورة ونشاطه الجسم ، وكفاءته الخصبية . . . فهو من هذه الناحية قدوة عمال التجارة .

٣ - وكان تاجراً بماله بعد ذلك فكان نعم التاجر الصدوق . . . فهو قدوة التجار . . .

٤ - وكان يرقع ثوبه بيده . . . ويخصف نعله بيده . . . وتلك سنة يطيب لها خاطر عمال هاتين الحرفتين . . .

٥ - وكان الخدم ربما يقصدونه عليه السلام ليعينهم على شراء ما كلفوا شراءه من السوق ، فكان يذهب معهم ، وينفذ لهم ما يشاءون .

٦ - وكان جل أنصاره عليه السلام في دعوته الكبرى ، من شباب العمال حدادين ، ونجارين ، وخياطين ، وجزارين ، وغير ذلك من أنواع الحرف والمهن ، حتى كان غلاظ المستكبرين يعيرون عليه أن الأساكفة من أنصاره ، ويسخرون به وبمن معه .

٧ - وكان عليه السلام ربما تحدث إلى العامل بما يجب إليه

حرفته ، وقد روى الإمام الغزالي ، أن عاملاً جاءه فقال يا رسول الله : ما تقول في حرفتي ؟ ... قال وما حرفتك ؟ ... قال حائك ... قال حرفتك حرفة أبينا آدم عليه السلام .. وكان أول من نسج ، وكان جبريل يعلمه ..

وكان يشجع النجارين ، ويذكر لهم ما يطمنون به في حرفتهم بمثل قوله عليه السلام : « كان زكريا عليه السلام نجاراً » .

ولا يستطيع العقل أن يتصور ، أن نبيا قضى صباه وشبابه ، وكهولته وشيخوخته في صميم محيط العمال ، يعمل معهم بيده ، ويشجعهم بقوله ، ويثني على حرفهم بالذي هو خير ، ويشرع لهم حقوقهم ... لا يستطيع العقل أن يتصور أن نبيا هذا شأنه كان يدعو أتباعه إلى اعتزال الحياة ، والفرار من محيط العمل إلا أن يكون عقل طفل أو معتوه .

الاسلام وتخدير الشعوب

ومما يرجفون به كذلك ، أن الأنبياء - ومنهم محمد طبعاً - إن هم إلا رجال اصطنعهم الرأسماليون لتخدير الشعوب والعمال ، وتسكينهم عن المطالبة بحقوقهم !! .. !!

فهؤلاء المرجفون - عليهم لعنة الله - لم يكفهم التضليل بتحريف الكلم عن مواضعه ، فراحوا يلصقون بخلصة خلق الله أبشع التهم ؛ ويجردونهم من خصائص النبوة ... ثم من

خصائص الإنسانية الفاضلة . . . بل من خصائص البشر العادي ، ثم ينزلون بهم إلى أسفل درك ، فيجعلونهم ماجورين لأهل الترف والمال . . . ماجورين لهم في الكذب ، والخيانة ، يوهون بهما على الشعوب المظلومة ليصرفوها عن حقوقها ، ويحملوها على الرضا بما هي فيه . !!!

وإن مجرد نسبة هذه التهم إلى هؤلاء الغر الذين أضاءوا الدنيا في أحلك ظلماتها ، ليحكم بكذب الذين افتروها وقذارتهم . . . فإن الضمير الكريم ليقشعر من تصورهما ويستنزل لعنة الله على من فكروا في نسبتها إلى الخلاصة النقية من خلق الله في هذه الأرض!

فهل تصدق هذه الفرية على إبراهيم ، وهو الذي ألقاه الراسماليون وأنصاف الآلهة في النار بعد أن حاج الذي قال أنا أحيي وأميت فأفحمه وأجلمه وأخرس لسانه ؟ .

أو هل تصدق على موسى الذي نازل من قال أنا ربكم الأعلى ؟ .

أو عيسى عليه السلام حين تأمر عليه الاستعمار الروماني مع الخونة وتقديمه ليصلب ؟ .

أو هل تصدق على محمد وهو الذي رفع السيف مع من معه من العمال والفقراء والمستضعفين في وجه كسرى ، وقيصر ، وأبي لهب ، وأبي جهل وغيرهم من أئمة الجور والطغيان ؟ .

هل كان محمد عليه السلام يهب بهذه الكتيبة من العمال في وجوه هؤلاء الطغاة لأنه يريد تخديرها لهم وتسكينها لإذلالهم ، أعتبر هذه الحركات المسلحة تخديراً للعمال وتنوياً لهم عن حقوقهم ؟ إلا إن كانت هذه الغزوات التي خلد فيها العمال المؤمنون أروع المثل في مكافحة الظلم والطغيان والاستبداد والأناية والإياحية والإلحاد ، إن كانت هذه الغزوات العمالية المسلحة التي قادها النبي تعتبر تنوياً للشعوب وتخديراً للعمال ، فإننا لنترجو لحركاتنا الشعبية وهيئاتنا العمالية مثل هذا التخدير الذي اندكت به صروح الظلم ، وارتفعت به ألوية العدالة الإنسانية في شعوب المشرق والمغرب لأول مرة في تاريخ البشر .

عمال يسودون

إن تاريخ هذه الكتيبة المحمدية الموقفة يتولى الرد على هؤلاء الخونة الذين استأجرهم دعاة الهدم والإلحاد . . . يتولونه بتاريخهم وسيرهم المجيدة اللامعة ! ! . . هم حفنة من العمال الفقراء منهم خباب بن الأثر الحداد ، وعبد الله بن مسعود الراعي ، وسعد بن أبي وقاص صانع النبال ، وبلال بن رباح العبد الخادم ، وإخوان لهم على هذه الشاكلة الفقيرة المستضعفة . . ألا ما أشبه الليلة بالبارحة !! كان المستكبرون يعدون عليهم ، ويظلمونهم حقهم ، ويغرون السفهاء بهم لفقيرهم وضعفهم ولبلادهم القويمة التي يستمسكون بها ويدعون الناس إليها ، كانت هذه الحفنة هي نواة الجماهير

الضخمة الخصيبة التي زعموا أن رسول الله يخدرها ويسكنها
لمصلحة الراسمالين ! ماذا فعل المخدر بهذه الحفنة يا
هؤلاء ؟ .

لقد سجل القرآن ما كانوا عليه من هوان وقلة ثم ما صاروا
إليه من جاه وعزة ، فقال سبحانه : ﴿واذكروا إذ أنتم قليل
مستضعفون في الأرض . . . تخافون أن يتخطفكم الناس
فآواكم . . . وأيدكم بنصره . . . ورزقكم من الطيبات لعلكم
تشكرون﴾ . . . لقد كانوا قلة فكثروا ، وكانوا مستضعفين
فانتصروا ، وكانوا فقراء لاصقين بالتراب ففتحت لهم كنوز
الأرض وخزائن الدنيا ؛ هذا ما سجله القرآن لهذه الحفنة
العاملة ، وهو ما سجله التاريخ ، ولا حيلة في إنكاره ، أو
إخفاء أنواره . وعهدنا بالمخدر المأجور يا هؤلاء أن يستولي
على الكثرة فينتهي بها إلى القلة ؛ ثم ينتهي بالقلة إلى الفناء .

أما أن يستولي على القلة فتغدو بعون الله ، جمهرة غليظة
ضخمة . ثم يسمى بعد ذلك مخدرا ، فتلك دعوى لا يستعلن
بها إلا ممسوخ العقل ممسوخ الأدمية .

وعهدنا بالنوم ، يستولي على الجموع القوية المخوفة ، فلا
يزال يلعب بها لعبه ويبذر فيها بذوره ، ويسقي شعلها بالماء لا
بالنفط حتى يصير الجمر المتقد رمادا لا وميض فيه ولا خوف
منه ، أما أن يستولي على المتفرقين فيجمعهم والضعفاء الهامدين

فيجعل منهم الشهب المحرقة والسيول المتدفقة ، والقوة الخارقة التي تنتصر بالرعب على مسيرة شهر ، ثم يقال إن نومهم لأهل الظلم والبغي ، فهي ضلالة لا تجد من يعلنها إلا في هذا القطيع التائه المسوخ .

وماذا كذلك في تحذير رسول الله للجماعات ؟ ..

إنه نوم الفقراء لأهل الغنى والمال ، وكيفيك على هذا برهانا أن قد شرع لهم حقوقاً مقدسة في أموال هؤلاء الأغنياء ثم وكل إلى السيف أن يستنقذها من رقابهم كلما جحدوها . . . ونوم الفقراء لأنه انتقل بهم من الفقر المدقع إلى القصور الشاحخة والثراء الواسع على ما تشبهه حقائق التاريخ .

والان هل هي معجزة غيرت حال هؤلاء غير الحال ؟ أو هو سحر أظهرهم للناس في صور الملوك والأقيال ؟ أو هي المصادفة التي تواتي صاحبها برمية من غير رام ؟ .

لم تكن معجزة ، ولم يكن سحر ، ولم تكن مصادفة ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقائد الذي يقود الشعوب على غير ما رسم الله من سنن الوجود . . . وسنن الوجود مقدمات ونتائج ، وأسباب ومسببات ، وسبل تفضي إلى عواقب لا محالة . . . وقد رسم له ربه فيما رسم ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم ، وليبدلنهم من بعد

خوفهم أمناء ﴿ فما له لا ينهض إلى هذه الخلافة ، وما له لا يعلم أصحابه أن يؤدوا مراسيم هذه السيادة ؟ والدرس كلمتان خفيفتان على اللسان ، ثقيلتان في ميزان الحقيقة : الإيمان . . . والعمل ! . . .

الإيمان بالمثل الفاضلة . . . والمعاني الروحية الكريمة أو الإيمان بالله واليوم الآخر .

ثم العمل النافع الذي يستمد روحه من هذه المثل فإذا اجتمع هذا الإيمان إلى العمل الطيب المثمر كانت النتيجة التي لا بد منها . . . النتيجة التي يرجوها ويحبها كل رجل نبيل فاضل وكل أمة نبيلة فاضلة ، خلافة في الأرض . . . وتمكين لما تعتق من مبادئ الحق .

أما الإيمان وحده فهو من أمانى العاجزين ولا نصيب لصاحبه إلا الحرمان والهوان .

وأما العمل وحده فهو سبيل الجحيم وسنة الشياطين . . . وما نظن جيلا من الأجيال عمل ما عملت أوروبا ، ولكن ما نظن جيلا من الأجيال كذلك محق الله البركة من عمله وأذاقه الوبال بما صنعت يدها كما عهدنا بأوروبا ، ﴿ ولا يزال الذين كفروا تصيبيهم بما صنعوا قارعة أو تحل قريبا من دارهم ﴾ فلا بد للإيمان من عمل ، ولا بد للعمل من إيمان ، وهذا ما جاء به الدين وطبقه رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا القلة كثرة ،

وإذا الضيق سعة وبسطة ، وإذا الضعف المهين قوة ومنعة
وتلك سنة الله ، ولن تجد لسنة الله تبديلا .

أيها الناس لقد أمر الدين بالعمل وها أنتم هؤلاء ترونه
يسمو بآمال أصحابه ، فلا يرضى لأحدهم أن تكون همته
رغيفا يأكله ، أو لباسا يستره ، أو درهما يكتنزه - بل هيمنة على
أرض الله ، وخلافة كريمة على ما فيها من كنوز وأموال ، وقيام
على شعوبها بمبادئ العدل والخير والسلام . . . وليس وراء
ذلك أمل لآمل ﴿ والله العزة ورسوله وللمؤمنين ولكن المنافقين
لا يعلمون ﴾ .

فهرست

إهداء الكتاب ٥ مقدمة الطبعة الثانية ٧ مقدمة الطبعة الأولى ١٣

الباب الأول : مع الأزل :

خلاصة وافية لمعنى الملكية وعناصر العدالة الاجتماعية ١٧ - ٣٧

الله خالق الأرض . ليس لأحد منا فضل في خيرات الأرض فهي من الله للناس جميعاً . قصة تحريم الملكية والأجور عند الشيوعية . اصطدام هذا التحريم بغرائز البشر وسنن الاجتماع . يجب أن يكفل المجتمع لكل عامل أن يأخذ ثمر ما سعى . وجوب كفالة المريض ، والعاطل ، والشيخ القاعد ، واليتيم ، ومن تجعلهم النوازل في حكم غير القادرين . ملكيتنا للمال قائمة على ملكية الله له .

الباب الثاني : العمل والعمال ٣٩ - ١٦٣

مائدة وقانونون ٣٩ - ٤٣ : ليست الأرض كالجنة يطاف فيها على أصحابها بالخير وهم على الأرائك . القرآن يقرر وجوب العمل . . . النص على بذل أقصى ما في الطاقة . جعل لكم الأرض ٤٣ ، ٦٢ . الفرق بين الذي يخدم الأرض ، والذي جعلت الأرض لخدمته . بين العمران المادي والروحي . الدين يبحث على العمل ٦٢ ، ٦٦ نصوص من الأحاديث تحث على الزراعة ، والصناعة ، والتجارة . . الرسول ينشئ سوقاً إسلامية لتحرير الاقتصاد الإسلامي من استغلال اليهود . الدين يقدس العمل ٦٧ ، ٦٩ إذا عمل المرء ليكف نفسه فهو في سبيل الله . عمارة الأرض من الشعائر الواجبة . العمل . . . هو ثمن الحياة ٧٠ ،

٧٢ . لصوص الحياة يأكلون ولا يعملون . العمل . . . حق لكل إنسان
٧٣ ، ٨٠ مسؤولية الدولة عن إيجاد عمل للعاطل . رعاية الدولة للعمال
تعلمهم حب الوطن . انصف الآلة في مصلحة معمل . الرسول يقرر
حق العاطل في العمل . مبدأ تقدير الأجور ٨١ ، ١٠٤ . وجوب تعيين
قيمة الأجرة . العمال الذين يعملون لحساب انفسهم . حقوق العمال
الذين يعملون مع صاحب العمل في بيته . الأخوة هي العلاقة الروحية
بين العامل وصاحب العمل . العمل الشريف لا ينقص من قدر
صاحبه ، ولو كان خادما في منزل . موسى عليه السلام خرج من بيت
مخدومه ليحمل رسالة التحرير . الحد الأدنى للأجر . مراعاة مستوى بيئة
كل عامل في ذلك . لا يقل الحد الأدنى عن الكفاية من الطعام واللباس ،
والمسكن . الإسلام يكفل لمن لا يستطيع الزواج أن يتزوج . ويقرر
حقوقا أخرى . الإسلام وتحديد ساعات العمل . الإسلام والأجور
الإضافية . آفات العمل ١٠٦ ، ١٥٠ . الإسلام يحارب استعباد العمال
بأكل حقوقهم . عمر يضع قدمه على حدود الظلمة . شركاتنا وأسواق
النخاسة . ماذا يلقي العامل في الشركات الكبرى ؟ . الشركات تجعل
القوانين العمالية حبرا على ورق . أرباب الجاه وعضوية الشركات .
التفتيش أو أعشاش الشيوعية . ومعنى كلمة « تفتيش » . عيشة البؤس
والجهل والمرض في هذه التفتيش . تفتيش سخا نموذج حياة القرون
الوسطى . الصفقات الكبرى لتأجير الأراضي . لا يستأجرون الأرض ،
ولكن يتاجرون في الأحرار عقود الإيجار البيضاء . كلمة أخيرة ١٥١ ،
١٦٣ . العمل والزهد . الإسلام وتخدير الشعوب .

من منشورات مكتبة الفلاح

الكتب العلمية

المؤلف	اسم الكتاب
د. ابراهيم عبد الوهاب / د. قناوي	١- الطبعة العملية ١ / ٢
د. محمد جمال الدين الفندي	٢- الطبعة الجوية
د. عماد الدين الشيشيني / د. فتحي يونس	٣- مبادئ فسيولوجيا النبات
د. احمد على كامل	٤- تربية الحيوان الزراعي
د. احمد مدحت اسلام واخرون	٥- مبادئ الكيمياء العملية
د. احمد مدحت اسلام واخرون	٦- مبادئ الكيمياء الطبيعية
د. احمد مدحت اسلام واخرون	٧- الكيمياء العامة وغير العضوية
مهندس سعد شعبان	٨- اعماق الكون
د. محمد الفولي	٩- غذاء المستقبل من الكسب والبترو
د. على محمود عويضة	١٠ - الموسوعة الغذائية ١ / ٢
د. عز الدين فراغ	١١ - محاصيل الخضرا
د. عز الدين فراغ	١٢ - الفاكهة
د. عادل محمد رفعت	١٣ - جيوكيمياء الصخور النارية
د. محمد رجائي الطحلاوي	١٤ - الجيولوجيا التصويرية
د. احمد بشادى / د. ممدوح عبد الغفور	١٥ - المعادن تحت المجهر
	١٦ - سلسلة الرياضيات الحديثة :-
الاستاذ عبد العزيز يوسف واخرون	الجزء الاول :- المفاهيم الاساسية
د. ابراهيم صقر	١٧ - المياه الصلبة
د. شوقي ياسين	١٨ - أسس التغذية في الصحة والمرض

الكتب التربوية

المؤلف	اسم الكتاب
د. الدمرداش سرحان	١- المناهج المعاصرة
الاستاذة فوزية يوسف العبد الغفور	٢- تطور التعليم في الكويت
د. سعد عبد الرحمن	٣- السلوك الانساني
د. محمد احمد غالي/د. رجاء ابو علام	٤- القلق وامراض الجسم
الاستاذ يوسف عبد المعطي/د. حسن طه	٥- تعلم لتكون
عبد العزيز التمار/ممدوح العباسي	٦- تطور المكتبات المدرسية والعامه في الكويت
الاستاذة غنيمه المهيني	٧- الاسرة والبناء الاجتماعي في الكويت
د. محمد رضا البغدادي	٨- التدريس المصغر
د. محمد البغدادي/د. عصام الصفدي	٩- تكنولوجيا التعليم والاعلام
د. محمد الخولي	١٠- دليل الطالب في التربية العملية
د. محمد الهاشمي	١١- الفكر العربي جذوره وثماره
د. جلال عبد الوهاب	١٢- اختبارات اللياقة البدنية
د. جلال عبد الوهاب	١٣- مقياس اللياقة البدنية
د. سيد محمد خير الله	١٤- علم النفس التعليمي
د. فكري حسن ريان	١٥- النشاط المدرسي بين النظرية والتطبيق
د. جلال عبد الوهاب	١٦- النشاط المدرسي
د. حامد الهوال	١٧- التعليم والتعلم في القرآن الكريم
د. محمد الخولي	١٨- Language Teaching
د. محمد الخولي	١٩- A Work Book. for english Teaching
د. محمد رضا البغدادي	٢٠- الاهداف والاختبارات
د. محمد حامد الافندي	٢١- الاشراف التربوي
د. سر الختم خليفة	٢٢- تدريس التاريخ
د. فكري ريان	٢٣- تخطيط المناهج الدراسية وتطويرها
د. ابراهيم الشافعي	٢٤- التربية الاسلامية وطرق تدريسها

عبد الرحمن عبد الخالق

أحد الفاصل بين الإيمان والكفر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تم تحميل هذه المادة من:

مكتبة المهتدين الاسلامية لمقارنة الاديان

<http://kotob.has.it>

<http://www.al-maktabeh.com>